KOPRUULU KÜ
M. ASTM
009

سرکہ صوبال او جندہ برا[illegible] قوامہ

حتی یوم صمد باقی ولہ کنف واق صکہ فنجاۃ الجندہ ش[illegible] بجہ برماج کوم ج حرہ

خلق علیم

الملجای

زولہ دیخ ضومشر

القرینۃ اسم انتقل الذہن بسببہا الی المعنی المعدوم فی الکلام

وقیل بمعنی الغرقۃ توفیقا سید

جمد تلقول بال بعقل اذ ضوشیصا فزغل

شفتہ تا لورقا اصوبہ روستہ فلج ادخل

فنجاز بعد اخراجہ من التنور

وضم الجورعا مذالی الصم

لا المفتوح المضموم من الفاعل

شکوت الی وکیع سوء حفظی فاوصانی الی ترک المعاصی

فان العلم نور لا یزال ونور اللہ لا یعطی لعاصی

سکوت الی وکیع سوء حفظی

بکاب عافت دولت

| | | |
|---|---|---|
| ی | ل | ع |
| ع | ی | ل |
| ل | ع | ی |

یا علی

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم ارزقني في العلم زيادةً وفي العمر بركةً وبلغني مائةً
وعشرين سنةً وفي الرزق سعةً وفي الدين والدنيا
سلامةً وقبل الموت وعند الموت راحةً وبعد الموت جنةً
وحريرًا واجعل لي من لدنك سلطانًا نصيرًا

يقرأ هذا الدعاء قبل سد الافطار

توبةً ومغفرةً

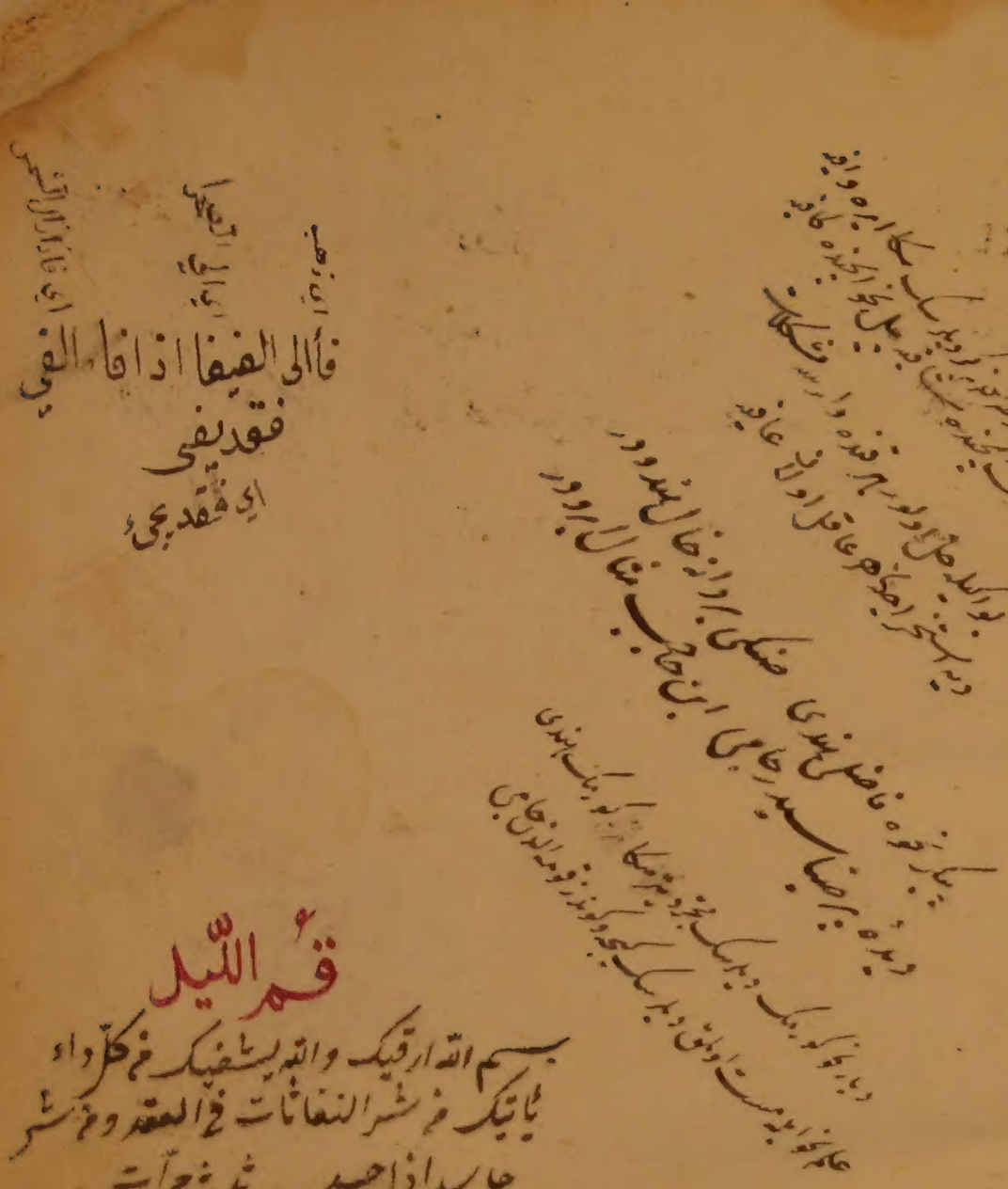

قم الليل

بسم الله ارقيك والله يشفيك من كل داء
ياتيك من شر النفاثات في العقد ومن شر
حاسد اذا حسد ثلث مرات

اللهم صل على سيدنا محمد عدد ما في علم الله

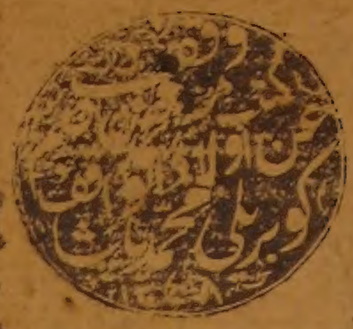

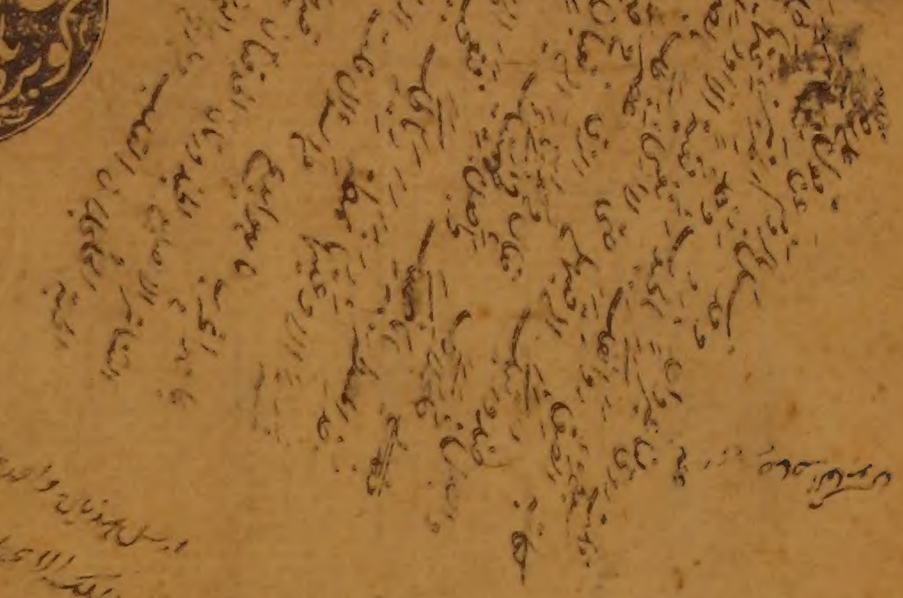

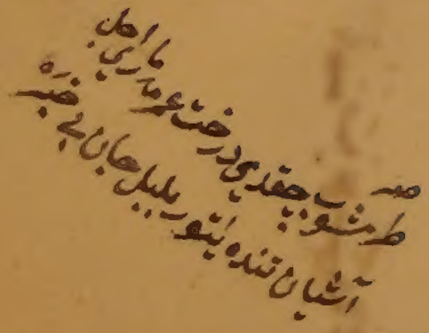

قم اللیل یا مدثر لعلک ترشد
ایاک تنام اللیل والعمر ینفد

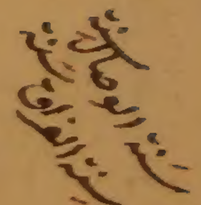

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى اله واصحابه المتأدبين باداب

اما بعد فهذه فوايد واجية تحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر

في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده بغفرانه واسكنه

بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمطت التحرير للولد الغير فرضيا

الدين يوسف حفظه الله عن موجبات التلهف والتاسف وسميتها

بالفوايد الضيائية لانه هذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية نفعه الله

بها وسايير المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي

ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه

بان جعله جزءا منها حفظا لنفسه بتخييل ان كتابته هذا من حيث انه

كتابه ليس كلكتب السلف رحمهم الله تع حتى يصدر به على سننها ولا

يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركه قاطع لجواز اتيانه

باحد الله من ان يجعله جزءا من كتابه وبدا بتعريف الكلمة والكلام لانه

يبحث في هذا الكتاب عن احوالها فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالها

وقدم الكلم لكون افراده جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال

الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بسكون اللام وهو الجرح

لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيراتهما

بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان

والكلم بكسر اللام جمع كلمة ومثمرة بدليل قوله اليه يصعد الكلم الطيب و

وقيل جمع حيث لا تبقى الا على الثلاث فصاعدا والكلم الطيب

يؤول بعض الكلم والكلام فيهما للجنس والتاء للوحدة وللمغايرة

بينهما الجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية بقال هذا الجنس واحد

وذلك الواحد جنس ويمكن حمله على العهد الخارجي باراده الكلمة

انه كون على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال

اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة

ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما

يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا او موضوعا مفردا او مركبا

واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد اضرب

واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له

لفظ وانما عبر واعني بالاستعارة لفظ المنفصل لبين نحو هو وانت و

اجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف

لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات

الله داخلة فيه اذ هي ما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات

الملائكة والجن والكواكب والاموال الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب

والاشارات غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها

وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة

غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخص وفي الوضع تخصيص

شيء بشيء بحيث اذا طلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني

بخلاف

قول اللفظ في اللغة الرمي اعلم ان يفهم

من اطلاقاتهم في اللغة من كتب اللغة

ان يكون اللفظ في اللغة لثلثة معان

احدها الرمي مطلقا سواء كان من الفم وغيره

وكان الشارع اخذها حيث اطلق الرمي اراد

وفسر قولهم لفظت النواة رميتها المطلق

وذلك لما عرفنا في اطلاقاتهم ان يقال لفظت

اذا رمي القوي لا من الفم بل اخرجت من التم

قبل ادخالها الفم والثاني

الرمي من الفم والثالث

التفوه عن الله

نحو خسرو وعمرو ومهذب ودينار وميزر وكرسي وسفينة وكل علم

قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال ان المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زايد

تعني المعنى ما يقصد شئ فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع او التعليق بلا وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف التهجي الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض لفظا آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظة الخبر والجملة فكيف يكون موضوعا للمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكال بان ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الكلام منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة

محصوله

صة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه ح ما يدل جزء لفظ على جزء معناه دلالة يقصد بها ان للفظ الموضوع للمعنى المتصف بالافراد وليس بمركب فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما يوجد بعد الوضع فيشترط ان لا يركب فيه تجوزا كما يتركب في مثل قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه ح ما يدل جزؤه على جزء معناه ولا يخفى ما في بيان نكتة في افراد احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الاستعمال حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد والتركيب فانه لم يساعد عليه رسم الخط فعلى انه كان المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري واما ما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه بعد الاشتراك لفظ واحد واعرب باعراب واحد ويبقى مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على المتطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال

هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فقيل عبد الله خرج عنه فانه
لا يقال له لفظة واحدة ويقال زيد قائم وبصري قائم فما بعد تمت به
الامثلة لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد
ولو لم يخرجه بتركه لكان ايضا كما عرفت واعلم ان الوضع
يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء
آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا
حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة
لا تستلزم الوضع لامكان ان يكون بالعقل كدلالة لفظ
غير المسموع على وجود الافظ وان يكون بالطبع
كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من
ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اح وفصل في

الحرف في اللغة الطرف والشفير والحد وفي الاصطلاح ما دل على معنى في غيره

اي منقسمة الا هذه الاقسام الثلثة منحصرة فيها لانها اما ان الكلمة اما
كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل
على معنى كاين في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في
نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها
لاستقلالها بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل عليه في نفسها بل على
معنى تحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله
بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني
وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف وكسر والى فانها يحتاجان في الدلالة

على مفهوميهما اي لابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة و
الكوفة في سرت من البصرة الى الكوفة واما سمي هذا القسم حرفا
لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرفا في جانب مقابل
الاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف
والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن
ذلك المعنى الذي دلت عليه بنفسها في نفسها باحد الازمنة الثلثة
الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها
يفهم احد الازمنة الثلثة ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن
ذلك المعنى في نفسها مع احد الازمنة الثلثة القسم الثاني وهو ما
يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة القسم الثالث
من السود وهو العلو لاستيلائه على ما تحته حيث يترك تنوينه وحده للعلم
عند البصريين ودون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه اي وجد
القسم الاول وهو ما يدل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل
سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي
بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلثة حد كل واحد منها اي من
تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة
لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى
في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كذلك تدل على معنى في نفسها
غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف

والاسناد لابد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية فتخلو الحرف والحرف خلوها مفقودان وفي الفعل والفعل في الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن الا من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو الاسم ما دل بالكلية وضعا على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل اي معنى الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال الرضي في الايضاح شرح المفصل الضمير ما دل على معنى في نفسه ليزايل المعنى ما دل على معنى باعتبار ما في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج كقولك الدار في حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار تعلقه لا باعتبار ما في نفسه انتهى كلامه وقد صرح بذلك بعض المحققين حيث قال اي حاصل في غيره اي باعتبار كونه متعلقا كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كالسواد في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظ في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة للاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا بالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته

ان يحكم عليه او به

ولزيد تعقل متعلقة اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو لهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط فلا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم بنفسه الفعل معنى كائنا في نفسه الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حاليها كان معنى غير مستقل بالمفهومية فلا يمكن ان يتعقل الا متعلقة بخصوصه ولا ان يدل عليه بكلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ونقطة من موضوعه لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات متعلقاتها وآلات لتعرف احوالها ولذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح بهذا ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما عليها او بها اذ لا بد في كل منها ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلة للاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليه استقلالا بالمفهومية فرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونة في نفس الكلمة الدالة عليه

اما امر احد وهو ات قلاله بالمفهومية في هذا الكتاب الحرف الحرف
نفسه يحتمل ان يراد بها الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة
وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة
في نفس الكلمة ويحتمل ان يراد بها المعنى بها على صحة ارادة
كلا المعنيين وكم من عبارة المفصل كما هرة في المعنى الاخير ارجاع ضمير
الضمير الى المعنى لعدم صيرورتها بعد على اعتبار كينونة المعنى في
نفس الكلمة ولهذا جزم المص هناك برجوعها المعنى وما سبق
من التحقق للمهارة لا يحتمل حد الاسم جميعا ولا حد الحرف منعا
الازمنة الاضافة مثل ذا وفوق وتحت وقدام وخلف الى
غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية
ملحوظة في حد ذاتها لانها تعقل متعلقاتها احمالا وتباين غير
حاجة الى ذكر ما كن تلك العادة باستيفائها في مفهوماتها
مضافة الى متعلقات مخصوصة لانه الغرض من وضعها لان لزم ذكرها
لفهم هذه الخصوصيات لا اجل فهم المعنى فهي حينئذ آلة على معناها
معتبرة في حد نفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم
وما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار مقترنا بالتقضي
اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلثة في الفهم
عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن الثلثة اللفظ

اللفظ الدال على فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج
الحرف عن حد الكلم وبالثانية الفعل واراد بعدم الاقتران
ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال لان
جميعها امر منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا
نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان
لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن
المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف او الجار
والمجرور نحو امك زيدا وعليك زيدا فليس لشئ منها الدلالة على
احد الازمنة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة
عن الزمان نحو عسى فانها وان لم تقترن معناها بحسب اصل الوضع و
خرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال
والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل
على واحد معين في ضمنهما لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة
على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه واين الدلالة من
الارادة وتما فرع من بيان الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه
ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه تثنيته بصيغة جمع الكثرة على
كثيرها ومن التبعيضية علم ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة
وخاصة الشئ ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة جميع
افراد ما هي خاصة له كالقابل للابعاد الثلثة بالقوة للانسان او غير شاملة

كالكاتب بالفعل له فمن خواصّ الاسم دخول اللام اي لام التعريف
ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله عليه
السلام ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض
له لعدم شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده
ما ذهب اليه سيبويه من ان ادات التعريف هي اللام وحدها زيدت
عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن دائما لتحليل فقد ذهب الى
انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت للام
للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف
التعريف بالاسم لانه لتعيين مسمى مستقل بالمفهومية كما
عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل بالفعل كما
عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم
فان حرف التعريف لا تدخل الضمائر واسماء الاشارة وغيرها كما
لموصولات وكذلك سائر الخواص الآتية المذكورة بعدها
منها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف
الجر في المجرور به لفظا وتقديرا فاختص بالاسم لانه لاقتضاء
معنى الفعل الذي هو الاسم فنبغي ان لا يخالف الاصل بما يختص
بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل ويزيد عليه بانه يتعرّ
الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الآتية في
الترخيم وسيجيء في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه

تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ما عداه بدون
الترخيم به وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد
اليه وبالرفع - عطف على الدخول لا على مدخول لان المتبادر
من الدخول المذكور في الاول والجر
منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والاسناد اليه يكون الشيء
مسندا اليه وانما اختص هذا القسم بالاسم لان الفعل
وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم
خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا
بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا وجه اختصاصها
بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخصيص
وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل او الجملة قد
يقع مضافا اليه كما في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم
وقد يقال هذا تبادر دليل المصدر اي يوم انفع الصادقين فالاضافة
بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا
بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان
مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم
قسمان المعرب والمبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره او لا
والاول اما ان يشبه مبنى الاصل او لا وهذا اعني المركب الذي
لم يشبه مبنى الاصل هو المعرب وما عداه اعني المركب الذي

والمركب الذي شبه مبنى الاصل مبنى فالمعرب الذي هو قسم
من اقسام المركب اي الكلم الذي ركب مع غيره تركيبا
يحقق معه عامل فيه فدخل فيه زيد قايم وهولاء في قولك زيد
قايم وقام هولاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المتعددة
نحو الف باء زيد عمرو وبكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن تركيبا
تحقق معه عامل كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل
المبنيات والنقص الذي لم شبه مبنى اي لم ينل مبنى مناسبة مؤثرة
في منع الاعراب مبنى الاصل اي المبنى الذي هو الاصل في اب
فالاضافة بيانية وهو الماضي في الامر وبهذا القيد خرج مثل
هؤلاء في مثل قام هؤلاء كما ذكرنا مما مبنى الاصل كما مضى في بابه
ان شاء الله تع اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المتعددة
العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي
هو آخر مفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء
الاعراب على الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا غير
العلة النحوية والصلاحية للاستحقاق الاعراب بعد التركيب
وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعني بالنقص مع
الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل وبهذا اخذ
التركيب في تغيره واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم
معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي

فان قلت قد ثبت ان الغلام في غلام زيد مبنى فبناؤه لازم ام عارض قلت
بناؤه عارض علة بناية عدم وقوعه
مركبا فان قلت اذا اريد بالتركيب الاسنادي لم يدخل
في حد المعرب الا المسند والمسند اليه وهي عوامل الجمل



هي معربة وانما عدل النص عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب
ما اختلف اخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم
النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب فمن لم يشتهر
لغة العرب ولم يعرف احكامها بالاستماع منهم فان العارف بها
كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له معتدا بها في معرفة اصطلا
فالمقصود من معرفة العرب مثلا ان يعرف انه تما يختلف آخره
في كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم معروفة المقدمة
على معرفة انه تما يختلف اخره فلو كان معرفة المتقدمة
حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا
بانه تما يختلف آخره ليعرف انه تما يختلف آخره فيلزم تقدم
الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير هذا وهو ما
يتغير فوه من جملة احكامه كالفتحة والضمة والكسرة من جملة احكام
المعرب واثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره
اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف آخر
حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف وصفة بان يتبدل حقيقة
بصفة حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف
العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل
بان يعمل بعضها خلاف ما عمل البعض الآخر واتما خصصنا قيد
بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب واخ

هو معرب ذاتا او صفة بای حرکة او حرف وحین یراد بها
الموصولة الحرکة او الحرف لا یرد العامل والمقتضی من الاسباب
البعیدة وبقید الحیثیة خرجت حرکة نحو غلامی لانه
معرب علی اختیار المصنف من اختلاف یؤدی الی حرکة
آخر المعرب لیس من حیث انه معرب بل من حیث انه ما قبل یاء المتکلم
وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا ومنعا لکن المصنف رادان ینبه
علی فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم الیه قوله لیدل علی المعنی
المقصود وکانه اراد بهذا المعنی حیث قال لیس هذا من تمام
الحد لانه خارج عن الحد واللام فی لیدل متعلق بما خرج
عن الحد یعنی وضع الاعراب المفهوم من فحوی الکلام فائدة بعیدة
عن الفهم غایة البعد فاللام فیه متعلق بقوله اختلاف آخره
یعنی اختلف آخره لیدل الاختلاف وبابه الاختلاف علی المعانی
الفاعلیة والمفعولیة والاضافة المعتورة علی صیغة اسم الفاعل
علیه ای علی المعرب علی تضمین مثل معنی الورود والاستیلاء
یقال اعتوروا الشیء وتعاوروه اذا تداولوه ای اخذه جماعة واحد
بعد واحد علی سبیل المناوبة والبدلیة لا علی سبیل الاجتماع
فاذا تداولت المعانی المقتضیة للاعراب متعاقبة متناوبة غیر
مجتمعة لتضاد یاتین ان یکون علامتها ایضا کذلک فوقع
بسببها اختلاف فی آخر المعرب فوضع اصل الاعراب دلالة

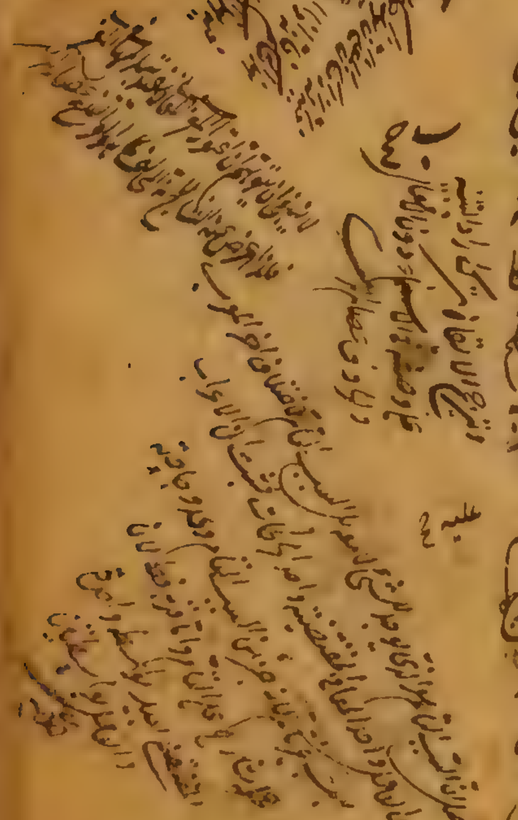

ضربت زیدا وانی ضارب زیدا فان العامل فی زید فی هذین الصوب
مختلف بالاسمیة والفعلیة والحرفیة مع ان اثر المعرب لم یختلف باختلافه
لفظا او تقدیرا نصب علی التمیز ای یختلف لفظ آخره او تقدیره او علی المفعولیة
ای یختلف اختلاف لفظا او تقدیر والاختلاف لفظا کما فی قولک جاءنی زید
ورایت زیدا ومررت بزید وتقدیرا کما فی قولک جاءنی فتی ورایت فتی ومررت
بفتی فان اصله فتی وفتیا وبفتی انقلبت الیاء الفا فصار الاعراب
تقدیریا والاختلاف اللفظی والتقدیری اعم من ان یکون تبعا او اصلا
کما اشرنا الیه لئلا ینتقض بمثل قولنا رایت احمد ومررت بامد وقولنا
رایت مسلمین ومررت بمسلمین مثنی او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فیه ولم یختلف
فی آخر احمد حقیقة بل حکما فان فتحة امد بعد ابدالها صائر الفا تعرب بعد انقلابها
علامة آخر وکذا الحال فی التثنیة والجمع فآخر المعرب فی هذه الصورة تخیل
باختلاف العوامل حکما لا حقیقة فان قلت لا یتحقق الاختلاف الا فی آخر
المعرب ولا فی العوامل اذا رکب بعض الاسماء المعدودة للاشارة
المبنی الاصل مع عامله ابتداء وتترتب علیه الاعراب بل یتحقق
بحدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حکم آخر من احکام المعرب
والاختلاف حکم آخر فلو لم یدخل احدهما فی الآخر فلا فساد فیه
فان للمعرب احکاما کثیرة لم یذکر ههنا فلیکن هذا الحکم ایضا من
هذا القبیل غایة الامر ان هذا الحکم لا یکون من خواص کل ملة
الاعراب ای حرکة او حرف اختلف آخره ای آخر المعرب من حیث هو

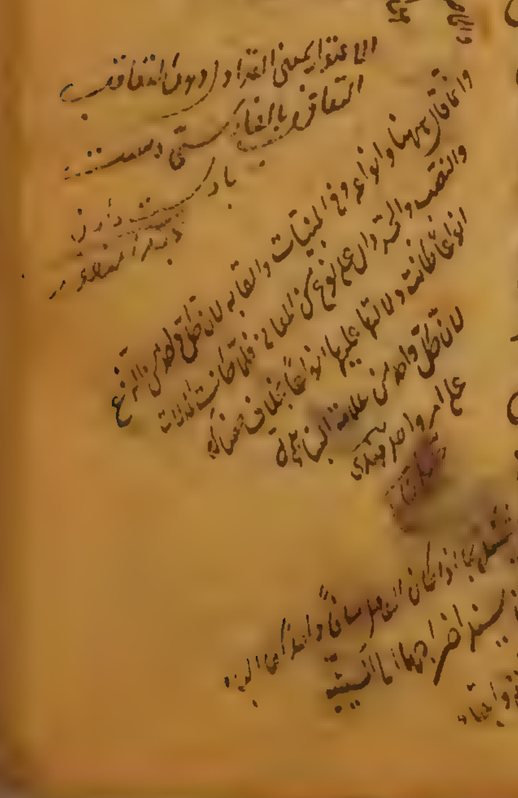

على تلك المعاني وضع بحيث يختلف باختلاف الموقع لاختلاف تلك المعاني
وانما جعل الاعراب في آخر الاسم الموقع لان نفس الاسم يدل على المسمى
والاعراب على صفته والشك ان الصفة متأخرة عن الموصوف
فالاسب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال عليه وهو
مأخوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية للاعراب
او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الفعل مسلوب
فيكون معناه ازالة الفساد سمي به لانه يزيل فساد التباس بعض
المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم ثلثة رفع
ونصب وجر بين الاسماء الثلثة المختصة بالحركات وذكر في
الاعراب ولا تطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة و
الفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية ايضا
وفي الحركات الاعرابية على السقطة الرفع حركة كانت او حرفا
علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما
ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب
حركة كانت او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء
مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة
كانت او حرفا علم الاضافة اي علامة كون الشيء مضافا
اليه واذا كان الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى العلامة
والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه وا

واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل
كثيرة لانها جملة فاعطي الخفيف للكثير وتليق للمضاف
اليه علامة غير الجر جعل علامة له العامل لفظيا كان او
معنويا بابه يقوم اي يحصل المعنى المقتضى اي معنى
من المعاني المقدرة على العرب المقتضية للاعراب نحو
جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل
الرفع علامة لها وفي رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل
معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت
بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر
علامة لها فالمصروف والمنصرف اي الاسم الذي لم يكن
مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الاسم
المنصرف اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما وكل
غير منصرف كرجال وطلحة فالاعراب في هذين القسمين
من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان
الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب
فيهما بالحركة واذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان
يكون بالحركات الثلث والاعراب فيهما بالحركات

الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب فيها بالضمة رفعا اي
حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب و
الكسرة جرا اي حالة الجر فنصب قولك رفعا و
نصبا و جرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب
على الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل
ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني
طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون
بالف وتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم
بالضمة رفعا والكسرة جرا فان النصب فيه تابع للجر
للفرع على ما هو الاصل الذي هو جمع المذكر السالم كما سيجيء
ذكره مثل جاءني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف
بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالظرف فيه تابع للنصب كما سيذكر
نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك
بكسر الكاف لان المحل قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف
الا اليها وهنوك والهن الشيء الذي يستهجن ذكره كالعورة
والفرج الذي به والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة
ملتزمة تاء دوية وفوك وهو اصوف واوي لامه تاء اذا صلح

فو

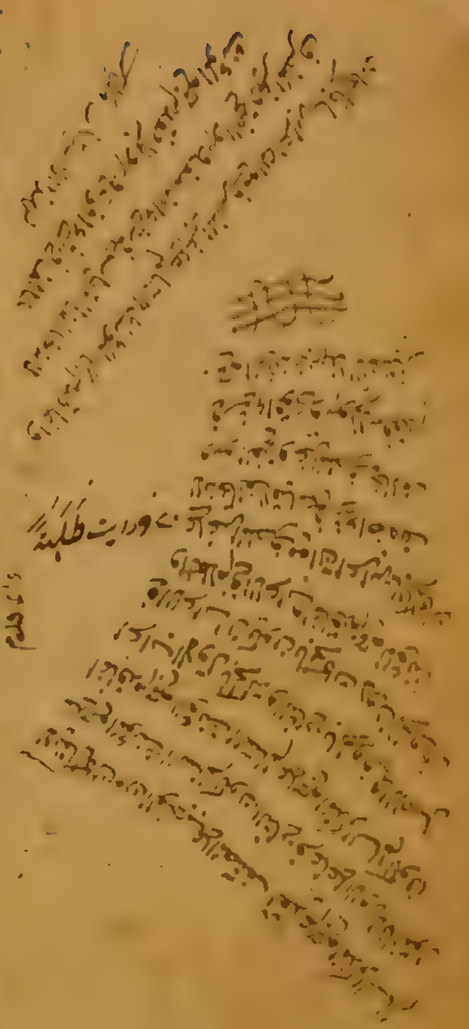

في ذو ومال وهو لضيف مقرون بالواو دون اذا صلة ذو ذو
وانما اضيف ذو الى الكلم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف
الا الى الكلم الاجناس فاعراب هذه الكلمة
الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا ذو لكن لا مطلقا
بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات نحو جاءني ا
خيك ورايت اخيك ومررت باخيك وذكرة اذا
تثنى والجمع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما اعتبر
التقيدين اكتفاء بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكبرة
وموصوفة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني
اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي ان تكون مضافة ولكن
الياء ياء التكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء التكلم فاعرابها
الكسرة المقدرة الى الياء ولم يكتف في هذا الشرط بالتقييد
لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف بالواو
رفعا والالف نصبا والياء جرا وانما حصل اعراب هذه
الاسماء بالحروف لانهم انما جعلوا اعراب
الشيء وجمع المذكر انما بالحروف اذا اريد ان يجعلوا اعراب
بعض الاحاد اعني المكبر لئلا يكون بينها وبين الاحاد
خشية ومنافرة تامة وانما اختاروا هذه الستة
لان اعراب كل من الشيء والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل

ل صح

اعراب اسماء وانما اختاروهن الاسماء الستة لشابهتها التثنية
في كون معانيها مثنية عن واو تعدد ولوجود حروف صالح للاعراب
في اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء
المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه ظهر سمع فيها من العرب اعادة
الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وهو الذي يجيء به
وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال
كون كلا او كلتا مضافا الى مضمر وانما قيدنا بذلك لان كلا
باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب
بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف
فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل
روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات
التي هي الأصل لكن يكون حركاته تقديرية لان اخره
الف يسقط بالتقاء الساكنين نحو جاء كلا الرجلين ومررت
بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب
معناه لانه هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو
جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك
قيد بكون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان و
كذا اثنان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت موضوعة لكل
صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها

بالالف

بالالف رفعا واليا، المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء
الله ذكر السالم والمراد به ما سيجيء اصطلاحا وهو الجمع بالواو و
النون فيدخل فيه نحو سنين وارضين وعالمين لكن واحد
مذكر الجمع بالواو والنون وما الحق به وهو الواو الجمع ذو لا
عن لفظه وعشرون ولواتها اي نظائرها في الجمع
وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة والا
لصح اطلاق عشرين لثلاثة امثال مقادير العشرة واطلاق ثلثين
على الستة لانها ثلثة امثال مقادير الثلثة وعلى هذا القياس الى آخرها
وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة وثلاثين في
الجموع بالواو رفعا واليا، نصبا وجرا وانما جعل اعراب
المثنى مع ملحقاته بالحروف لانها فرعان للواحد وفي آخره
بها حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فنا
سب ان يجعل ذلك الحروف اعرابها فرعا للاعراب
كانها فرع لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب
بالحركة وانما جعل اعرابها بالحروف وكان الاعراب
ثلثة واعرابها ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجمع فلو جعل
اعراب كل واحد منهما تلك الحروف الثلثة لوقع
الالتباس ولو خص المثنى بما بقي للجمع بلا اعراب
ولو خص الجمع بما بقي للمثنى بلا اعراب فوقعت عليهما

ان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لان الغير المرفوع في
للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا وابوا وعلامة الرفع في
الجموع لان الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا
اعرابها بالياء على الكسر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء
في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في الجمع
لثقل الكسرة وقلة الجمع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة
الجر النصب التجرد لوقوع كل منهما فضلة في الكلام وتما
فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان
مواضعها المختلفة شرع في مواضع الاعراب اللفظي و
التقديري اللذين اشار اليهما فيما سبق وتما بالتقديري
التقديري اقل اشار اليه وثم بين ان اللفظي ما عداه
فقال التقدير اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب
الذي تعذر اي الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك
اذا لم يكن طرفا الذي في اخره الف مقصورة سواء كانت موجودة
في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا
بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في
الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما
اشتغل ما قبل الياء بالكسرة المناسبة قبل دخول العامل امتنع
ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله سواء لها او مخالفة فاذهب
الى حالة الجر

الى بعض من ان الاعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر
لفظي غير مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلاث يعني كون الاعراب
تقديريا في هذين النوعين من الاسم معربا تاما هو في جميع
الاحوال غير مختص ببعضها او استقل عطف على تعذر اي تقدير
الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استقل ظهور الاعراب
في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية
ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي
في آخره ياء مكسورة ما قبلها سواء كان محذوفا بالتقاء الساكنين
كقاض رفعا وجرا او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في
حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الفتحة والكسرة
على الياء، دون الفتحة ونحو صلتي عطف على قوله كقاض يعني ان تقدير
الاعراب كما يستثقل ان يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون
بالحروف نحو صلتي بخلاف تقدير الاعراب في نحو صلتي انما
هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله
مسلموي لسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق
ساكن فانقلب الواو ياء وادغم في الياء وكسر ما قبل الياء
فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب حالة
الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الواو
عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب

بالحروف تقديرًا في حوال الثلث في قبل جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم
ومررت بابي القوم فانه لما سقط حروف الاعراب عن اللفظ
بالقاء السكون لم يسق الاعراب لفظًا بل صار تقديرًا والمقتضي لان
الاعراب لما تلفظ به فيما عداه في ما ذكر تما تقدر فيه الاعراب
او استثقل وما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف
وكان غير المنصرف اثقل من معرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب
التقديري والمقتضي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف
اي اسم معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما واستيفاء
فيه اثرًا سيجيء ذكره من علل تسع او علة واحدة منهما اي
من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقامهم
ما بين العلتين بان تؤثر واحدًا منهما وهي اي العلل التسع
مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة لكل واحد حتى يقال
لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل
ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع تم تركيب والعدل
في عطف ما بين العلتين عن الواو الى ثم لتجرد الى ملاحظة
على الوزن والنون زائدة من قبلها الف ووزن الفعل
وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى
وبمنع النون التصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف
المتقدم اعني من قبلها او مبتداء خبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم

يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ليست زائدة ولهذا ليس فيها
بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلًا لقوله زائدة و
الظرف متعلقًا بزيادة اعني قبل النون اشتبر اكبها في وصف
الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتها جميعًا وهذا
كما اذا قلت جاءني زيد راكبًا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف
التركيب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب
يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم
السهل اولى القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول
تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحدًا والقول
بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عدها خلافًا فقال
بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد
عشر لكن القول بانها تسعة تقريب لها الى ما هو الصواب
من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب
ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل والعمر
مثال للوصف و طلحة مثال للتانيث وزينب مثال و
وفي ابراد زينب مثالًا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي
التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة و
ساجد مثال للجمع و معدي كرب مثال للتركيب
وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال للوزن الفعل

واعلم ان الكسر والنون من الفعل
لان الفعل يقبل باعتبار ذاته
لان قبل العلمية والوصفية والالف والنون
يقارن فان لم يمنع حصانه
والله اعلم

واما بزيادة الالف مع

اي الفعل

اي ابو سعيد الباري

وحكمه اى حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله
على علتين او واحدة تقوم مقامهما ان لاكسر ولا تنوين يجر
ذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع فى الاسم علتان حصل فيه
فرعيتان فيشبه الفعل من حيث الاصالة فرعيتين بالنسبة الى الاسم
احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما استحقاقه من المصدر فمنع من الجر
المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذى هو علامة التمكن و
انما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل فرع العدول عنه والوصف
فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول
قايم ثم قايمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل
ثم الرجل والحق فى كلام العرب فرع العدمية اذ الاصل
فى كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتثنية
فرع الافراد والالف والنون الزايدتان فرع ما يزاد عليه وزن
الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا
يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان
فرعا لوزنه الاصلى ويجوز اى لا يمتنع سواء كان ضروريا
او غير ضرورى صرفه اى جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف
عند العرفية علتان او واحدة تقوم مقامهما اذا دخل الكسر و
التنوين لا يلزم خلوا ان سمى عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوى
لا الاصطلاحى والضمير فى صرفه راجع الى حكمه للضرورة اى للضرورة

الانكفار

لضرورة وزن الشعر او رعاية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف
فى الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن والزحاف
يخرجه عن السلامة اما الاول فكقوله صبت على مصايب لو انها
صبت على الايام صرن لياليا واما الثانى فكقوله اعذ ذكر نعمان
لان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان
من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن
السلامة كما يحكم بسلامته ان يطلق فان قلت فما حد الزحاف
الزحاف ليس بضرورى فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز
عن بعض الزحافات اذا امكن ان احتراز عنه ضرورى عند الشعراء
واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما فى قوله السلام على
خير الانام وسيد الحبيب الهاشمى محمد بشير ما شئى مكرم
عطوف رؤف حين يشتى باجد فانه لو قال باجد لاخل بالوزن
ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروى فى ساير الابيات الدال
المكسورة او التناسب اى ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب
بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر
مهم عند العرب وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا
صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذى يليه اعنى اغلالا مثال
الجمع غير المنصرف الذى صرف والمنصرف الذى صرف غير المنصرف
لتناسبه وما يقوم مقامهما اى العلة الواحدة التى تقوم مقام العلتين

الزحاف فى الشعر ان يسقط
بين الحى فابن حرف متحرك
احديهما الى الاخرى
فاعرفه

فنحو لسلاسلا واغلالا

من العلل التسع علتان مكرر تان فامت كل واحدة منهما مقام
علتين لتكررها احديهما تجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد
تكرر فيه الجمعية حقيقة كالكالب واساود وداناعيم او حكما كالجموع
الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد
ومصابيح وثانيتهما التانيث كمن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الفا
للتانيث المقصورة والممدودة اى كل واحدة منهما كحبلى وحمراء
لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقانها اصلا فلا يقال في
حبلى حبل ولا في حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث
اخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة
للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر و
المؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كما للعلمية فتكاد لم يتحقق
اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اى كون
الاسم معدولا خروجا اى خروج الاسم اى كونه مخرجا عن
صيغة الاصلية اى صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة ان
يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى عليك ان صيغة المصدر
ليست صيغة المشتقات حتى يصح اضافة الصيغة الى الاسم
ليخرج المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغة
الاصلية ان يكون المادة باقية والتغير انما وقع في الصورة
فقط فلا ينقض باحذف فيه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة

واوزان العدل اربعة اقسام فعال وفعل وفعال وفعل
فعال وفعل فمثلث ومربع
فثلاث ورباع
فمثنى ومثلث
فمثنى ومثلث
فمثنى ومثلث
فمثنى ومثلث

لام، المحذوفة الا عجاز شديد ودم فان الارادة ليست
باقية فيها وان خرجه عن صيغة الاصلية يستلزم دخوله في صيغة
اخرى مغايرة للاولى ولا يعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة
تحت اصل فاعرف كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغير
القياسية واما المغيرات الشاذة فلانهم انما خرجوه عن الصيغ
الاصلية فان الفاظ نحو قوس وانيب من الجموع الشاذة ليست
مخرجة عما هو القياس فيها اعني قواوس وانياب بل انما
جمع القوس والناب ابتداء على قوس وانيب على خلاف القياس
من غير ان يعتبر جمعها اولا على اقواس واخراج اقواس
وانيب عنها وقال بعض شارحين قد يجوز بعضهم تعريف الشيء
بما يعم منه اذا كان المقصود تميزه عن بعض ما عداه فيكفي ان يقال
المقصود بها تميز العدل عن سائر الكلم عن كل ما عداه فحينئذ
هذا التميز لا بأس بكونه فيه لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب
تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم انما وجدوا انيث وثلث
واخر جمع وغير المنصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او
العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب اخر ولم يصل لهم عقلا الا العدل اعتبروه
فيها لانهم بينهم العدل فيما عدا من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف
للعدل وسبب اخر كمن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود
الاصل الاسم المعدول ثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل ان يتحقق

ما حصل ح
اعم منه ح

جمع ولا تانيث فيه لفظا ولا معنى
ولا تركيب فيه ولا عجمة ولا وزن الفعل
ولا الالف والنون ولا يجتمع
العلمية مع الوصف
كما عرفت سيد
عبد الله

قوله لا يتحقق ظ

الوزنية بدون اعتبار ذلك لأن خمرا في بعض تلك الامثلة
يوجد دليل غير منع التصرف على وجود الأصل المعدول عنه
فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع التصرف فيقضي
بأصل يتحقق العدل باخراجه عن ذلك الأصل محققا او مقدرا
واما باعتبار اخراج المعدول عن ذلك الأصل يتحقق العدل فلا دليل
عليه الا منع التصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن
اصل متحقق يدل عليه دليل غير منع التصرف كثلث وثلث
والدليل على اصلها ان في معناها تكرارا دون لفظها والأصل
انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني
القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلها لفظ مكرر وهو ثلث ثلث وكذا
الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومثنى بلا خلاف
وفي اخر، نا الى عشار ومعشر خلاف والصواب بجريها والسبب
في منع صرف ثلث ومثلث واخواتها العدل والوصف
لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت
اصلية في ثلث ومثلث لاعتبار ثانيها وضعا واخر عنه اخرى
مؤنث آخر واخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل
الى معنى غير ويكثر استعمال اسم التفضيل بمن ملتزما اللام او بالاضافة او كائنة من
وحيث لم يستعمل بواحد منها انه معدول من احد ما قال بعضهم انه معدول
عما فيه اللام اي عن الآخر وقال
بعضهم انه معدول عما ذكر معه من اي عن آخر

فائدة العدل التخصيص والتعميم كما ذكروا
باعتبار كون ذلك الاصل

من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة فيه لأنها توجب التنوين او البناء واضافة
اخري ضلها نحو وقبل يا تيم تيم عدي ليس فيه اخر شيء من ذلك فتعين ان
يكون معدولا عن احد الآخرين وجمع جمعا مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع
وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمر على حمراء كانت
اسما ان يجمع على فعالى وفعلاوات كعطاء على صحراوات فاصلها
اما جمعي او جماعي او جماعات فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل
فاحد السببين فيها العدل التحقيقي الآخر الصفة الاصلية وان صارت
بالغلبة في بابها اسما كاليد اسما وفي جميع اخواتها احد السببين وزن الفعل والآخر
الصفة الاصلية وعلى ذكرنا لا يرد ان ناقة كانيب وقوس فارة لم
يعتبر اخراجها عما هو القياس فيها كانياب والا قواس كيف اعتبر
جمعيها او وزن على انياب واقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة
للاسم الخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ في اين يحكم فيها بالشذوذ
ومن هذا تبين الفرق بين الشذوذ والمعدول وتقدير اي خمر وجاكائنا
عن اصل مقدر مفروض يكون الذي الى تقديره وفرضه منع التصرف
لا غير وكذلك سحر فانها تما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب
الا العلمية اعتبر فيهما العدل تما توقف اعتبار العدل على وجود اصل
لم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع التصرف قدر فيهما ان اصلهما
وزاخر عدل عنها الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدول عنه من
قاطمة واراد بها كل ما هو على فعال للاعيان المؤنثة من غير ذوات

محقق ه

آلرا، في لغة بني تميم فانهم اعتبر العدل في هذا الباب حملا لها على واو
آلرا، في لاعلام الوشتة مثل حضار وقطار فانها مبنية، والبين فيها
ان اسبان العلمية والتانيث والبنيان لا يوجبان البناء
فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها مما جعلوه
معربا غير منصرف ايضا حملا على نظايره منع عدم الاحتياج اليه
لتحقق السببين لمنع العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل
على الصرف على نظايره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر بابه
قطام ههنا ليس لمنع علة لان الكلام فيما قد رفع العدل لتحصيل سبب
منع الصرف وانما قال في تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون تمام
فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات
آلرا، مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها
لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف وهو كون الاسم دالا
على ذات مبهمة فاخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت من دلالة
بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع
بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في
سنوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مرات العدد خلا وصفية فيه بحسب
الوضع بل قد عرضته الوصفية كما في المثال المذكور فانه قد اجري فيه على السنوة
التي هي من قبيل المعدودات لما ان المراد علم ان معناه مرت سنوة موصوفة
بوصوفة بالاربعية وهذا معنى ما سيتضح فيه من ان الوصف في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع

الوضع والمعتبر في بيت منع الصرف هو ان الوصف الاصلي لا صالته
لا العرضي فلذلك قال الرضي رحمه الله شرط اي شرط
الوصف في بيت منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل
الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان يعرضه الوصفية بعد
الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت
عنه فلا تضره بان يخرجه عن بيت منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على
الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة
عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في
الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم منه الى قرينة فلذلك المذكور من
اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية
اربع في قولهم مررت بسنوة اربع واستنع من الصرف لعدم مضرة
الغلبة اسود وارقم حيث صار الاسمين الحية الاول الحية
السوداء والثاني الحية التي فيها سواد وبياض وارقم حيث صار
اسما للعقيد من الحديد لما فيه من الهيئة التي السواد فان بهذه
الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب
اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا
بالكلية فالمانع من الصرف في بيت منع الاسماء الصفة الاصلية
وزن الفعل وانما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال
في منع الصرف فيها لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال ضعف

اشتراطه

منع الصرف اما للعلمية على زنة وصفية لتوهم اشتقاقه من الصفة التي
هي الجثث وكذلك منع اجدل للعلم على زنة وصفية لتوهم اشتقاقه
من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر اي ذي خيلان على زنة وصفية
لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء
عدم التزام كونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية
مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التاسع
اللفظي بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له نظر في سبب منع الصرف العلمية
اي علمية الاسم المؤنث ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة
من التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف
وضعت الكلمة عليه للانفكاك عن الحالة والتانيث المعنوي لذلك
اي كالتانيث اللفظي بالتاء اشترط العلمية فيه الآن بهما وقا
فانها في التانيث اللفظي شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه
ولابد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط حتم تاثيره اي وشرط
وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد امور ثلثة زيادة
على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلاثة مثل زينب او تحرك الحرف
الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر اذا العجمة مثل ماه وجوزنا اشترط
في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد
الامور الثلثة عن الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فتمنع
تاثيره وثقل الاول ظاهر وكذا العجمة لان العجمي ثقيل على العرب فهذا

لطائر ه

الاصل ه

فهذا يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط من شروط تاثير التانيث
المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين
فيه وزينب وسقر على الطبقة من طبقات النار وماه وجوز على ان
البلدتين ممتنع صرفهما اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط
حتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي
مع شرط حتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجوزنا للعلمية
والتانيث المعنوي مع شرط حتم تاثيره وهو العجمة فان سمي
اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرط في سببية منع الصرف الزيادة
على الثلثة لان الحرف الرابع قائم مقام التانيث فاحكم بمقامها
فتقدم وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنثي اذا
سمي به رجل صرف لان التانيث الاصلي زال بالعلمية
للذكر من غير ان يقوم مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب
وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنثي اذا سمي به رجل امتنع
صرفها لانه وان زال التانيث بالعلمية لمذكر فالحرف الرابع قايم مقام
بدليل انه اذا صغر قدم فظهر انه المعتبر كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال
في تصغيره عقيرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التا
لان الحرف الرابع قايم مقام فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية
والتانيث الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف هو الوصف
التعريف لذات المعرفة بشرطها اي شرطها التاثير في منع الصرف

الشيء ه

المعنوي

الحرف ه

ان تكون جامدة فى تكون بهذا النوع من جنس التعريف على ان يكون ايا، منسوبة او منسوبة الى العلم بان تكون حاملة ضمنا معنى ان يكون ايا، لانسبة وانما جعلت شروطا بالعلمية لان تعريف الصفات والمبهمات لا يوجد الا فى المبنيات وضع تصريف من احكام المعربات والتوليف باللام والاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما يجئ فلا تتصور لها سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمى فانما جعل المعرفة سببا لعلية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعله البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له البعد دى كون اللفظ ما وضع غير العرب وتاثيرها فى منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اى منسوبة الى العلم فى اللغة العجمية بان تكون محققة فى ضمن العلم فى العجم حقيقة كابراهيم او ظنا بان يغلب العرب من لغة العرب الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان فى العجم اسم جنس سمى به احد رواة القراءة بجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما فى العجمية فانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها مثل تصرفاتهم فى اسمائهم فيضعف فيه العجمة فلا يصلح فيه سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمى انسان لا يمنع صرفه لعدم علمية فى العجمة وشرطها الثانى احد الامرين اما تحرك الحرف الاوسط او زيادة على الثلثة اى فى ثلثة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف وهذا التفريع بالنظر الى الشرط الثانى

فانصراف نوح انما لانتفاء الثقل والشرط الثانى وهذا اختيار المصنف رحمه الله لان الجزء الاوسط ضعيف لانه اخر معنوى فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما اثبت فان له علامة تقديرية تظهر فى بعض التصرفات فله نوع قوة فيجوز ان يعتبر مع سكون الاوسط فيما سبق فلم يعتبر ههنا فلما اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين آخرين لئلا يعادم سكون الاوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبارها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممنوع منهما لوجود الشرط الثانى فيهما فان فى شتر تحرك الاوسط وفى ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما اخص التفريع بالشرط الثانى لان غرضه التنبيه على ما هو المختار عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفق عليه على انتفاء الثقل والاولى تقديم ما هو متفق عليه على ما هو مختلف فيه كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممنوعة من الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود ولوط ونوح ولوطها بقبيلة هود اذ كنوح لان سبويه فسر به معه ويونس ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل ممن كان قبل ذلك فليس بمرضى وهود قبل اسمعيل فانه ذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قايم مقام سببين شرطه كالشرط قيام مقام سببين صيغة منتهى الجموع وهى الصيغة التى كان اولها مضموما وثالثها الفا وبعد الف حرفان او ثالثه الف وبعدها ساكن اى التى لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها منتهية فى بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرا الى صيغة فاما جمع السلامة



وان لم يعتبر فان فك فقد اعتبر العجمة فى ماه وجور مع سكون الاوسط

فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايام من جمع ايمن
على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت
ليكون صيغة منتهى الجموع فتورز بغير تاء منقلبة عن تاء
التانيث حالة الوقف والمراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤل
اليه حالة الوقف فلا يرد كوفواره جمع فارهة وانما اشترط كونها
بغير تاء لانها لو كانت مع تاء لكانت على زنة المفردات كفراز
فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في
قوله جمعية فتورد الحاجة الى اخراج كوماني فانه مفرد ضخم لكن جمعا
لا في الحال ولا في المآل وانما الجمع كوماوين وهو لفظ آخر مخالف
فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان
صيغة منتهى الجموع على ضربين احدهما ما يكون بغير تاء وثانيهما ما يكون
بها، واما ما كان بغير تاء فيمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كما جاء مثال
ما بعد الف حرفان ومصابيح مثال ما بعد الف ثلثة احرف او سطها
ساكن واما فرازنة هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فيخرج
لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا تاء وخرج علم الجنس للجمع
هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان خضارج علم جنس للضبع
يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا
جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل
هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير

تقرير الجواب ان خضارج حال كونه علما للضبع غير منصرف للجمعية الحالية
بل للجمعية الاصلية المنقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمعا لخضج
بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كان لكل فرد
منها حاجة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فما
فان قلت لا حاجة الى منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية و
التانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما يكفي
المصنف التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا ولم يقل لان شرط ان يكون في الاصل
كما قال في الوصف ليدفع توهم ان الجمعية كالوصف قد تكون اصلية
وقد تكون عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لما تصور العروض
في الجمعية وسيرد في هذا الجواب سؤال مقدر ان يقال قد تقضي
عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بصحاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في
الحال او في الاصل فما تقول في سراديل فانه اسم جنس يطلق على
الواحد والكثير والجمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف
في صرفه ومنعه عنه فهو اذا لم ينصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد
به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي
ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع الصرف على نظائره
اي على ما يوازنه من الجموع العربية كمصابيح ومفاتيح فانه في حكمها
من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله
حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكمية فتنبه

هذا جواب على تسليم الجمعية لا على ما زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو
الحمل على الموازن وهو اسم عربي ليس بعجمي تحقيقا لانه
اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا
وفرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن
بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة انه
جمع سروالة كما في سمي حمل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت
سروالة على سراويل واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق الجمعية تحقيقا
والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة
الجمع ليحتاج الى التفصي منه وهو جواري اي كل جمع منقوص على
فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي رفعا وجرا
اي في حالتي الرفع والجر كقاض لي حالة حكم قاض بحسب القوت
في حذف الياء عنه واذخال التنوين عليه تقول جاءني جوار
ومررت كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب
فالياء متحركة مفتوحة فخرجت جواري فلا اشكال في حالة
النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع
بخلاف الرفع والجر فانه قد اختلت فيه فذهب بعضهم الى ان
الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق
بهذه الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد
تمامها فاصل جوار في قولك جاءني جوار جواري بالضم والتنوين

والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فمتى الاعلال
على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل الياء، لالتقاء الساكنين
فصار جوار بعلم وزن سلام وكلام ولم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو
بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل
الاعلال كذا قيل وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف
لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة الملفوظ
لا يسري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما سقط
تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او من حركتها هذا التنوين
وهذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب
اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما
تقول رأيت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال
فانه لم يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فجاز وقوع فيه
من الاعلال واما في حالة الرفع فاصل جواري جواري بالضم بلا تنوين حذفت
الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء
فصار جواري وعلى هذه اللغة الاعلال الآتي في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة
فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة
او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فخرج بالقيد الاخير وبصدري على شرطه
العلمية ليأمن من الزوال فحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف وان
لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف

بجواري

كذا في حاشية

او الى الحكم فكيف تؤثر فى المضاف اليه بالاضافة اى فى الصرف ولا بالاسناد
لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تابط شرا
فانها فى حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما
هى لدلالتها على ذاته غير مقيدة فلو تطرق اليها التغير لم يمكن ان يفوت تلك الدلالة
واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذى
هو من احكام المعربات فان قلت لك ان يقول وان لا يكون الخبر
الشامل من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف الخبر مثل سيبويه وانثنوية
ونحو خمسة وستة عشر على ان قاما كانا اكتفى فى ذلك بما ذكره
فيما بعد انها من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر من
بناى بها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها بقيد بقيد فاذا سمى البلدة مركب
بل هو اسم صيغ وبنى اسم صاحب من البلدة جعلا اسما واحدا من غير
يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما الالف
النون المعدودان من اسباب منع الصرف بسيبان وزيدين
لانهما من الحروف الزوايد وسيبان مضارعتين لضارعتها
الفى التانيث فى منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة
خلاف فى ان سببيتهما لمنع الصرف اما كونهما زيدتين
فرعيتهما للزيد عليه واما شابهتهما لالفى التانيث والراجح
هو القول الثانى ثم انهما ان كانا فى اسم يعنى به ما يقابل الصفة فان
الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لو حظ معها

معنى صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كقائم وضارب و
مضروب فالاول يسمى اسما والثانى صفة فالمراد بالاسم المذكور
ههنا هو هذا القسم لا الاسم الشامل للصفة فشرط اى شرط الالف و
النون فى منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد
او شرط ذلك الاسم فى امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما
او لمنع التاء فيتحقق شبههما بالفى التانيث كحمراء او كائنا فى
صفة فانتفاء فعلانة اى ان كان الالف والنون فى صفة
فشرط انتفاء فعلانة يعنى امتناع دخول تاء التانيث عليه
ليبقى شابههما لالفى التانيث على حالها وهذا الصرف
عربان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى
لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى شابههما
لالفى التانيث على حالها ومن ثمة اى من اجل المخالفة فى الشرط
اختلف فى رحمن فى انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له
مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تع لا يطلق
على غيره تع لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء
فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو
منصرف دون سكران فانه لا خلاف فى منع صرفه لوجود الشرط
على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه
لا خلاف فى صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة

لا ندمى هذا اذا كان الندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى الندم
فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون
الاسم على وزن يختص او ان الفعل وهذا القدر لا يكفي في العلمية بل
الصرف بل شرط فيها احد الامرين اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل
الفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل
كشمر فانه صيغة الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة
وجعل علما للفرس وكذلك بذر لما وعثر لموضع وحضر لرجل
فاضل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو تغلب اسما كضيغم معروف
وهو العندم وشلم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة
الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص مثل ضرب علما لشخص
اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل واما
قيدنا بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب
الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص بان يكون في اول
وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف
او حرف زايد من حروف انيتمون كذا زيادة اي مثل زيادة حرف او حرف زايد
في اول الفعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل او ما كان وزن الفعل غير قابل
للتاء فان ذكر نحو هذا الوزن بهذا القيد لاختصاصها بالاسم من اوزان الفعل
ولو قال غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه
اربعا اذا سمي به رجلا فان لحوق التاء في سودة للتحية الانثى ليس

به للتذكير فلا يكون
قياسا ولا اسود
فان يجيء التاء صح

لحوق بيان

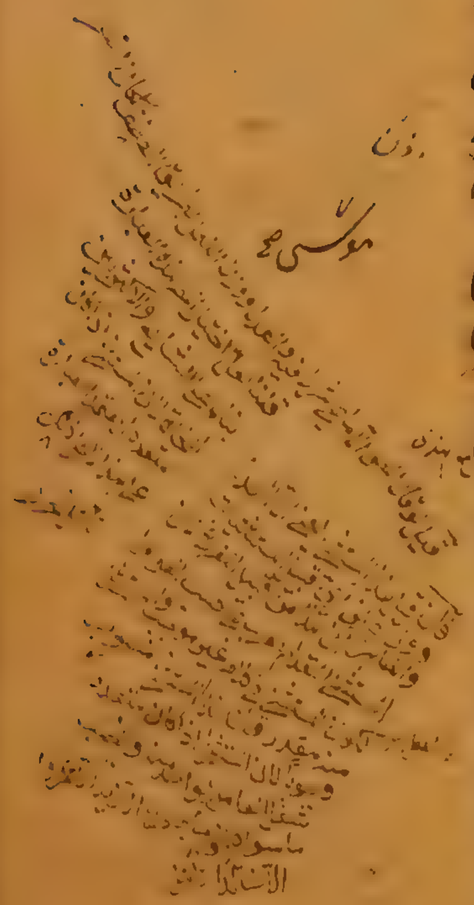

ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار
غلبة الاسمية العارضة ومن ثم اي ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء
امتنع احمر من الصرف لوجود زيادة المذكورة مع عدم قبول التاء
وانصرف يعمل لقبوله التاء بل لجيء الفعل للتاء القوية على العمل والسير
وما فيه علمية مؤنثة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤنثة
مانع الصرف بالبينة المحضة او مع شرطية كسبب آخر واحترز بقيد
فيما يجامع الفي التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع
الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا تقرر بان يقول المعلم بواحد من الجماعة المسماة به
بهذا زيد ورايت زيدا واخر فانا زيد المسمى بهذا ويجعل عبارة
عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم كل فرعون اي كل متعلل
محتال تصرف غالبتين اي غالبتين بين الاسباب بمنع الصرف وشرايطها
فيما سبق من انها الى العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اي سبب الذي هي
البينة شرط فيه وذلك فيما التانيث لفظا او معنى والعجمة
والتركيب والالف والنون المزيدتان فان كل واحد من هذه الاسباب
الاربع مشروط بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثنا، مما بقي
من الاستثناء الاول اي لا تجامع غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن
الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة فانك في عمر واحد ليست شرطا فيما فانك
واعمر وهما اي العدل ووزن الفعل مقتضاه ان لان الاسماء المعدولة
علما او زان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلذا يكو

فاجاب عنه المص بقوله ولا يلزم اى كسيبويه من اعتبار الوصفية ان صيغة بعلبك
فى جمر علما باب حاتم اى كل علم كان فى الاصل صفة مع بقاء العلمية بان
اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية كما
يلزم فى باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار متضادين يعنى الوصفية
والعلمية فان العام للخصوص والوصف للعموم فى حكم واحد وهو منع الصرف
لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب غير كما فى اسود
وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية
الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبر الوصفية الاصلية والعلمية لم يمنع
صرف مثل حاتم لانه لا يلزم اجتماع متضادين قلنا تقدير احد الضدين هذه
مع ضد آخر فى حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين لكنه شبيه به
فاعتبارها معا غير مستحسن وجميع الباب اى جميع باب غير المنصرف
بالالام اى بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اى اضافته الى غيره تجر
اى يصير مجرورا بالكسرة اى بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم
يكتف بقوله تجر لان الاخبار قد يكون بالفتح ولا بان يقول تكسر لان
الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف فى
ان هذا الكسر فى هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب
الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لشبهه بالفعل فلما ضعف
هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الكسر اعنى اللام او الاضافة
قويت جهة الكسرية فرجع الى اصله الذى هو الصرف فدخله الكسر

لكسره ودخول التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب
الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين
وسقوط الكسرة انما هو تبعية التنوين وحيث ضعف مشابهة الفعل
لم يظهر بتاثير الى سقوط التنوين الذى هو من خواص الصرف ومنهم من ذهب الى ان
العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الكسر غير
منصرف وان زال احدهما او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية
تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر
زالتا معا كما فى ابراهيم وان لم تكن شرطا كما فى حذر زالت احديهما وان
لم تكن هناك علمية كما فى بقيت الفتاة على حالها وهذا القول اشبه
بما عرف به المص غير المنصرف جمع المرفوع لان
موصوفه اليوم وهو غير لا يعقل ويجمع بهذا الجمع نظرا لصفة المذكر الذى
لا يعقل كالصافنات للمذكور من الخيل وجمال سجحات اى
ضخمات وكالايام الخاليات سواى المرفوع الدال عليه
المرفوعات لان التعريف الذى هو اليوم انما يكون للماهية لا للافراد وما اشتمل
اى اسم اشتمل على علم الفاعلية اى علامة كون الاسم فاعلا وهى
الضمة او الواو او الالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا
بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى ايضا
اذ معنى الرفع المحلى انه فى محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا
او تقديرا او كيف يخفى الرفع بعد الرفع المحلى وهو يجب فى ذلك المحل مثلا عن احوال

قال المص

ولا يلزم تابعه الذى هو الكسر
فى هذا الكسر الذى هو قوله
وسقوط التنوين

لم تكن

لم ح

الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء في فصل المرفوعات او عائدا
على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء
الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ
وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه
بخلاف الفاعل فانه
وهو التقديم ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف
الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم
حقيقة او حكما يدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند
اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عنه التوابع الفاعل وكذا
المراد في حد والمرفوعا والمنصوبا والمجرورا غير التابع بقرينة ذكرانا
بعد ما او شبهه الفعل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل
والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل
والظرف وقدم اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم
واحترز به عن نحو زيد في زيد ضربته فانه اسند اليه الفعل لكن
الضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه متاخر عنه والمراد تقديمه عليه
وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان
قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار
رجل قلت المراد وجوب تقدم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب
تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اي اسنادا
واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه به ان يكون على

اي كما ثبت للمبتدأ

على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة
واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كذا في ضرب زيد
على صيغة المجهول والاقياح الى هذا القيد انما هو على مذهب من جعله
داخلا في الفاعل كالمص وانا على مذهب من جعله واجبا فيه كصاحب المفصل
فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال
لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قايم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه
الفعل والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع
ان يلي العامل اسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه آخر من معمولاته
لانه كالجزء من العامل لشدة احتياج العامل اليه دليل على ذلك استكانة لام
في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة
فذلك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات العامل
جاز ضرب غلامه زيدا لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم اضمار قبل
الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جايز واستمع ضرب غلامه زيدا
تاخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم اضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة وذلك غير جايز خلافا لاخفش وابن جني ومستند هما في
ذلك قول الشاعر جزى ربه عني عديّ بن حاتم جزاء الكلاب
العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر
والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى
العدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى ربّ الجزاء

واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول
بالوضع لفظا فيهما اى فى الفاعل المتقدم ذكره صريحا والمفعول المتقدم ذكره
فى ضمن الامثلة والقرينة اى الامر الدال عليهما بالوضع امّا ان يطلق
على ما وضع بازاء شئ انه قرينة عليه فلا يرد عليه ان ذكر الاعراب مستغنى
عنه اذ القرينة شاملة له وهى امّا لفظية نحو ضربت موسى عيسى او معنوية نحو اكل
الكمثرى عيسى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا
او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا
ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع معمولا اى مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها
بينهما فى صورتى التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيدا الا عمرا او بعد معنا ما
نحو انما ضرب زيدا عمرو اوجب تقديم اى تقديم الفاعل على المفعول فى جميع
الصور اما فى صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فلالتباس
واما فى صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلامتناع الانفصال
واما فى صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما فى
صورتى التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر الثابت بالمفهوم من قولنا ما ضرب
زيدا الا عمرا والحصار نسبة زيد فى عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا
لشخص اخر والمفهوم من قولنا ما ضرب عمرو الا زيدا انحصار مضروبية
عمرو فى زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص اخر فلو انقلب احدهما بالاخر
انقلب الحصر المعلوم انما فلان بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتاخير لانا
لو قدم المفعول على الفاعل مع الاتيان بما ضرب الا عمرو الا زيد فالظاهر من معناه

اى تقديم الفاعل على المفعول

معناه انحصار ضاربية زيد فى عمرو واذا الحصر انما هو فيما يلى الا فلا ينقلب الحصر الثابت
فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسن بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل
تمامها واذا قيل الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احدا
احدا فيفيد انحصار نسبة الفعل من كل منهما فى الاخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب
تقديمه عليه فى صورة وقوع بعد معنى الا لان الحصر ههنا فى الخبر الا خير فلو اخر الفاعل
انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اى بالفعل ضمير مفعول نحو ضربه زيدا
غلامه او وقع اى الفعل بعد الا المتوسطة بينهما فى صورتى التقديم والتاخير
نحو ما ضرب عمرا الا زيد وقيد بهذا القيد مثل ما عرفت انفا او وقع الفاعل
بعد معنا ما فى معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله بان يكون
المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اى الفاعل ضمير منفصل نحو ضربك زيد
وجب تاخيره اى تاخير الفاعل فى جميع هذه الصور اما فى صورة اتصال ضمير المفعول
لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما فى صورة وقوعه بعد الا او معنا ها
لئلا ينقلب الحصر الثابت واما فى صورة كون الضمير منفصلا فانه يجب تقديم
الفاعل نحو ضربك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة
على تعيين المحذوف جوازا اى حذفا جايزا فى مثل زيدا اى فيما كان جوابا
لسؤال محقق لمن قال من قام سائلا عن قوم به القيام يجوز ان
يقول زيد بحذف قام اى قام زيد ويجوز ان تقول قام زيد بذكره و
انما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير
الفعل يوجب حذف جزئها والتقليل فى الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا

الا عمرو زيدا

اى تقدم الفاعل على المفعول

عن المفعول

والفاعل غير المتصل بالفعل الا فى ضرورة

ما ضرب الا زيد عمرا

قوله ضمير

فيما كان جوابا لسؤال مقدر في نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن مسلم ليبك
على ابن، للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله صناع اى عاجز
وبيان به فاعل الفعل المحذوف اى يبكيه صناع بقرينة السؤال المقدر وهو من
يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس تمام
فيه لصورة متعلق بصناع اى يبكيه من يذل لعجزه عن مقاومة اخصامه لانه
كان ظهيرا للعجزة ان ذل، وآخر البيت وبحبط مما تتبع الطوالح والمحبط التائه
من غير وسيلة، والاطاحة الهلاك والطوالح جمع مطيحة على غير القياس كما
للواقح جمع ملقحة، ومما يتعلق بمحبط ومما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من سال
بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل
المال لانه كان معطى السائلين من غير وسيلة، وقد يحذف الفعل الرافع
للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اى حذفا واجبا في مثل
قوله ان احد من المشركين استجارك اى في كل موضع حذف
الفعل ثم قرر لرفع الابهام الناشي من المحذوف فانه لو ذكر المفسر
لم يبق المفسر مفسرا بل صار مشوشا بخلاف المفسر الذي فيه الابهام
بدون الحذف فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل
اي زيد فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين فاحد فاعل
فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني
وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز
ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل انما

فان قيل لم قدم تنازع الاسمين في الفاعلية على تنازعهما في المفعولية مع ان المناسب لكلام المصر المناسب
اعتبر جانب العامل دون جانب المعمول لان العامل في المثال الاول اسم الفاعل وهو يعمل عمل فعله لمشابهته له والعامل في المثال الثاني
الصفة المشبهة وهي تعمل بمشابهته اسم الفاعل هي فرعه في العمل ولان العامل في المثال الاول منعوت والعامل في المثال الثاني لازم فان
قيل لم لم يقل انا ضارب وشاكر زيدا مع انه مناسب لقوله ضربت واكرمت زيدا قلنا اعتبر جانب المعنى لانه لم يرد بالاسناد الاخباري
لابد من الفعل وقد يحذف اي الفعل العامل معمولا دون الفاعل
وحين نعم جوابا لمن قال قام زيد اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية
وذكر نعم في مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما هو
دي مقامه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك واما قد الجملة
الفعلية لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال
في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذا التنازع يجري
في غير الفعل ايضا نحو زيد معط وكريم عمرا وبكرا كريم كريم ابوه
واقتصر على الفعل لان الاصالة في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع
في اكثر من فعلين على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اي اسما
واقتضاه بعدها اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول
للفعل الاول وهو يستحق قبل الثاني فلا يكون فيه مجال للتنازع ومعنى
تنازعهما فيه انهما يطلبان المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه
في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فصح لا تصور تنازعهما في
الضمير المتصل لان المتقبل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو
مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما ضمير
المنفصل الواقع بعدهما نحو ضربت واكرمت الا انا فقد تنازعه لكن لا
يكاد يقطع بانه هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين
وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانها حرف لا يصح اضماره
ولا يرد اضماره بعد الا لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل المقصود اثباته له

ومراد النص بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطع اضمار الفاعل فلذا خصه
بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي
يقطع بالحذف واما على مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا
يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون
تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم
الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني
زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم
الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت
زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون في وجهين احدهما
ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين
في ذلك لاقتضاء مثل ضرب واباني زيد عمرا واوليس هذا قسما ثالثا
من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين
فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الذي بعينه ولا شك في اختلاف
اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين
فقوله مختلفين للتخصيص بهذه الصورة بان اراد انه يعني قد يكون تنازع الفعلين
واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك
لا يتصور الا اذا كان الاسم الذي وقع التنازع فيه واحدا وانما يتصور مثالا للقسم الثالث
لانه اذا اخذ فعل من المثالين الاولين وفعل من الآخر حصل مثال القسم الثالث
وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني

المثال ح

يونس ح

ضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا واكرمني وضربت
زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر فيه مرفوعا فيختار النحاة البصر
اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الفعل الاول ويختار النحاة
الكوفيون اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه والاحتراز
عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب
البصريين وبدأت به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في
الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل جواز الاضمار قبل الذكر في
الجملة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف
على ما سيجيء الظاهر الواقع بعد الفعلين اي سواء فقيا او اذا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه رجع الضمير والمفسر جميعا ان يكون موافقا
للراجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا
اذا استثنى منه حذفا الكائي فانه لا يضمر الفاعل بل
يحذفه تجوزا عن الاضمار قبل الذكر وبظاهر اثر الحذف في نحو ضربني
واكرمت الزيدان عند البصريين ومرني واكرمت الزيدان عند الكسائي
وجاز اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا
للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل لانه
يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الكوفيين او حذف
الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول
فان اقتضى الثاني الفاعل اضمره وان اقتضى المفعول حذفه او اضمره

نحو ضربني واكرمني الزيدان ولا يلزم محذور وقيل روي عنه
تشريك الرافعين واضماره بعد الظ كما في صوت تاخر اذا صب
نحو ضربني واكرمني زيدا هو وضربني واكرمت زيدا هو وروايته
غير مشهورة عنه وخرجت بالمفعول محترزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار
قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني عنه والا اي وان لم يستغن
عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه
لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره قبل الذكر
في الفضلة وان علقت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت
الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه كضربني واكرمني زيدا اذا جعلت
زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة
فلا محذور فيصح لا حذف الفعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه
على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان
مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون التصريح راجحا الى لفظا
متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيدا الا ان مانع من الاضمار
قبل الذكر كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الاخر المختار
فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى
الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث
اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول

المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين للمانع عن الاضمار
وهو انه لو اضمر تعسر وحاذف المفعول الاول ولو اضمر يشتبه حاذف
الرابع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا تصور التنازع في هذه الصورة الا اذا ان
حقق المفعول الثاني اسما دال على اتصاف ذات ما بان نطلق اي
غير ملاحظ تثنية وافراده وان فالظاهر ان لا تنازع بين الفعلين في المفعول
الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا او انيا في مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر
واحد فلا تنازع ولا استدل الكوفيون على اعمال الفعل الاول بقول الراجز
القيس ولو انا اسعى لادنى معيشة كفانى ولم اطلب قليل من المال
حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من
المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية واجرى القيس
الذي هو افصح شعراء العرب على ان الاول فلو لم يكن اعمل الاول والى بما
اول قائل لتساوي الامرين فاجاب القيس من طرف البصريين وقال قول
امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال اي من باب التنازع
فاسند المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال
لاستلزام عدم السعي لادنى معيشة ولا اكتفاء كفاية قليل من المال و
ثبوت طلب ما فوقه على انه قد يجعل مدخول لا مثبتا كما كان
او جزاء او مبطوفا عاما حذفها مقتضيا والمنفي من ذلك مشتاقا على هذا ينبغي ان يكون مفعول
لم اطلب محذوفا اي لم اطلب القوت والمجد كما يدل عليه البيت الاخر اعني قوله ولكنما اسعى
لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي ولم استقلم لمعنى بقي فالا اسعى لادنى معيشة

ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الأثيل الثابت والسبي له
مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبهه فعل لم يذكر فاعله
وانما لم يفصل عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ
والخبر لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول قد حذف
فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف اليه المفعول لملابسته كونه فاعلا
لفعل متعلق به وانما هو اي المفعول به قائما اي مقام الفاعل في اسناد الفعل
او شبهه اليه وشرطه اي شرط مفعول لم يسم فاعله في حذف فاعله
واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الا فعل
اي الماضي المجهول ويفعل اي المضارع المجهول فتقول مثل انتقل
واستغفل ويقتل ويستغفل وغيرها من الافعال المجولة المفيدة فيها
ولا يقع موقع الفعل الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب علمت
لانه مسند الى المفعول الاول لكونه مبتدأ اصلا فلو اسند الفعل اليه ولا يكون
اسناد الى اثنين لانه يلزم كونه مسندا اليه مع كل من الاسنادين
تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر
غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل اعلمت او حكمه حكم المفعول
الثاني من باب علمت لكونه مسندا والمفعول له بلام لان النصب
فيه بشبهه بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف
ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه فلا يكون
اقامته مقام الفاعل مع الواو التي صلتها العطف وهي دليل الانفصال

لكونه اي كون المفعول له
والمفعول معه كذلك اي
كالمفعول الثاني
من باب علمت واخواته
لانهما لا يتمان موقع الفاعل
لان المفعول له فضلة عرفت وانما

الانفصال والفاعل كالجزء ولا يدون الواو فانه لم يعرف كونه
مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي
يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اي مفعول به لوقوعه موقع الفاعل
لشدة تشبهه بالفاعل حتى توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا
كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف
سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد يوم الجمعة
المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان تمام الامر ظرف
مكان ضربا شديدا مفعول مطلق نوعي باعتبار الصفة وقائما وصف الضرب
بالشدة والتنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص
اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه ودارة جار ومجرور شبيه بالمفاعيل
اقيم مقام الفاعل مثلها او الا لم يكن اي الم يوجد في الكلام المفعول به مع جميع
ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول
الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما خير الاول
او في باب يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية
بالنسبة الى الاول لانه حاط اي اخذ نحو اعطي زيد درهما مع جواز اعطي
درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول
الاول نحو اعطي زيد عمرا ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه يعني من
جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جميعا في فصل واحد لتلازم
الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واكثر اكونهما في العامل المعنوي والمبتدأ

هو الكلم لفظاً او تقديراً ليتناول نحو وان تقوموا خير لكم المجرد عن العوامل
اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلاً واحترز به عن الكلم
الذي فيه عامل لفظي كمسمى ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي
ما يكون مؤثراً في المعنى لئلا يخرج عنه بحسب درهم مبتدأ اليه
واحترز به عن الجزء الثاني فسمى المبتدأ الخارج عن هذا القيد فانها
لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشبهة كضارب
ومضروب وحسن او جارية مجريها كقرشي الواقعة بعد حرف
النفي كما ولا والف الاستفهام وكونه كهل وما ومن دون بيهو به
جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاكثر يرى ذلك
حسناً وعليه قول الشاعر فخر نحن عند الناس منكم فخر مبتدأ او
نحن فاعله ولو جعل خبر خبر عن نحن لفصل بين ام التفضيل ومعموله الذي
هو من بما جنبي بخلاف ما لو كان فاعلاً لكونه كالجزء رافعة لظاهر
او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه كقولك ما ارابك
انت عن الهيتي يا ابرهيم واحترز به عن نحو اقايمان الزيدان لان
قايمان رافع لضمير عايد الى الزيدان ولو كان رافعاً هذا الظاهر
يجر تثنية مثل زيد قايم مثال للقسم الاول من المبتداء وما قايم الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقايم الزيدان مثال للصفة
الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت اي الصفة الواقعة بعد
حرف النفي والاستفهام اسماً مفرداً مذكوراً بعد ما كونها قايم زيد

زيد واقايم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقايمان الزيدان او مجموعاً نحو
اقايمون الزيدون فانها حينئذ ليس الا جائز الا ان كون الصفة مبتدأ وما بعدها
فاعلها سد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبراً مقدماً عليه فهناك
صور لحديها اقايمان الزيدان ويتعين حينئذ ان يكون الزيدان مبتدأ وقايما خبراً
مقدماً عليه وثانيتها اقايم الزيدان ويتعين حينئذ ان يكون الزيدان فاعلاً للصفة
قايماً مقام الخبر وثالثتها اقايم زيد وجوزه الاخفش كما عرفت والخبر هو المجرد
اي هو الكلم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الكلم
فلا يصدق على نحو ضرب في يضرب زيد انه المجرد والمسند به الغاير للصفة المذكورة
لانه ليس باسم المسند به اي ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول
من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند به الغاير للصفة المذكورة في تعريف
المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ وكان ان تقول المراد المسند
الى المبتدأ او يجعل ال بمعنى اي والضمير المجرور راجعاً الى المبتدأ وعلى
التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قوله الغاير للصفة
المذكورة تاكيداً واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اي تجريد الكلم
عن العوامل اللفظية لاسناد الى شيء او مسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ
والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ
والمبتدأ في الخبر وقال آخرون كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعلى هذا
يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل للمبتدأ اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ
عليه اذا لم يمنع مانع التقديم عن الخبر لفظاً ان المبتدأ ذات والخبر حال من هو

والآيات متقدمة على اخواتها ومن ثمة اي ومن اجل ان اصل في المبتدا التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عايدا الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقديم واتسع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في خبر الخبر الذي اصله المتاخر فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جايز وقد يكون المبتدا نكرة وان كان اصله فيه ان يكون معرفة لان المعرفة تعين معينا واعط المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المبينة ولكن لما وقع نكرة على الاطلاق بلا دخول تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر فحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدا وخير خبره ومثل قولك رجل في الدار لم امراة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيبقى الكلام المخاطب عن تعيينه فكانه قال كائن الامرين المعلوم كون احدهما في الدار فكان في نفسها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدا في الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا الحال في نكرة في اثبات سقط فقصد بها العموم كقولك تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شتيمة امرء في قفاه تخصصت بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار رجل علم ان ما يذكر بعده موصوف بصفة استقراره في الدار فيقع قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك تخصصت بالنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار من النكرة على الفوايد لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى ما ذكر والتركيبة الوجيهة على هذا ان يقال كوكب انقض الساعة حصول الغاية ولا يجوز ان يقال رجل قايم لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب وما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمبتدا وكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة واحدة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قايم وفعلية مثل زيد قام ابوه

فالك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصفة الحكم عليه بالقيام و اعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان مبنى جب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مبنى عقد والمهر له بنباح غير معتاد يتشاءم به يكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير المتناهي شرا لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني فبقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل خير لرجل قوي ادركه العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار حكم ان ما يذكر بعده موصوف بصفة استقراره في الدار فيقع قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك تخصصت بالنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار من النكرة على الفوايد لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى ما ذكر والتركيبة الوجيهة على هذا ان يقال كوكب انقض الساعة حصول الغاية ولا يجوز ان يقال رجل قايم لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب وما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمبتدا وكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة واحدة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قايم وفعلية مثل زيد قام ابوه

ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كانت الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا يقتضي ارتباطا بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا من عايد يربطها به وذلك لعايد ما ضمير كما في الثاني اذ الكون اذا خبره كالكلام في نعم الرجل زيد وضع المظهر موضع المضمر في الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدا كقولك هو الله احد وقد يحذف العايد اذا كان ضميرا لقيام قرينة كالبر الكر بستين درهما والسمن منوان بدرهم اي الكر منه والمنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسمي غيرهما ما وقع ظرفا كان الخبر الذي هو ظرف الزمان او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون عدوه اذا الخبر الواقع ظرفا مقدر بان يقال ان المقدر هو الناقصة والمضاف المتعلق بها فلا وجه للحكم عن الظرف بانه مقدر بجملة [illegible] ثم قال جملة اي تقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق حامل فيه والاصل في العامل الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولا ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدا التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدا مستحقا لما له صدر الكلام اي معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل ايّ ابوك فان ايّ مبتدا مستحق لما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه ايهذا ابوك ابرذاك وابوك خبره وهذا ما ذهب سيبويه

وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدا لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدا لتضمنه معنى الاستفهام او كان اي المبتدا والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين والقرينة على كون احدهما مبتدا والآخر خبرا كون زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل مني افضل منك دفعا للاشتباه او كان الخبر جملة اي للمبتدا اخرا ان ما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدا لجواز ان يقال قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب لقدمه اي تقديم المبتدا على الخبر في هذه الصورة اي الخبر فيلتبس المبتدا بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدا بالفاعل وبالعكس عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل مثلا الزيدان قاما او الزيدون قاموا الزيدان قاما او قاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون مبتدا عن الفاعل فالتبس المبتدا به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كما تنا في ضربت واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اي معنى له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدا واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة وبغيره كان مفردا صورة

قوله او كان متساويين لو اكتفى عن قوله او كانا معرفتين لكفى لانه اذا كان معرفتين فالمراد بالتساوي في مرتبة التعريف فالمراد بالتساوي في صحة الرفع مبتدا

اي على تقدير الفاعل التثنية والجمع مؤخرا

وان قدر باسم فاعل كان الخبر مفردا صورة ومعنى وعلى التقديرين
ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد ابوه اذا لم يبطل بتاخيره
صدارة ما له صدر الكلام لتصدره في الحال او كان الخبر بتقديم مصحح له
اى للمبتداء من حيث انه مبتداء بتقديم يصحح وقوعه مبتداء مثل في الدار رجل قائما
في الدار خبر مختص للمبتداء بتقديم كما عرفت فلو اخر بقي المبتداء نكرة غير مختصة
او كان المتعلق بكسر اللام اى كان المتعلق الخبر التابع له بتبعية يمتنع
معها تقديمه على المخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كان في جانب
المبتداء راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر
لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اى مثل التمرة مبتداء وهو
ضمير المتعلق الخبر وهو التمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر
خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتداء
اذ في تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لا
مكان الذهول عن الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل عندي انك قائم و
جب تقديم اى تقديم الخبر على المبتداء في جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد
يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما
بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجاهين بالعطف
مثل زيد عالم عاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط
نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اى مزوج في هذه الصورة تكرر
العطف اولا ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف

العطف ولا يجوز ان يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان
التقيد بالعطف لا خفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتداء ولا في غيرهما وايضا
المقيد بالعطف لا خفاء فيه ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد
في امثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم قال اقتصاره عليه
لذكره ويتضمن المبتداء معنى الشرط وهو بينة الاول الثاني او الحكم
به فلا يرد عليه نحو ما لكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتداء الشرط في بينة
الخبر بينة الشرط الخبر او يصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله
فيه فقط اى تضمن المبتداء معنى الشرط واما بقصد الدلالة على ذلك المعنى
في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخولها فيه
بل يجب عدمه وذلك المبتداء المتضمن معنى ما الاسم الموصول بفعل او
ظرف اى الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية مؤولة بجملة فعلية بهما
بالاتفاق واما الشرط ان يكون صلته فعلا او ظرفا تاما قولا بالفعل لانه
مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول
المذكور الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اى باحدهما وفي حكمهما
الاسم المضاف اليهما مثل الذي يا تيني فله امثال للاسم الموصول
بفعل او الذي في الدار فله امثال للاسم الموصول بظرف فلهم
واما مثال الاسم الموصول المذكور فقوله تعالى ان الذين تدعون
منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يا تيني فله امثال للاسم الموصوف
بظرف فله درهم فما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة

باحدها فلقولك لكل غلام رجل يأتيني وفي الدار فله درهم وليت
ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتداء الذي يقبح دخول
الفاء على خبره مانعا من دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة
المبتداء والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانها
يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار
وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي يأتيني
او في الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان
بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو
من بين الحروف المشبهة لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام
ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل سيبويه ان
المكسورة بها اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر
والاصح انها للمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية
يؤيد قوله ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل فان قيل
قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص
ان المكسورة بالالحاق قلنا بعضهم الذي الحق ان بها هو سيبويه
فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول سواه فلم يذكره مع ان
كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فما يدل على عدم
منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق ومما يدل على عدم منع
ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان

بالفعل

فان لله خمسه وقوله تعالى عز فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقتضي
فرق فقد يكون وقد يحذف المبتداء لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا
اي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع
نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل
صفة قطع لقصد المدح او الذم او غيرهما فلو ظهر المبتداء لم يتبين ذلك
ويجب حذفه ايضا عند من قال نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقوله
تعالى اي المبتداء المحذوف في مقول المستهل المبصر الهلال الرافع صوته
عند ابصاره الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب
حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين الشيء بالاشارة
والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه
وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا وليئلا
يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اي
حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر الظرف
جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على
المذهب الارجح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا
السبع واقف على تقدير ان يكون اذا ظرف زمان للخبر
المحذوف في غير ساعة تمتد اي ففي وقت خروجي السبع
واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اي حذفا واجبا
فيما التزم اي في تركيب التزم في موضعه اي موضع الخبر غيره اي

جوازا مثل المبتداء المحذوف صح

اذا دخل على الجملة فقرينة الحذف

الواقع بعد ما ح

عن الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره للصل وهو المبتدا الذي
بعد لولا مثل زيد كان كذا اي لولا زيد موجود لان لولا امتناع الشيء
لوجود غيره فتدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا
فيحذف لقيام قرينة والتزام قايم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما
اذا كان الخبر خاصا كما يحذف في قول الشاعر ولولا الله ما اهتدينا يحذف
لكنت اليوم من بين المشركين وقال الكسائي بل
الاسم فاعل لفعل مقدر لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة
للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدا كان مصدرا او تاويله منسوبا
الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حالا او كان الاسم المتضمن
مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ضربي زيدا راجلا وضرب
زيد قايما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قايما او قايما
وان ضربت زيدا قايما فذهب البصريون الى ان تقدير ضربي زيدا
حاصل اذا كان قايما فحذف حاصل كما يحذف متعلق الظرف
كون زيد عندك فبقي اذا كان ثم حذف اذا مع شرط العامل في
الحال واقيم الحال مقام الظرف القايم مقام الخبر فيكون الحال
قايما مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة
من حذف اذا مع الجملة المضافة اليها ولم يثبت في غير هذا المكان
ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى كان التامة
والذي يظهر لي ان تقديره بجوز ضربي زيدا يلبس قايما اذا اردت

ارجعت الى الاعم المفعول وضربي زيدا يلبس قايما اذا كان من الفاعل
اولى ثم تقول حذف المفعول الذي هو اذا كان فبقي ضربي زيدا يلبس
قايما ويجوز حذف ذي الحال لقيام القرينة تقول الذي ضربت قايما
زيد اي ضربته ثم حذف يلبس الذي هو خبر المبتدا والعامل في الحال و
قام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا فعلى هذا
يكون مستغنيا عن تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون
تقديره ضربي زيدا قايما حاصل فجعل قايما من متعلق المبتدا
ويلزمهم حذف الخبر من غير شيء سده وتقييد المبتدا المقصود عمومه
بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال
مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قايما او
ذهب بعضهم الى ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذا المعنى ما
اضرب زيدا الا قايما وثانيها كل مبتدا اشتمل ضميره على معنى
المقارنة وعطف عليه شيء بالواو وآتى بمع مع وذلك مثل
كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرونا مع ضيعته فهذا الخبر واجب الحذف
لان الواو تدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه
ورابعها كل مبتدا يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك
لافعلن كذا اي لعمرك وبقائك قسمي اي ما اقسم به فلاشك ان
لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قايما مقامه فيجب
حذفه والواو والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم

موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر آن واخواتها اى ان المرفوع
خبر آن واخواتها اى اشباهها من الحروف المشبهة بالفعل اى
ان وكان ولكن وليت ولعل وهو رفوع بهذه الحروف لا بالابتداء
على المذهب الاصح لانها تماثل الفعل المتعدى كما يجئ
رفعا ونصبا مثله وهو اى خبر آن واخواتها المسند الى شئ آخر بعد دخول
احد هذه الحروف عليها قول المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر
لا التى لنفى الجنس وغيرها وقوله بعد دخول هذه الحروف اخرج بها
عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليها ورودها عليها لا يراث
اثرا بها لفظا او معنى فلا تنقض التعريف بمثل يقوم زيد فان
زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس
كما يدخل عليه ان بهذا القيد اخرج ما دخل عليه الجملة يقوم ابوه فليتأمل
ان اجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسم هذه الحروف ويلزم منه
استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا ان اجاب عنه بان
المراد بالمسند الاسم المسند فيتأول الجملة باسم حيث
يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم مثل قائم فان زيدا قائم كان مسند
بعد دخول هذه الحروف واراد بكلمة خبر المبتدا اى حكم حكم خبر المبتدا
فى قسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفى احكامه من كونه واجبا
ومتعددا ومشتقا ومضمرا ومحذوفا وفى شرائطه من انه اذا كان جملة
فلا بد من عايد ولا يجئ فيه الا اذا علم والمراد بان امره كامره بعد ان

فائدة متوسطة

صح كونه خبرا بوجود شرايطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك
ان كل ما يصح ان يكون خبر المبتدا يصح ان يقع خبرا لباب ان حتى يرد انه
يجوز ان يقال ان زيدا وعمرو ابوك ولا يجوز ان يقال ان ابن زيدا
وان عمرا ابوك ولا يجوز ان يقال ان ابن زيدا وان من ابوك الا
تقديم اعلم ان مرد كامر خبر المبتدا فى تقديم فانه لا يجوز تقديم على اسم
وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان هذه الحروف فرعية على
الفعل فى العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعى للفعل
ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع
على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعى لم تتصرف فى معموليها بتقديم
ثانيهما على الاول كما تتصرف فى معمول الفعل لنقصانها عن درجة الفعل
الا اذا كان الخبر ظرفا فانه اى ليس امره كامر خبر المبتدا فى التقديم الا
اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه فى جواز التقديم اذا كان الاسم
معرفة نحو قولك كان عندنا ايانا ليهم ونحو قوله اذا كان نكرة نحو
ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم فى الظرف
ما لا يتوسع فى غيرها خبر لا التى لنفى الجنس اى نفى صفته اذن رجل
قايم مثلا لنفى القيام عن الرجل لنفى الرجل نفسه نحو لا شئ
اخر هذا شامل لخبر المبتدا وخبر آن وكان وغيرها بعد دخول اى
بعد دخول المخبر به سايرا لاخبار والمراد بدخولها ما عرفت
فى خبر آن فلا يرد نحو ليضرب الرجل بوه فعول لا غلام رجل

طریف وانما عدل عن امثال المشهود به قولهم لا رجل في الدار
لاحتمال الحذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكر لان غلام رجل
معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اي في الدار
خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لان الصفة لا تقيد بالظرف ونحوه
وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرفه كل غلام رجل ويكون مثلا للنوعي
خبرها الظرف وغيرها ويحذف هذه جذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود
والحاصل الدلالة النفي عليه حول لا آله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبتميم
لا يشتبهوا اي لا يعتقدون الخبر الحذف لان الحذف واجب بهم
او المراد انهم لا يتبوه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا ماء
ولا مان في الاصل ولا امان فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى تقدير ان يحتاج
ما يرى خبرا فلا رجل قايم على الصفة دون الخبر اسم ما دل على ذات بمعنى
في سمن النفي والدلالة على المبتدا والخبر ولهذا اجمعوا على انه لا بد من مسند اليه هذا
شامل للمبتدا والكل مسند اليه بعد دخولها فيها بغير اسم ما ولا
بما غيرت من نفي الدخول نايبره ابوه في ما زيد ابوه قايم مثل ما زيد قايما
ولا رجل افضل منك واما تاتي بالنكرة بعد ما لان لا لا تعمل الا في
النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة لغة اهل الحجاز واما بنو
تميم فلا يجعلون لها اعمالا ويقولون الاسم والخبر بعد دخولها مرفوعا
بالابتداء كما كانا قبل دخولها وعلى لغة الحجاز ورد في القرآن نحو ما هذا
بشرا وهو اي لا يسرع لا دون ما شاذ قليل فلا تقتضي مشابهة

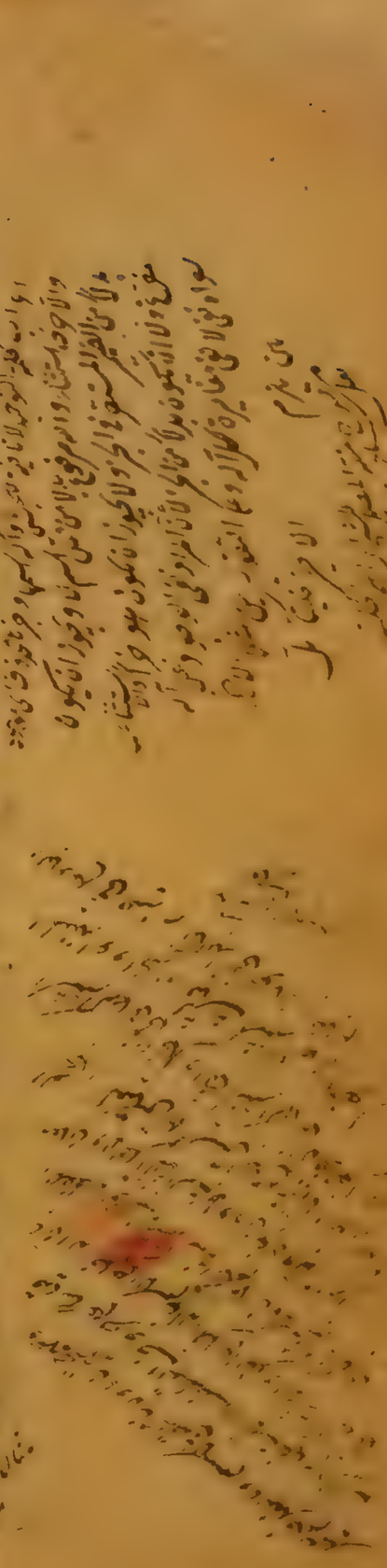

مشابهة لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا
بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله من
صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح ولا يجوز ان يكون النفي الجنس
لانه اذا كان لنفي الجنس بعدها ارتفع ما لم يتكرر في البيت
اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذا التعريفات ما يكون هو مسندا
او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا يقتضي
بالتوابع وتفسيرها من امر فوعات شرح في المنصوبات وقدمها
على المجرورات وخصه النصب فقال المنصوبات هو ما اشتمل على علم المنصوبية
قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بالعلم المفعولية تلاحق
كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهو اربع الفتحة والكسرة والالف
والياء نحو رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين
فتنة اي من المنصوب بالواو ما اشتمل على علم المفعولية المفعول
المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييد بجار
او في مع او اللام بخلاف غيره فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول
عليها الا بعد تقييدها بواحد منها فيقال المفعول فيه وفيه وله اول
وهو اي المفعول المطلق الاسم ما فعل فاعل فعله والمراد بفعل
الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لانه لا يكون مؤثرا
فيه وهو اياه فلا يرد عليه شمات موتا وجسم جسامة وكشر
كشرة وانا زيد لفظا اكثم لان ما فعل الفاعل هو الحدث المطلق

من اقسام اللفظ ويدخل في المصادر كلها مذكورٍ صفة للفعل
وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا
بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو قصرب
الرقاب او اتى به معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر
التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو القرب واقع على زيد
بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد بان الفعل كاين بعينه ذلك
الكائن فان معنى الكائن جزئي فلا يناسبه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل
عليه اشتمال الكلي على الجزئي فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه
وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه مما ليس يشتمل عليه معنى الفعل وكذ
ذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكره اعتبارين احدهما
اعتبار ما هو كره فقط حيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق
منها فعل مسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها ح
وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل اكلاهما فاذا ذكرت بعد
الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول مطلق
بقدره واذا ذكرت بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو
مفعول به مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا
الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا
الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا وقد يكون
المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من

من الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه والعدد ان دل على
عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع
وجلسة بفتح الجيم للعدد فالاول اي الذي للتاكيد للافراد والجمع لانه
دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع بخلاف
التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به
النوع او العدد بخلاف نحو به الدنيا ما للنوع والعدد نحو جلست
جلستين او جلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق
بغير لفظ اي مغايرا للفظ فعله اما بحسب المادة نحو قعدت جلوسا واما بحسب
الباب نحو انبته الله نباتا حسنا وسيويه يقدر له فاعلا من باب اي
قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفر
خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومقدمية
باعتبار الموصوف والمضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف
اليه ووجوبا اي حذفا واجبا سماعيا اي سماعيا موقوفا على السماع
لا قاعدة يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي
رعاك الله رعيا وكيبة اي اصاب خيبة عن خاب الرجل اذا لم ينل ما
طلب وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن و
الشفة واليد وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت
شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال افعال

العاملة في هذه المصادر وهذا مع وجوب الحذف سماعا قيل
عليه فقد قالوا احمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبته عجبا فاجاب
بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف
انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف
الفعل ان صب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسيا اى حذفا قياسيا يلزم
لضابط كلي يحذف معه الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اى
من هذه المواضع موضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع مبينا
لاريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه بعد
نفي داخل على لا يكون للمفعول المطلق خبرا عنه او بعد مع نفي داخل على اسم
لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اى [illegible] من ذلك
الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل كو ما سرت
الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه انما وصف الاسم
بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما زيد
الا سيرا شديدا كان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق
مكررا اى في موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه فلا يرد
عليه نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطين لان
شتى اكثر في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا
اى سيرا وما انت الا البريد اى سير البريد هذا ان
مثالان لما وقع مبينا بعد نفي وانما اوردت مثالين لتباينهما بان الاسم

الثاني الواقع موقع الخبر يقسم الى النكرة والمعرفة نحو الاول ما هو فعل المبتدا
نحو الثاني ما يشبه به فعلا نحو الاول مفرد ومضاف وانما انت سيرا اى
تسير سيرا مثال لما وقع بعد نفي وزيد سيرا اى كسير سيرا مثال
لما وقع مكررا ومنها اى من المواضع التي يجب حذف الفعل ان صب للمفعول
المطلق فيها ما وقع اى هو موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لاشتمال جملة
متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباشرة
غرضه الطعنة وتفصيل الاشتمال بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق
فاما منا بعد واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها
شد الوثاق بعد شد الوثاق واما فداء فقوله فاما منا بعد واما فداء مفصل
شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن واما الفداء فحصل
سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اى تمنون منا بعد
الشد واما تفدون فداء ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع
مفعول مطلق فرع للتشبيه اى لكل تشبيه بامر آخر واحترز به عن نحو زيد
صوت صوت حمار لانه لم للتشبيه علما بحال كونه دالا
على فعل من افعال الجوارح واحترز بقيد من نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان
الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت زيد
صوت حمار وعلم صاحبه اى علم صاحب ذلك الاسم اى الذي قام
مقامه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا له صوت صوت حمار
نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار اى يشبه صوت
حمار من صات الشيء صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر

وقع للتشبيه علة جاء بها في قوله له صوت وهي مشتملة على صفات
ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له يخمر رت فاذا له صراخ صراخ
الثكلى اي يصرخ صراخا مثل صراخ الثكلى وهي المرأة يموت ولدها وسماها اي من تلك
المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محمل لها اي
لهذه الجملة غيره اي غير المفعول المطلق كقولك لله علي درهم اعترافا اي اعترف
فت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهو له علي الف اعترافا ايضا اقر
درهم لان مضمون الاعتراف لا يحتمل لسواه ويسمى هذا النوع من واحد فاذا اتى
المفعول المطلق لا يفيد تاكيدا بل يفيد نوعا او عددا يفيده ولو بالابتداء اعترافا فولك
ومنها ما وقع مضمون جملة اي هذه الجملة يحتمل غيره اي غير المفعول
المطلق كقولك زيد قائم حقا اي حقا من حق يحق اذا ثبت
ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قولك زيد قائم وهي محتمل
غيره لانه يحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع
من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ
المصدر تاكيد لنفسه من حيث ان محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث
اعتبار وصف الاحتمال فيه ينافي المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص
عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد مطلقا جعل غير لفظ وقع وهل
هذا ينفي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل تقرير وتقرير
حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع شيء اي على صيغة التثنية واذا
لم يكن للتثنية بد من التكرير والتكثير ولا بد ان يتميم هذه القاعدة من

من فيد الاضافة اي شيء مضافا الى الفاعل والمفعول ليلا يرد مثل
قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا او في جعل الكرتين
اثنتين من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تخالف مثل لبيك
اصله الب لك لبابين اي اقيم بخدمتك واشتال امرك ولا ابرح
عن مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف واقيم المصدر مقامه وزيد الالف
الثاني بجذف زوايده ثم حذف حرف الجر من المفعول و
اضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان الب فلا يكون محذوف
انزه ايدوعم هذا القياس سعديك اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد
بعني اعينك لان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف لب فانه يتعدى باللام المعلوم
وسماها ما وقع اي اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر الكفاء بما سبق
في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة
حرف حتى فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا
يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل جلست به فخرج به الفاعل
الثلثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيها وله
ادخله والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرة لفعل الفاعل فانه المفعول المطلق
عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما
فخرج به نحو زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله
ولا يشكل بمثل اعطى زيد درهما فانه وان صدق عليه انه وقع عليه فعل
الفاعل وجاز كونه ظاهرا الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فانه مفعول تمام

فاعلة حكم الفاعل وباذكر ناظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع
عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه فعل الفاعل بلا واسطة
حرف فخبر اسناده الى الفاعل الذى هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول
على الفعل الناصب فيه لقوة الفعل فيعمل فيه متقدما ومتاخرا اما جوازا
نحو الله اعبد ووجه الجواب تعمى واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط
نحو من رأيت ومن تكرم . يكرمك هذا اذا لم يمنع مانع من التقديم كوقوعه
فى حيز ان نحو من اليوم ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل فى المفعول به لقيام
قرينة مقالية او حالية جوازا كزيدا ان قال من اضربت اى اضرب زيدا ومحذورا
الفعل للقرينة المقالية التى هى السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اى تريد مكة
فحذف الفعل للقرينة الحالية وجوبا فى اربعة مواضع تخصيصها بالذكر
ليس لاجل وجوب الحذف فى باقى الافراد والمنصوب على الاختصاص
والترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى سائر الافراد فان تلك المواضع
الاربعة سماعية لا يجوز القياس عليها عند سيبويه والمبرد ويجوز القياس
على ما ورد منها سماعا عند الاخفش والكوفيين وزعم بعضهم ان
محدودة بحيث لا يقاس عليها شىء اخر كقولهم امرا وتهيا اى اترك
امرا ونفسه انتهوا خيرا لكم اى انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا
لكم وهو التوحيد وسهلا وسهلا اى اتيت اهلا اى مكانا مسهولا معمولا
لاخر اباد اهلا لا اجانب ودخلت سهلا من البلاد لا خشنا والمراد بالموضع
ان ما من تلك المواضع الاربعة السماعى وبيوسط اقبل اى
وتوجه اليك بوجهه وبقلبه كما اذا رأيت مقبلا عليك بوجهه حقيقة

جيئة مثل بازيد وحكما مثل السماء وبالجبال والارض فانها نزلت او لانها نزلت
له صاحبة النداء وثانيا ثم ادخل عليه حرف النداء وقصد بذكرها فهى فى حكم
من يطلب اقباله بخلاف المندوبة لان المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء
لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد بذكرها فخرج بهذا القيد عن
تعريف المنادى وبهذا اندفع ما قال بعض شراح المفصل الكلام فيما بعد فيه تحكم فا
ن المندوب ايضا كما قال بعض شراح المفصل مطلوب اقباله حكما عليه وجه التفجع
فاذا قلت يا محمد فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتق اليك فالاولى
ادخال تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الفعل المقدر سيويه ايضا
انه داخل فى المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف المختصة
بالنداء وهيا واى والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا
تفصيل للطلب اى طلبا لفظيا بان يكون آلة الطلب لفظية نحو
يا زيد او تقديرا بان يكون آلته مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا
او للنيابة اى نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرية
بان يكون النائب مقدرا كما فى المثالين المذكورين اولهما والمنادى
الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل ايا اجدو اى ايا قوم
اجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به ناصبه
الفعل المقدر واصله ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما
لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فايدته
وعند المبرد بحرف النداء لنيابته مناب الفعل وقال ابو على فى

والمنادى ص

بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال فعلى هذين المذهبين لا
يكون من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف
وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئى الجملة
فعند سيبويه جزء الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد
حرف النداء قايم مقام احد جزئى الجملة اى الفعل والفاعل مقدر فيه
وعند ابى على احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر وهى اى المنادى
قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لكثرتها
بالنسبة الى النصب ولطلب الاقتصار على بيان النصب بقوله وانصب
ماسواها على ما يرفع به اى على الضم فى الالف والواو والتى يرفع بها المنادى
فى غير صورة النداء او الفعل نحو يا زيد اى ادعو زيدا والمجرور بها به لا الضمير فيه وجاء
الضمير لان الاسم غير عايم لسوق الكلام الا كان اى المنادى
موجودا اى لا يكون معنى ولا شبه معنى وهو كل اسم لا يتم معناه
الا بانضمام امر اخر اليه يعرفه قبل النداء او يبدوه فالاول نحو
يوسف موضع الكاف الاسمية الشابهة لفظا ومعنى الكاف التى هى حرف
الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد
بمنزلة ادعوك وهذا الكاف كالكاف ذلك لفظا ومعنى وانما
قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى لمشابهة الحرف والفعل الا يبنى لمشابهة
الاسم المبنى نحو يا زيد ويا رجل مثالان ما هو مبنى لعدم الضمة او
لهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المثنى

امثلة

المبنى على الالف ويا زيدون مثال المبنى على الواو ويخفض الذى يجر بالمنادى
بلام الاستغاثة اى بلام تدخله وقت الاستغاثة به وبلام التخفيف
اذا دخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين اشباهه بالنداء نحو
يا لزيد وانما فتحت ليلتبس بالمستغاث به اذا حذف المستغاث
نحو يا للمظلوم اى يا قوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم
فى هذا المستغاث او مستغاث به ولم يكن الامر لان المنادى المستغاث
واقع موقع خاف الضمير التى يفتح لام الجر معها نحو لك فى المستغاث
له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد
وللعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له
حاصل بسقوط على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف
ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما وجب حذف حرف النداء بعد دخول لام الاستغاثة
لان علة بنائه كانت مشابهة الحرف واللام كثيرة من خواص الاسم فبعد دخولها
ضعفت مشابهة للحرف فاعرب بعض ما هو الاصل فيه قيل فلو خفض المنادى
بلام التعجب نحو يا لله ويا لله واهى ولام التهديد نحو يا لزيدا لاقتلنك
فلم اصل المض حيث بان كلا من ثانيى اللامين لام الاستغاثة فان
المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فيقوم منه ويستريح
من الم خصومته وكان المتعجب يستغيث المتعجب منه فيقضى منه التعجب وهو
يخلص منه واجيب عن اللام التعجب بوجه اخر ذكره المض الايضاح وهو
ان المنادى فى قولهم يا لله ويا لله واهى ليس لله ولا واهى

والتهديد ايضا فلام التعجب؟

ذكرهما وكيف يقصد فى قوله
فيما بعد وينصب ما عداهما الخ؟

وانما اراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان
القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام خطأ وانما على تقدير فتحها فلكون
لالتقاء ما يقتضي فتحها كما هو الظاهر مما سبق ويفتح اي يبني المنادى على الفتح
للحاق الفتحة اي الالف للاستغاثة باخره لاقتضاء الف فتح ما قبلها
دليلا لام فيه لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبتين اثرهما تناف
فلا يجمع بينهما مثل يا زيداه يا حرف النداء زيد منادى مبني على الضم في محل النصب
ماسوا اي تنصب المفعولية ماسوى المنادى المفرد المعرفة و
المنادى المستغاث مع اللام والالف لفظا او تقديرا ان كان
معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية تتحقق
فيه وما خيره مغير عن حاله وماسوى المفرد المعرفة انما لا يكون مفردا
بان يكون مضافا او شبه مضاف وانما لا يكون مفردا او لكن
لا يكون معرفة وانما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول
هو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني
وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا
والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل
يا رجلا مقبولا لغير معين اي لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب
رجلا لا تقييد له لانه منصوب لاجتماع المعين والقسم الرابع
وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه طريقا ولم يرد
المص بهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح وانتفى كل من

وانما لم يرد يا اعمى صنعت او يا ضعيف ابوه ونحو ذلك

من القيدين مثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال
على المفرد مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا
جبلا غير معين وبهذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير
معين فامثلة الاقسام بكسر ما مذكور وهذه الامثلة كلها
امثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة
وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفردة حقيقة او حكما انما قيد
المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المنصوب تابعة للفظ فقط
وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث لا يجوز فيها
الرفع كيا زيد او عمرو الا وعمرو لان المتبوع مبني على الفتح وقيد
التوابع بكونها مفردة انما لو لم تكن مفردة حقيقة ولا
حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا
النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة
بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما
بان يكون مضافا لفظيا او شبيها بالمضاف فانها ما انتفت فيها
الاضافة كان في حكم المفرد ليدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية و
المشبه بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب
كيا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن
وجهه ولما لم يجز الحكم الا في التوابع كلها بل في بعضها
ولم يجز فيما هو جار فيه مطلقا بل لابد في بعضها من قيد فصل التوابع

الجاری هذا الحکم فیما وصرح بالقید فیما یحتاج الیه فقال من ان التاکید
ای من ان التاکید المعنوی لان ان التاکید اللفظی حکمه فی الاغلب حکم
الاول اعرابا وبناء نحو یا زید زید وقد یجوز اعرابه رفعا و
نصبا وکان المختار عند المصنف کذلک وبذلک ولذلک لم یقید ان
کید بالمعنوی والصفة مطلقا وعطف البیان کذلک والمعطوف
بحرف غیر الممتنع دخول یا علیه یعنی المعرف باللام نحو الید و
المعطوف الغیر الممتنع دخول یا علیه فان حکمهما غیر حکمها کما یجی اثر
حلا علی لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادی عرضی لشبهه المعرب
فجوز ان یکون تابعا للفظه وتنصب حلا علی محله لان حق التوابع المبنی
ان یکون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولیة نحو یا تیم
جمعون واجمعا جمعین فی التاکید و یا زید العاقل والعاقل فی الصفة
واقتصر علیهما لانهما اکثر واشهر و یا غلام بشر وبشرا فی
عطف البیان و یا زید والحارث فی المعطوف بحرف الممتنع
دخول یا علیه والخلیل بن احمد وهو استاد سیبویه فی المعطوف بحرف
الممتنع دخول یا علیه یختار الرفع مع تجویز النصب لان المعطوف
بحرف هو الحقیقة منادی مستقل فینبغی ان یکون علی حالة جائزة
علیه علی تقدیر مباشرة حرف النداء ایاه وهی الضم او ما ینوب منابه
وکل مما لم یباشره حرف النداء جعلت تلک الحالة اعرابا فضما
رفعا وابو عمرو بن علاء والنحوی القاری المقدم علی الخلیل یختار فیه النصب



النصب مع تجویز الرفع فانه مما امتنع فیه تقدیر حرف النداء
بواسطة اللام لا یکون منادی مستقلا فله حکم التبعیة وتوابع
المنادی المبنی تابع لمحله وحکمه النصب وابو العباس المبرد ان
کان للمعطوف المذکور کحسن ای کحاجم الجنس جواز نزع
اللام عنه فحا خلیلی ای فابو العباس مثل الخلیل فی اختیار رفعه لامکان
جعله منادی مستقلا بنزع اللام عنه مثل النجم والصعق فحا عمرو
ای ابو العباس مثل ابا عمرو فی اختیار النصب لامتناع جعله منادی مستقلا
والصنام عطف علی المفردة ای وتوابع المنادی المبنی علی ما یرفع
بالمضافة بالاضافة الحقیقیة تنصب لانها اذا وقعت منادی تنصب
فنصبها اذا وقعت توابع اولی لان حرف النداء لا یباشرها
مثل یا تیم کلهم فی التاکید و یا زید ذا المال فی الصفة و یا رجل یا عبد الله
فی عطف البیان ویاتی المعطوف بحرف الممتنع دخول یا علیه مضافا
لان اللام ممتنع دخولها مع المضاف بالاضافة الحقیقیة والبدل و
المعطوف غیر ما ذکر حکما ای غیر المعطوف الذی ذکر من قبل وهو المعطوف
الممتنع دخول یا علیه فغیره المعطوف الذی لا یمتنع دخول یا علیه حکمه حکم
کل واحد منها حکم المنادی المستقل الذی یباشره حرف النداء
وذلک لان المبدل هو المقصود بالذکر والاول کالتوطئة لذکره
والمعطوف المخصص من منادی مستقل بالحقیقة ولا مانع من
دخول حرف علیه فیکون حرف النداء مقدرا فیه مطلقا ای حال کونه

وان ای وان لم یمکن المعطوف
المذکور کحاجم الجنس جواز نزع اللام منه

كل منها مطلقاً في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء كانا
مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل
مثل يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعاً جبلاً ويا زيد رجلاً
صالحاً والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضم اما كونه منادى فلان
الكلام فيه واما كونه مبنياً على الضم فلما فهم من اختيار الفتحة المبنى عن جواز
الضمة فان جواز الضمة لايكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن مجرداً عن
التاء او ملحوقاً بها اعني ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه
كما هو المتبادر الى الفهم فخرج عنه نحو يا زيد الظريف ابن عمرو مضافاً اى حال كون
ذلك الابن مضافاً الى علم آخر فكل منهما يكون كذلك يجوز فيه الضم فما ثبت
من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى
الجامع لهذه الصفات والكثرة مظنة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي
هي حركة الاصلية لكونه مفعولاً واذا نودي المعرف باللام اي اذا
اريد نداؤه قيل مثلاً يا ايها الرجل بتوسيط اى مع ها التنبيه
بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزاً عن اجتماع
آلتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسيط هذا ويا ايهذا
الرجل بتوسيط الامرين معاً والتزموا يعني العرب رفع الرجل
مثلاً وان كان صفة وحقها جواز الامرين الرفع والنصب كالحارث
لانه اى الرجل مثلاً هو المقصود بالنداء فالتزموا رفعه ليكون
حركة الاعرابية موافقة لحركة البنائية التي هي على المنادى فيدل على انه هو المقصود

والمضاف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد وما خالفه ويا زيد وطالعاً جبلاً ويا زيد رجلاً صالحاً

المقصود بالنداء وهذا بخلاف المستثنى من قاعدة جواز الوجهين في صفة المبني
وانه المزيد كرجل بالجر في صفة الاسم المبهم عن ذلك القاعدة و
توابعه بالجر عطف على الرجل اى التزموا رفع توابع الرجل مضافة او
مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع
منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني وقالوا بناء على جائز
تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وعلى اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضاً عن محذوف
وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت اللام
عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه وتمام تحقيق هذا ان
اللام في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة وانا
مثل الجم والصعق وان كانت اللام فيه عوضاً عن المحذوف وانا الانس
وان كانت اللام فيه عوضاً عن الهمزة لان اصله لكن ليست لازمة
للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا انجم ويا الصعق
ويا الانس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قولهم من اجلك
يا التي تيمت قلبي لان لها ليست عوضاً عن المحذوف وان
كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامانية في قولهم
يا غلامان اقبلا ان فرأى نداء الاسمين كليهما حكموا بانه اشد
شذوذاً وكاى جازك في مثل بانتم عدتي اى في تركيب
تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صوتي وولى اسم مجرور باللام فتحة في
الاول الضم والنصب في الثاني النصب فقط اما الضم في الاول فلانه

الوجهين

انا انس

وانت بخيلة بالوصل عني

اي كاى انت بخيلة عني

منادی مفرد معرفة کما هو الظاهر والنصب علی انه مضاف الی المذکور وتم الثانی تاکید
لفظی او حاصل بین المضاف والمضاف الیه وذلک مذهب سیبویه والمضاف
الی المحذوف بقرینة المذکور للبصریین والتقدیر الی آخره فتح لفتح ما قبل
یاء ان یکون فی الاصل یاتیم بالضم تیم عدی تفتح اتباعا کما نصب الثانی کما
فی یا زید بن عمرو وتعین النصب فی الثانی لانه اتما تابع مضافا وتابع
مضاف المنادی وتمام البیت یا تیم تیم عدی لا ابا کم لا یلقینکم فی سوءة
عمرو البیت لجریر حین اراد عمر التیمی الشاعر ان یهجوه فقال جریر خطابا
لبنی تیم لا تترکوا عمران یهجونی فیلقینکم فی سوءة ای مکروه من قبلی یعنی بها
جاءة ایاهم والمنادی المضاف الی یاء المتکلم یجوز فیه وجوه اربعة
فتح الیاء مثل یا غلامی وسکونها مثل یا غلامی واسقاط الیاء
اکتفاء بالکسرة اذا کان قبلها کسرة احترازا به عن نحو یا فتای مثل
یا غلام وقلبها الفا مثل یا غلاما وان الوجهان یقعان غالبا فی النداء
لان النداء موضع التخفیف لان المقصود غیره فیقصد الفراغ من النداء
بسرعة لیتخلص منه ویتوجه الی المقصود من الکلام فتخفف یا غلامی
بوجهین حذف الیاء وابقاء الکسرة وهما ای هذان الوجهان و
ان کانا واقعین فی المنادی المضاف الی یاء المتکلم کمن لا یقعان فی
کل منادی کذلک بل فیما غلب علیه الاضافة الی یاء المتکلم وشهرتها
بها لتدل الشهرة علی المغیرة بالحذف والقلب نحو یا غلامی یا عدو
یا عدوا وقد جاء شاذا فی المنادی نحو یا غلام بالفتح اکتفاء بالفتحة عن

ف دیلة علیه وقلب الیاء الفا لان الالف اخف من الیاء والکسرة ج

عن الالف ویکون المنادی المضاف الی یاء المتکلم باقیا فی هذه
الوجوه کلها وقفا ای فی حال الوقف تقول یا غلامیه ویا غلامیه و
یا غلامه وغلاماه فرقا بین الوقف والوصل وقالوا ای العرب
فی محاوراتهم یا ابی ویا امی علی وجوه الاربعة کما یرد المضاف
الی یاء المتکلم علی وجوه احتراز عما یقع علیها کثیرة استعمال نداءها فی
کلامهم کما اشار الیها بقوله ویا ابت ویا امت ای قالوا یا
ابت ویا امت ایضا بابدال الیاء تاء مفتوحا وکسرة لمناسبة
الیاء وقد جاء الضم ایضا نحو یا ابت ویا امت لاجرائه مجری المفرد
المعرفة ولم یذکره لقلته وقالوا یا ابتا ویا امتا بالالف عوضا
عما بین العوضین وهو الیاء فقالوا یا ابتی ویا امتی احترازا عن
الجمع بین العوض والمعوض عنه فانه غیر جائز وقالوا یا ابن ام ویا ابن
عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الی الام والعم ای لا یقال یا ابن
اخی ویا ابن خالی لا بالنظر الی الابن ایضا فانهم یقولون یا بنت
ام ویا بنت عم علی الوجوه الاربعة مثل یا اب یا غلامی فقالوا یا ابن
امی ویا ابن عمی بفتح الیاء وسکونها ویا ابن ام ویا ابن عم بحذف الیاء والاکتفاء
بالکسرة ویا ابن اما ویا ابن عما بابدال الیاء الفا وقالوا بزیادة
وجه آخر شاذ فی المضاف الی یاء المتکلم یا ابن ام ویا ابن عم
بحذف الالف اکتفاء بالفتحة کثرة الاستعمال وطول لفظ وثکل

اخ ویا ابن نال بل یقال یا ابن ج

التضعيف وقد كان من خصائص الترخيم شرعا وسماعا فقال
وترخيم المنادى جائز أى واقع فى سعة الكلام من غير ضرورة شعرية
دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فجائز بالطريق الاولى وهو فى غير
اى فى غير المنادى واقع ضرورة اى لضرورة شعرية داعية اليه لانى
سعة الكلام وهو اى ترخيم المنادى حذف فى آخره اى فى اخر المنادى تخفيفا
اى لمجرد التخفيف لا للعلة اخرى مضبطة الى حذف المستلزم للتخفيف
فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويلزم منه ترخيم غير المنادى
بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا
والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اى شرط ترخيم المنادى على تقدير الاول وشرط
الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى على التقدير الثانى امور اربعة ثلثة منها متحدة
وهى ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ
لا يكون المحذوف من الاول لازما ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى
والثانى لازما ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية
وان لا يكون مستغاثا مجردا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من
النصب او البناء فلم يرد بلا الترخيم الذى هو من خصائص المنادى المفتوحا
بزيادة الالف لان الزيادة تنافى الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل
فى المنادى عندهم وما وقع فى بعض النسخ فكاذب من تصرف النساخ
مع ان وجه استثنائه عند دخوله فى المنادى ظاهر وهو ان الغلبة
فيه زيادة الالف فى آخره لمد الصوت واظهارا للتفجع فلا يناسبه

ولا المندوب

يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها
فلا تتغير والشرط الرابع احد الامرين وجوديين وهو ان يكون
المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف لان العلمية تناسب التخفيف بالترخيم
لكثرة نداء العلم مع ان الشهرة تكون فيما بقى منه دليلا على ما القى وزيادة
على ثلثة لم يلزم نقص الكلم عن اقل البنية المعرب بملاءمة موجبة وتاء
ملتبسا بها التأنيث وان لم يكن علما وزائدا على الثلثة لان وضع التاء على
الزوال فيخفف اذا دعى مقتضى الى حذفه وتكليف اذا وقع موقعا يكثر فيه
سقوطها حرفا لا حتاج لم يبالوا ابقاء كوثبة وشاة بعد الترخيم على
حرفين لان بقاء الكلمة ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان
ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى برأسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى
لم يستوف الشروط المذكورة لان ما شذ من فصيح فى فصيح
شذوذه فى ترخيمه كثرة استعمال المنادى وتأخيره من بيان شرائط
الترخيم شرعا بيان كمية المحذوف بقوله فان كان فى آخره اى
آخر المنادى زيادتان كما نيتان فى حكم الزيادة الواحدة فى انها يدل
معا واحترز به عن نون ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما يدلان
معا اولا ثم يدلان ت التأنيث فلم يحذف منهما الا آخرهما
او اجعلتها فعلاء من الوسامة اى العلامة كما هو مذهب سيبويه
لا افعال جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه حينئذ يكون من باب عباد
وروان او كان فى اول ف صحيح اصلى لبقاء ما الذهن لان الغالب

ناقص

اى صحيح

الحرف الصحيح الاصالة فخرج منه نحو شعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو
اتم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمى ومدعو فان الحرف
الاخير منهما في حكم الصحيح الاصالة قبله مد ما اي الف او واو او ياء ساكنة
حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المد الزايد الذي لنباد رها الى الذهن
لغلبتها وكثرتها فخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير
وهو الالف لان ما في اخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف
كمنصور وعمارة وسكين ليتلا يلزم من حذف الحرف الذي منه يتم بقاء بنية
اقل بنية المعرب وانما لم يؤخذ بهذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة
لان نحو شوذلون يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين
ليس للترخيم حذف احد الحرفين اذ الاخير في حكم الحرفين من اجل
فلما كانتا في حكم الواحد فكان زيادتا معا حذفتا معا وانما في ثانى فعلاة
لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذف المدة الزايدة ليتاير د
المثل الذي برحلت على الاسد وبنيت على القعدد وان كان
مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة
مثل بعلبك وعشر على ما حذف الكلم الاخير فيقال
في بعلبك يا بعل وفي عشرة يا عشر لتنزله منزلة تاء التانيث
في كون كل منهما كلمة على حدة صارت منزلة الجزء وان كان غير
ذلك المذكور من اقسام الثلثة فحرف واحد اي فيحذف
اي فيحذف حرف واحد لحصول الغاية المقصودة وعدم موجب

حذف
موجب الاكثر نحو يا حار ويا ثل في حارث ويا مالك وهو اى المنادى
المرخم في حكم المنادى اذا ثبت بجميع اجزائه فبقي الحرف الذي صار اخر
الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال
في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي ثمود يا ثمو
بواو مضطرفة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل
قد للتقليل اى ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه كانه
لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل
فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة بنفسه برأسه فيضم ويا ثمى كانه
لما جعلوا اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلما جرم قلبت
ياء وكسر ما قبلها كما في ادلٍ ويا كرا كانه لما جعلوا كروان اسما برأسه
ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا اتباع العرب صيغة النداء
يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سوى يا لكونها اشهر صيغها
فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة
ميت يبكى عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم
ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا
او عدما بيا او وا والمتفجع عليه عدما ما يتفجع عليه عدمه كالميت الذي يكثر
النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه
عدما كالمصيبة والحسرة والويل للاحقة النادب لفقد الميت

فالحق شائل لقسمي المندوب مثل وازيداه ويا عمراه وجائز ويا منيبتاه واختص المندوب بوا امتنع بحذف المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فاتنة تشترك بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى اي مثل حكم المنادى يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى كان في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشابها به ينصب فلا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى لما ذكره لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف في آخره اي آخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اي التباس في ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغير عدلت الى حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلاميه كما قلت في الكناية عنه واغلاميه لانك لو قلت واغلامكاه لالتبس بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جاهة مخاطبين قلت واغلامكموه ذا اللهم صلها بالضم لما قبل واغلامكماه لالتبس بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز ذلك الها اي الحاقها بهذا المد اة في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به ليعذر الناد ب بمعرفته في مدبته والتفجع عليه حالا يقال واجلاه اذا اشتهر بهذا اللفظ مندوب حاص انتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر الناد ب بالندبة والتفجع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه

يلحق بيده

قوله بينهما اي بين النداء والمندوب

الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه يجيء به تمام المضاف وهو كالخبر بخلاف الصفة فانه يجيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او للتوضيح فلهذا جاز يا امير المؤمنياه ولم يجز مثل وازيد الطويلياه حملا فالبوس فانه يجوز الحاق الف باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه لانه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدح فقال واجمتي اي ميتاه والجمة هو القدح ويجوز بقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس فيغير به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والا شارة اي ولا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المضاف فيها مد الصوت والحذف ينافيه فيبقى على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف اعرض فلفظ آي اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل والموصوف بذي اللام

وجعة ويس انها كسي واحد

نحو ايها الرجل فلا يجوز الحذف من اى هذا من غير ان يتصف بهذا بذى اللام
والمضاف الى اى معرفة كان نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات
نحو من لايذال محسنا احسن الى واما المضمرات فشذ ذا وما نحو اياك
واياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اى صبح
صباحا بالليل حذف حرف النداء من الليل لانه اسم جنس شذوذا كقوله انا
ابن القيس لا كبرته وفي قد يحذف اى يا خوق كقوله شخص وقمع
الليل على نايم ستلق فحقه وقوله قد يحذف حذف حرف النداء عن مخوق
مع انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق كرا اى يا كروان وفيه
شذوذان حذف حرف النداء من اسم جنس وترخيم غير العلم قيل وقيه
يصيدون بها الكروان فيقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة
في القرى فيكمن ويطرق فيصاد ولعمري ان النعامة الذي هو اكرم منك
قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تحلى ايضا وقد يحذف النداء مع القيام قرينة
نحو الا يا اسجدا بتخفيف الا على ان خوف تنبيه ويا حرف نداء اى يا قوم
اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف حرف الا
يا اسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة
للمضارع اوغلت نونها في لام ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بناصب
الثالث من مالك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما اى مفعول
اضمر اى قدر عامله الناصب له على شريطة التفسير الشريطة والشرط
واحد واضافتها الى التفسير بيانية اى اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره

وتفسيره اى تفسير العامل بعده واما وجب حذفه احترازا عن الجمع
بين المفسر والمفسر وهو اى ما اضمر عامله على شريطة التفسير حال
اما بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيدا ابوك ولا يريد به ان يليه الفعل
او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده
نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا ضارب ضربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه
اى عن العمل في ذلك الاسم بضميره اى بالعمل في ضميره او في متعلقه اى متعلق
ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا
بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال
لا بسبب آخر بحيث لو سلط بمجرد رفع ذلك الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم
هو اى احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او بشبهه اى ما ينا سبه با... لتراوف
او التزوم لنصبه اى نصب ذلك الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر
فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ
عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان الماضي عن عمل
ضربته في زيد ليس بمجرد اشتغاله بضميره فان عمله في الابتداء فيه ورفعه
اياه ايضا مانع عن ذلك وبقيد التصب بالمفعولية خرج نحو زيد كان ضاربه
كنت اياه ومنها صور اربع احديها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير
تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل
بالتراوف والثالثة اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل بالتزوم
والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يصح الا تقدير تسليط الفعل

للناصب بالاسم ولهذا اورد المص ربقة امثلة منها للمشتغل با
الضمير باقامة الثلثة الاول واحد للمشتغل بالمتعلق و
الاحسن تاخيرها ثم تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجملة
نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تسليط بعينه وزيدا
مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب
بالترادف فان مررت بعد تقديره بالباء مرادف لجاوزت وزيدا
ضربت غلامه مثال الفعل مشتغل بالمتعلق وزيدا غضبت عليه مثال
الفعل المشتغل بالضمير مع تسليط ما يناسبه بالتلزوم
فان حبس شئ على الشئ يلزمه ملابسة للمحبوس عليه فنصب زيدا
بنزع الاشارة بفعل مقدر بعد الواو اى ضربت بعض الفعل المقدر
الناصب لزيد ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت
زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعنى ضربت الثاني
وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعنى مررت
وانت فانه مفسر بما يستلزمه يعنى ضربت غلامه فان ضرب
الغلام يستلزم اهانة سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه
اعنى حببت عليه ثم ان الاشتغال الواقع في مظنان الاضمار على قسمين
التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب ويستوى
فيه الامران واما هذه الصور التي اشار المص فقال ويجب
في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اى بكونه مبتدا لان

تقدير رفع

تقدير نصب

اعني في

لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند
عدم قرينة خلافه اى قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان
قرينتي الصحة فيهما متساويتان لان وجود مايصلح
للتفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم يرجح النصب قرينة اخرى
يرجح الرفع بسلامته من الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة
المرجحة من الجانبين وكمن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها
اى من القرينة المرجحة للنصب كما اذا دخله على ذلك الاسم مع عدم
الطلب اى بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبيا كالامر
والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على
الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة الرفع وهي اقوى لانها لا تقع
بعد ما غالبا الا المبتدا بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير
الوقوع في كلامهم مع انها تأيدت بالسلامة عن الحذف ايضا واما قال
مع غير الطلب احترازا عما اذا كان مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فانها
تجارح النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز
الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور
للفجاءة نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو
فان المختار فيه الرفع فان اذا الفجاءة لا تدخل الا على الجملة الاسمية
وما وقع في بحث الظروف مثل من ان اذا الفجاءة يلزم بعدها
الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض

ع منعقين بما يلزم من السابق
اى وقوع النصب بعد اما
نادر ش

تقوله بخلاف ما اذا قرينة الرفع
من قوله وحينئذ الخ وحينئذ
الامران المعدا والا فرجحان
منه

ويختار النصب الاسم المذكور بالعطف اى بسبب عطف الجملة
هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اى لرعاية التناسب بين الجملة
المعطوفة والمعطوفة عليها فى كونها فعليتين نحو خرجت فزيد القيه وبعد
حرف النفى عينا ولا وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ
عاملة فى المضارع ولا يقدر معمولها لضعفها فى العمل نحو ما زيدا اضربه ولا
زيدا اضربه وان زيدا اضربه الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو
ازيدا اضربه وانما خص حرف الاستفهام لانه يختار الرفع اذا لم
الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل
مثل هل زيدا اضربه فانه يجوز وان استوفى النحاة لاقتضاء هل
لفظ الفعل لانه بمعنى قد فى الاصل فلا يكفى فيه تقدير الفعل
وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازات فى الزمان نحو اذا عبد
الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازات فى المكان
نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفى ما قبل الامر والنهى يعنى موضع
وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهى مثل زيدا اضربه وزيدا
لا تضربه وانما اختير فى هذه المواضع اى بعد حرف الاستفهام
والنفى واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهى النصب لان
المذكور اذ هى هذه المواضع مواقع الفعل اى مواضع وقوع
الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا
والا فلا وكذلك يختار النصب فى الاسم المذكور بعد حرف

اضافة للمصدر اى للمصدر الاصلى

حرف ليس المغيرة اى لكان ما هو مغيرة حال النصب لكن
لا من حيث هو مغيرة فى هذه الحال بل من حيث هو خبر فى حال الرفع
بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور فى حال الرفع مع موافقته للمعنى
المقصود او صفة فى حال النصب مع مخالفته للمعنى المقصود فان كان ما هو بهذه
حيثية ذات ما هو مغيرة على تقدير النصب وصفة لا بينه بوصف
التغيير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملها معا مثل قولك انا
كل شئ خلقناه بقدر بنصب كل على ان اضمار شريطة التفسير واجب مع
الابتداء وجعل خلقناه خبره كان موافقا للنصب فى ادا المقصود و
كان خيف لبسه بالصفة لانه يكون قوله كل بقدر خبره وهو خلاف
المقصود فان المقصود الحكم على كل شئ بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم
على كل شئ مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء لغير
جودة غير مخلوق لله تعالى كما يذهب اليه المعتزلة فى الافعال الاختيارية للعباد
ويستوى الامران اى الرفع والنصب على السواء ان يختار كل واحد منهما
بلا تفاوت فى مثل زيد قام وعمرا اكرمته اى عنده وفى داره ونحو
ذلك والا لصح العطف على الصغرى لعدم الضمير كما يستوى الامران فيما اذا
عطف جملة اسمية وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اى
جملة اسمية خبرها جملة فعلية فصيح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان
مستويان لحصول التناسب فيهما ففى الرفع يكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى
وهى اسمية وفى النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهى فعلية فان قلت الملائمة من

الحذف بحجة للرفع قلنا هي معارضة بقرب للمعطوف عليه فان قلت لا
تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة
عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب بحسب
النصب في نصب الكل المذكور بعد حرف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار
الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا الحبب بعد حرف
التحضيض والا وهلا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعد هلا ولو
دخولها على الفعل لفظا او تقديرا اخوان زيدا اضربنه ضربك مثال
لحرف الشرط وان زيدا اضربنه مثال لحرف التحضيض وليس مثل ان زيدا
به مثل اي من باب الاضمار على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع
الاسم المذكور فيه بعد حرف لا يستقل بما يكون بعده تحقيق النظر ان ليس منه
فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس
بحيث يتسلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب زيد يعمل كذا مناسب
اعني اذهب فان قلت لا يحضر المناسب اذ اذهب فليقدر مناسب
اخر نحو ليكبس ثم يكبس واذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره
ان زيدا يكبس الذئاب به او يكبس احد الذئاب به او اذهب احدا
قلنا المراد بالمناسب ما يراد ذكر الفعل المذكور او يلازمه مع
اتحاد ما اسند اليه فالمناسب فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر
كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال واجب بالابتداء ونصبه
غير جايز بالمفعولية ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير

واذا اردت بهما ان ولو
فان اما وان كانت من
حروف الشرط صح

فكيف يكون مما يختار فيه النصب وكذا اي مثل زيدا ذهب به قوله
تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اي في صحايف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار
على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء
في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا اقتضى ان
صحايف الاعمال لهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام
الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء
مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود اذ المقصود
ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا
لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لان كل شيء كائن في صحايف
اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ
والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه
خبر المبتدأ والتقدير كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر
بحيث لا يفاد صغيرة ولا كبيرة واعلم انه يسبق ان الاسم
المذكور اذا كان الفعل المشتغل عن ضميره او متعلقه امرا او نهيا
فالمختار فيه النصب والظاهر ان الاتحاد في الاية وازاني فاجلدوا
كل واحد منهما اخل بحث اهل العربية فان القراء اتفقوا عليه
على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان
تجعلوا الاخراج من الفاعل في المذكورة ليلا يلزم خلاف القراء
على غير المختار فاشار المصنف الى ما تحملوا الاخراج عنها فقال وتحملوا الآية

الى تحكموا

قوله والنكاح الخ قال في قوله تعالى آتوني زبر الحديد حتى
حتى القاعدة فانها لا تدخل الا على الغاية فما وجه الغاية فيها
الغير العارف بقاعدة العمال ما بعد الفاء فيها فيجعلها
او باعتبار ان جعل الاتيان اجبر خلاف الظاهر
وانه اجعلوا توجيه المبرد ايضا تحملا لاخراج الآية
من تحت الباب وهو ظهور كون ما بعد الفاء
قوله الخ من بضميره وهو عبارة عن ضمير

والزانی فاجلدوا کل واحد منهما الخ فیه مرتبطة بمعنی الشرط عند
المبرد لکون الالف واللام فی الزانیة والزانی بمنزلة الموصول لان
فیه معنی الشرط واسم الفاعل الذی هو صلته کالشرط فی المبتدأ
کالجزاء، والفاء الداخل علیه مرتبط بالشرط لدلالته علی سببیته للجزاء
ومثل هذا الفاء لا یعمل ما فی حیزه فیما قبله فتعین فیه الرفع والآیة جملتان
مستقلتان عند سیبویه اذ الزانیة مبتدأ، محذوف الخبر
والزانی عطف علیه والخبر محذوف ای حکم الزانیة والزانی فیما یتلی
علیکم بعد وقوله تعالی فاجلدوا کل واحد جلدة ثانیة لبیان الحکم الموعود
والفاء عنده ایضا للسببیة ای ان ثبت زناهما فاجلدوا کل
وقیل زائیة الخ تفسیر وخبر الجملة لا یعمل فی جزء جملة اخری فیجتمع
التسلیط فلا بد من فی الرابط فتعین الرفع والا ای وان لم
یکن الفاء بمعنی الشرط ولم یکن الآیة جملتین ایضا فهی تکون داخلة
تحت انضابط فالمختار فیها النصب واختیار النصب بالعمل لاتفاق
القراء علی الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنی الشرط او جعل الآیة جملتین
لتعین الرفع الرابع من تلک المواضع التی یجب حذف ناصب المفعول
فیها التحذیر وانما وجب حذف الفعل فیه لضیق الوقت عن ذکره ولانه
فی اللفظ تخویف عن شیء وتبعید منه واصطلاح النحاة معمول ای اسم
عمل فیه النصب بالمفعولیة بتقدیر اتق تحذیرا ای حذرک
المعمول تحذیرا فیکون مفعولا مطلقا او اذکر تحذیرا فیکون مفعولا به

ای صفة معمول

لا محذوف

وتقدیر نفسک عن حذف الاول
وهو ضعیف بالعصا وبتقدیر حذف
الزانی صحیح
نفسک

لا تماثل ای ما بعد ذلک المعمول وذکر الحذر ثلثة مکررا علی صیغة
المجهول عطف علی حذرا وذکر المقدر فان قلت فعلی هذا لا بد من تغیر
فی المعطوف فانه المنصوب علیه قلت نعم لکنه وضع فی المعطوف المظهر
موضع المضمر اذ تقدیر الکلام ومعمول بتقدیر اتق ذکر مکررا ثلثا وضع
الحذر منه موضع الضمر العائد الی المعمول اشعارا بانه محذور منه مثل
ایاک والاسد وایاک وان تحذف هذان مثالان. الاول نوعی التحذیر
ومعناها بعد نفسک عن الاسد والاسد من نفسک وعلی تقدیر المحذور
منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعید الاسد والحذف من
نفسک تحذیرا منهما لا تحذیرهما منهما والطریق الطریق مثال
ثانی نوعیه ای اتق الطریق التعرض للناس ولا بمعنی علیک ان تقدیر اتق
فی اول نوعین غیر صحیح لانه لا یقال اتقیت زیدا من الاسد فینبغی ان
یقدر فیه مثل بعد وتح وتقدیر بعده مثال النوع الثانی غیر مناسب
لان المعنی علی الاتقاء عن الطریق لا عن تبعیده فالاولی ان یقال بتقدیر
بعد او اتق ونحوها فیقدر مثل بعد فی جمیع افراد النوع الاول وفی بعض
افراد نوعه الثانی مثل نفسک فان المعنی علی بعد نفسک عما یوذیک
کالاسد ونحوه ویقدر مثل اتق فی بعضها کالمثال المذکور قیل لفظ
الاسد فی ایاک والاسد خارج عن النوعین فینبغی ان لا یکون تحذیرا
ولیس کذلک فانه ایضا تحذیر واجیب بانه تابع للتحذیر والتوابع
خارجة عن المحدود بدلیل ذکرها فیما بعد وتقول فی قسمی نوع الاول

اياك من ان اسد كما كنت تقول اياك وان اسدا من ان تحذف
ى كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال ان خيرا اياك
ان تحذف بتقدير من اى اياك من ان تحذف لان حذف حرف
الجر عن ان وان قياس ولا تقول في المثال الاول اياك ان اسد
لامتناع تقدير من وشذوذ بقاء غيرها وان قال قائل فلم لم يكن
بتقدير العاطف فلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف
حرف الجر قياس مع ان وان وشاذ كثير في غيرها واما حذف
العاطف فليس ثبت الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اى حدث
مذكور يتضمنه اى ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذا قالوا وعلله
الكاف العامل مصدرا نحو له ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان
بكليها فانه لما كان عن ان يفعل فيهما سواء ذكر الفعل الذي
فعل فيهما اولا وقوله مذكور احتراز عما لم يذكر فعل فيه نحو يوم الجمعة
الجمعة يوم مكتوب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس
بمذكور لكن بقي مثل شهد يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم
الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهد يوم الجمعة لا يكون
الا يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اى المفعول فيه هو ما
فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج نحو هذا
المثال منه فان ذكر الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور
بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى عليك انه على تقدير

بقوله

مثاله

يوم جم

تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير
المعرف من زمان او مكان بيان بما الموصولة او الموصوفة اشار
الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول
فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو
منصوب بتقدير بها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون
المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول
به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور
ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اى شرط نصب
المفعول فيه بتقدير في اذا تلفظ بها يوجب الجر وظرف الزمان محل
مبهما كان ازمان او محدودا قبل ذلك اى تقدير في فان المبهم
منها جزئي مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود
منها محمول عليه اى على المبهم لاشتراكهما في زمانية نحو صمت يوما
واخطرت اليوم وظرف المكان ان كان المكان مبهما قبل
ذلك اى التقدير في حملا على زمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو
جلست خلفك وامامك وان كان مبهما بل محدودا قبل تقدير
في ان لم يكن حملا على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في
المسجد وصفة المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف
ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا
يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فكون مبهما وقام

اى صح

يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية التي يجوز نصبها فان حمل عليه ما على المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدي وشبهها نحو دون و سوى لا بهاء مهما اي لا بهام عند ولدي ولم يذكروا وجه حمل شبهها عليه لانها حكمها وفي بعض النسخ لا بهاء مهما كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان فقط نحو مكان وآن كان معينا نحو جلست مكانك لكثرة في الاستعمال بمنزلة الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وآن كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح اي على المذهب الاصح فاندفع ما ذهب بعض النحاة الى ان منصوب به لكن الاصح انه منصوب فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف كثرة استعمال وهذا محل تأمل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناها يطلب المفعول فيه كما اذا دخلت دخلت الدار في البلد لفلاني فافهم

ان منصوب به لا مفعول فيه وتمامه يؤيد ذلك ان كل سبب الا مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان نسبب له مكان شامل له وغيره فانه اذا ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربته في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار كذلك يصح فانه اذا قال الدار في البلد دخلت الدار لا يصح ان تقول دخلت البلد فثبت ان الدخول الا يتم بدون الدار وبعد تمام معناها يطلب المفعول فيه كما اذا دخلت دخلت الدار في البلد لفلاني فافهم

يكون الدار منصوبا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح كما ان الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه انه استعماله بقلة شاذ ويصب اي مفعول فيه بعامل ضمر بشرط التفسير نحو يوم الجمعة وبعامل ظهر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة ضمت فيه والتقدير فيه بعينه كما مر في المفعول به لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجود ما يخرج به سائر الفاعيل مما فعل فيه مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج

عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تأديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعني عجبي التأديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله فعل مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت مذكور معه في ضربت تأديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب في الذي هو فيه ويرد نحو اعجبني التأديب الذي ضربت لاجله التهم الا ان يراد بذكر معه ايراده للفعل فيه مثل ضربته تأديبا شال ما فعل لقصد تحصيله فعل وهو التضرب فان التأديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وخلت عن الحرب جبنا شال اي خوفا

معنى خوفه

ما فعل لسبب وجود ذلك الفعل وهو القعود فان القعود اتما وقع لسببين
والقبائل يكون المفعول له معمولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق
بخلاف خلافا ظاهرا لمذهب جارح فارجع الى المفعول له عنده اى عند الزجاج
مستجمعا لشرائط غير لفظ فعله فما مضى عنده في المثالين المذكورين اذ بتأديبه
بالضرب تأديبا وجنبت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته تأديبا
وقعدت قعود جبان ورد قول الزجاج بان تحقيق تأويل نوع لا يتأتى
في حقيقة الامر كما ان صحة تأويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد
جاء زيد وقت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه كما شرط
انتصاب المفعول له كشرط كون الفعل مفعولا له فالحسن
وان كان في نفسه تحسينا لك جبنك للحسن ولكرامتك الزائر غير عائد مفعولا له
ما يدل عليه حسن وهذا كما قال في المفصل في بيان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا
خلاف اصطلاح القوم بتقدير اللام لانها اذا اظهرت لزم الجر باللام
بالذكر لانها الغالب في تعليل ان فعل فاعل لقدر غيرها من من او الباء وصح
انتهى ودخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله
تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقولهم ان امرأة دخلت النار
هرة اى لاجلها وان كان تقدير اللام عبارة عن حذف فيها عن اللفظ
والنية فلا حاجة في بيانها الى النية الا بشرط الحاجة اليها انما يكون في
حذف فيها من اللفظ وهذا وانما يجوز حذفها ولم يكلف بارجاع
الضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان

لما كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان عينا نحو جبنك
للحسن لفاعل الفعل المعلل به اى اتحد فاعله وفاعل عامله احترازا
عما اذا كان فعلا لغيره نحو جبنك ابای ومقارنا له اى للفعل المذكور
في الوجود بان يتحد زمانا وجودهما نحو ضربته تأديبا اذ زمان الضرب
والتأديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا باعتبار او يكون زمان وجود
احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان
زمان الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت
الحرب ابتغاء للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ابتغاء
الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما
اذا كان لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي
بذلك امس واتما اشترط هذان الشرطان لانه بهذين الشرطين
يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف
ما اذا اختل شيء منهما المفعول له اى الذي فعل لمصاحبة بان يكون
الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل
عليه فقوله به مفعول لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى
الجار والمجرور في المفعول به وفيه وهو الضمير المجرور راجع الى اللام والمقدر
عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى ملابس المفعول
وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر والبه ذهب في قوله تعالى
تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الراي شريف

جاز او قيل الوجه ان يحمل من قبيل وقد حيل بين الغير والنزوان فان
مفعولا لم يسم فاعله فيه الضمير اذا رجع الى مصدره اى حيل الحيلولة
لان بين للزوم ظرفيته لا تقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذى فعل فعل
بصاحبه على ان يكون مفعولا لم يسم فاعله ضمير اذا رجعا الى مصدره و
والضمير المجرور للموصول المذكور بعد الواو واحترز عن المذكور بعد غيره كالفاء
لمصاحبة معمول فعل الامر متعلق بمذكورا اى يكون ذكره بعد الواو
اجل مصاحبة معمول فعل وافادة اياها سواء كان ذلك المعمول
فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم
وسواء كان ذلك الفعل لفظا كما مثلنا بين المذكورين او
معنى اى معنويا نحو مالك وزيدا اى تضم وزيدا والمراد بصاحبة معمول
الفعل مشاركته له فى ذلك الفعل فى زمان واحد نحو سرت وزيدا
بمكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا يتقض بنحو
الواو العاطفة نحو جاءنى زيد وعمرو فانها تدل على المشاركة فى اصل
الفعل دون المصاحبة بتوسيط الواو التى بمعنى مع وانما
وضعوا الواو الموضوع مع لكونها اخص واصلها والعطف

اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل فى المفعول معه الفعل
او معناه الذى فيها معنى الجمع فناسب معنى المقيد حان حان اى
وجد الفعل اى يدل على حدث فيجمع الفعل والفاعل والمفعول و
الصفة المشبهة وغيرها لفظا او جاز اى لم يجب العطف ولم يمتنع فلا

فلا تنقض مثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان
اى العطف والنصب على المفعولية جايزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على
العطف وبالنصب على المفعولية وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب
مثل جئت وزيدا فان العطف فيه يمتنع لعدم الفاصلة لتاكيد المتصل
والا لغيره وان كان العمل على اى امرا معنويا مستفادا من اللفظ و
اى لم يمتنع العطف تعين العطف حينئذ لدليل على العامل المعنوى حاجة
جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو الا اى وان لم يجز العطف بل
امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو مالك وزيدا او شانك وعمرا فان
امتنع العطف فيهما ان العطف على الضمير المجرور بدل اعادة الجار غير جايزة
ولم يجز عطف عمرو على الشان اذ السوء عن شانهما عن شان احدهما
ونفس الآخر وانما حكما بمنعه فى هذه المثال مثلة لما يمتنع فيه العطف
فمعنى مالك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى مالك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى
مالزيد وعمرو الا يصنع زيد وعمرو الخال تمام فرغ من بيان الفاعيل شرع فى
المفعولات وهو بيان هيئة الفاعل والمفعول به من حيث هو فاعل ومفعول
كما هو الخاص فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتميز وباضافتها الى الفاعل
والمفعول يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول كالصفة المشبهة نحو زيد العالم
ابوك وبقيد الكيفية يخرج صفة الفاعل والمفعول فانها تدل على هيئة
الفاعل والمفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا التردد
على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين

لفظا او معنى اى سواء كان الفاعل والمفعول الذى وقع عنه الحال لفظا ان يكونا فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام باعتبار لفظه سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى او مقدرا بان يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون جملة او حكمه فيدخل فيه الحال عن المفعول معه كقولنا جاء زيد وعمرا والمفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه يصح احداث الضرب شديدا او له فيدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح جاز وفيام المضاف اليه مقامه فكما ان الفاعل والمفعول كجواب تبع ملة ابراهيم وان ابراهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا فكذا يصح ان يقوم تبع ملة ابراهيم مقام ملة ابراهيم وان يأكل لحم اخيه ميتا مقام لحم اخيه ميتا فيدخل الحال عن المضاف اليه اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف والا لم يصح قيام مقامه كما قلنا تم دار هؤلاء مقطوعة مصحبين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدار المضاف اليه جزؤه فان دار الشئ اصله والدار مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضمير المستكن في المقطوع فكانه قال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ بتبيين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعيل وتبيين على صيغة المضارع المجهول من باب

باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه والمفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول لانه لو لم يقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال للفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال للفظي حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهوم من لفظ هذا اولا شك ان هذا يفيد تمام مقصود المتكلم الاخبار بهذا عن نفسه حتى يفيد في تمام الكلام اشير او انبه ويطير زيد به مفعولا فيا بل مفعولية انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الذي ربما لا يخطر ببال السامع المعتبر لصحة وقوع القائم حالا لانها معنوية لا لفظية وعاملها اى عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر كقولك ضربت زيدا قائما او زيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل وشبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل كقولك زيد ذاهب راكبا زيد مضروب قائما والصفة المشبهة كقولك زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح

وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول كقولهم

او تقدير بجاء الاشارة او التنبيه في نحو هذا زيدا قائما كما مر وكالتداء والتمني
والترجي والتشبيه في نحو بازيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعلي في الدار
قائما وكأنه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون
نكرة لان النكرة اصل الغرض وهو تقييد الحدث المنسوب
الى صاحبها يحصل بها والتعريف زيد على الغرض وان يكون صاحبها
معرفة لانه محكوم عليه بالمعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا
الى ليس اشتراطها ان يكون صاحبها معرفة في جميع مواد بل في غالب
مواد بها اي اكثرنا وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدها
ما يكون ذو الحال نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم قائما
او مغنية عنها المعرفة كالاستفراقية نحو قوله لك فيها ما فرق كل امر حكيم
امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا عن كل امر او واقعة في حيز النفي نحو
ما يبال انك رجل راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل
وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذين الامرين غالب مواد وقوع
الحال واكثرنا هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط
بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة
حتى يقال ان غالبيته كون صاحبها معرفة المنبئة عن
تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية ويحتاج الى ان يصرف
الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا
على قوله وشرطها ان تكون نكرة وارتكبها لئلا يلزم

او بعد الا تقضا النفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا ضح

نحو جاءني رجل وزيد راكبين ضح

يذد ناولم يشفق على نفص الدخال لبيت لبيد يصف حمار الوحشي
والاتن يقول رسل الحمار الوحشي الاتن وكان المراد بالارسال
البعث او التخلية بين الرسل وما يريدان ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذد
اي لم يمنعها عن ان تعترك ولم يشفق اي لم يخف على نفص الدخال اي
على انه لم يتم شرب بعضها الماء بالدخال يعني ان يشرب البعير
ثم يرد من الصف البعيد الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما يشاء لم يكن يشرب منه وقيل المراد انهما تنافس
تنفس الداخل بعضها في بعض او المعنى في نفص مثل نفص الدخال
وصرت به وحده ونحوه مثل فعلة جهدك مما تأول بالنكرة فلا
يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتأويلها على وجهين احدهما
انها مصادر لافعال محذوفة اي تعترك لوحدك ينفرد وحده اي ينفرد
انفراده ويجتهد جهدك فهذه الجملة انشائية وقعت حالا وهذا المصدر
منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرة
اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كان معرفة فهي في التقدير
نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهو في المعنى نكرة فان كان
صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص
باستوى التقديم ولم يكن الحال شبيهة بين النكرة وبين معرفة وجب
تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمها لانها
في المعنى مبتدأ وخبرا وليلتبس بالصفة في النصب في مثل فوننا رجلا

نحو جاءني رجل وزيد راكبين ضح

اكبا ثم قدمت في سائر المواضع وان لم يلتبس ظرف والمبتدأ
ولا يتقدم الى الى فيما عدا اشار زيد قائما كم وقاعدا على الخلاف
للمعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل
او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور وخاصة
عينه داخل في الفعل وشبهه فعلى هذا معنى الكلام انا الحال لا تتقدم
على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي نحو في الدار
ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوز اصلا نظرا الى
ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط المبتدأ على الحال
نحو زيد قائما في الدار وانما منع تأخير المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه
في المنع فلا يجوز عنده زيد في الدار اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال
وان كان مشابها للظرف لما فيه معنى الظرف فالحال لا تتقدم عليه
هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا اجتمعا واخلا
في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني
لا غير وكما لا تتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا تتقدم على ما
الحال المجرور بالاضافة ثم تتقدم الحال عليه اتفاقا نحو
او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم تتقدم الحال عليه
اتفاقا نحو جاءني ضاربا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال
تابع وضع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم
تابعه ايضا وان كان مجرورا بالحرف الجر فكذلك خلافا لسيبويه

تقدم

ان الحال الظرف يتقدم عليه العامل المعنوي ليتوسع في الظرف

او بحرف الجر

فسيبويه واكثر البصريين يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة
وهي المختار عند المصنف ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا
بقوله ما مررت بمثلك رجلا ان الكاف للتشبيه ولعل الفرق بين حرف
الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكأنه من
تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت اكثر بهند فكأنك قلت ذهبت
اكثر بهند فالجر وزجب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا
الاستدلال بان جعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم
جعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف وكل

جعلها صفة المصدر اي مرورا كافة وبعضهم

دال على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا اصح ان
يقع حالا من غير تأويل الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال
بيان الهيئة وهو حاصل وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا
اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا
شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل تمرا او رطبا في
قولهم هذا بسرا وهو ما بقي فيه حموضة اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة
صرفة فهما وصفان جامدان حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية
فلا حاجة الى ان يؤول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه
بسرا واراطب اذا صار رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي تمرا ايضا
عند محققيهم وتقدم تمرا على اسم التفضيل مع ضعفه في
العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم

ان بين كل منهما متعلقة والبصرة تعلقت بالباء اليه بهذا من حيث
انه مفعول وبهذه الحيثية وان لم يكن معتبرة فيه الا بعد اضمار ان في الطيب
كذا قالوا ان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعلم القيم المظهر مقامه واوجبوا ان
يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه
وقال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم
يظهر كان كالعدم ومع هذا فلاري باسا بابتدائه وان لم يسمع زيد
احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان اسامي اسم الاشارة اي
اشير اليه احمر التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة بحال البسرية ولا انه
يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اهم لا صحة اعماله فيه خوتمرة خلقت
بسرا الطيب منه رطبا وتخلقون اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة كما
كالمفردات فصح ان وقعت حالا منها ولكن يجب ان يكون الجملة
الحالية خبرية محتملة للصدق لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال
واجرائها عليه في قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا تصح ان يحكم
بها على شئ وقد كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها
بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من الربط
تربطها بصاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية
والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا
مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جملة فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية
ملتبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان تكون

يكون الرابط فيها غاية التوثق فجوز ان راكب وجئت انت
راكب وجاء زيد وهو راكب بالواو وحدها لانها تدل على الربط
في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله كنت نبيا وآدم بين الماء والطين
وبهذا اندفع ان الربط بالواو وحدها وبالضمير انما يكون في الجملة
المنفية والمؤكدة فلا يجوز الواو وتقول هو الحق لا شك فيه وذلك لان
الواو لا يدخل بين المؤكد والمؤكد شدة الاتصال بينهما او
بالضمير وحده على ضعفه لانه الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على
الربط في اول الامر بخلاف الواو فهو احق في الدلالة من الواو وعلى الصحيح
المضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا ملتبسة
بالضمير وحده مثل بتة لفظا ومعنى لاسم الفاعل مستغنى عن الواو
نحو جاء زيد يسرع وما سوى الجملة الاسمية والفعلية المتقدمة
المشتملة على المضارع المثبت او المنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده
من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع
المنفي نحو جاء زيد وما يتكلم غلامه او جاء زيد وما يتكلم عمرو والماضي
المثبت نحو جاء زيد وقد خرج غلامه او جاء زيد قد خرج غلامه او
جاء زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاء زيد وما خرج غلامه
او جاء زيد ما خرج غلامه او جاء زيد ما خرج عمرو ولا بد
في الماضي المثبت لانتفي من دخول قد لقربة زمان الماضي الى الحال الملتبسة
على الماضي المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان

من الجمل المشتملة على المضارع المنفي والماضي المثبت

او جاء في زيد اي ثبت غلامه

صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه تجوّز الّا ان المتبادر من الماضي المثبت
اذا وقع حالاً ان معناه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من
قد حتى تقربه الى مقارنته وهذا خلاف مذهب الكوفيين فانهم
لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني
زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت
صدورهم اي قد حصرت صدورهم وهذا خلاف مذهب سيبويه
والمبرد فانهما لا يجوّزان حذف قد وسيبويه يؤول قوله تعالى حصرت
صدورهم بقوم ما حصرت صدورهم فتكون جملة حصرت صفة
موصوف محذوف هو الحال والمبرد جعل جملة دعائية وانما لم يشترط
ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل
ويجوز حذفه اي العامل لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي الشارع
في السفر والمتهيئ له راشداً مهديّاً اي سر راشداً مهديّاً بقرينة حال
المخاطب قوله مهديّاً اما صفة لراشداً او حال بعد حال
او مقالية كقولك راكباً لمن يقول كيف جئت راكباً بقرينة السؤال ومنه
قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها
قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة مثل زيد ابوك
عطوفاً فان العطوفية لا تنفك عن الاب في غالب الامر اي احقه بفتح
الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين
او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققت ابوته

العامل صح

ابوته لك وصرت منها على يقين او اثبتها كذلك عطوفاً وقال
صاحب المفتاح حق التقدير عندي ان يقدر يحق عطوفاً وشرطها
اي شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اي
مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى
انا ارسلناك للناس رسولاً فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما اذا
كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى قائماً بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد لها
من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا عمل
لهما فيها والا لكان عاملها مذكوراً فكيف يكون حذفه واجباً نحو الله
شاهد قائماً بالقسط التمييز ما اي الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن
البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس مما يرفع الابهام عن شئ
بل هو ترك مبهم وايراد معين المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى
الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كانت بحسب
اللغة هو الثابت مطلقاً لكن المطلق منصرف الى الكامل
وهو الوضع واحترز به عن نحو رأيت عيناً جارية فان قوله جارية يرفع ابهام
قوله عيناً لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال
باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو
هذا الرجل فان هذا مثلاً اما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله
في جزئياته بلا ابهام او لكل جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا

يعني بيان

ولا في واحدٍ من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل
فيه فتوصيفه بالرفع يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع
من حيث انه موضوع له وكذا القطع بالاخراج عن عطف البيان في مثل
قولك ابو حفص عمر فانه كان واحدا من اعلام شخص وعمر موضوع لشخص
معين لا ابهام فيه ولكن لما كان عمر اشهر منه زال بذكره الخفاء الواقع في
ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الموضوع عن ذات لا عن وصف
واخرج عن الحال والنعت فانها يرفعان الابهام المستقر الواقع في
الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع اسم الرجل
لنصف من مثلا فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اكثر
من النصف كالثلثين وعما هو اكثر منه كالكل وتنوين ولا ابهام فيه الا
من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس الميل
او الحلل وغيرهما ولا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه
بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي اتى بما يثبت فيه بحسب
الوضع اشتهر بصفة او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع
الابهام الذاتي قيل زيتا فخرج الابهام المستقر عن الذات
لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف المذكورة او عدد
صفتان للذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا بعد
والمقدر نحو كان زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب
الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول

الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد
ومثنى به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار صفة المفرد وهو ما يقدر به
الشيء اي يوضع به قدره وتبيين غالبا اي في غالب المواد واكثرها
وذلك اي رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر
المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار انما تحقق في ضمن عدد نحو
عشرون درهما وسيأتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء
العدد وانما في ضمن غيره اي غير العدد كالموزون نحو رطل زيتا فان
الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا والكيل نحو قفيز ان برا
وكالمزارع نحو ذراع ثوبا وكالمقاس نحو عليه التمرة زبدا واردد
بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لا نحو رطل عندي عشرون
درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعليه التمرة مثلها زبدا اردد بها
العدد والموزون والمذروع والمكيل لغيرها وانما اقتصر المص
على الامثلة الثلثة لانه كان بصدد بيان ما يتم به المفرد
وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون كما في منوان سمنا او الاضافة
كما في عليه التمرة مثلها زبدا وهذا هو المستوفي اقسام المقادير وكثر
بعضها وسمي تمام الاسم ان يكون على حالة لا تكون اضافة معها والاسم
مستحيل الاضافة مع التنوين ونون التثنية والجمع ومع الاضافة
لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذا الشيء شابه الفعل اذا تم
بالفاعل وصار به كلاما تاما فشابهه التمييز الآتي بعد ما المفعول به

م مثلها

بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فنصبه ذلك الاسم
التام قبد مشابهة الفعل التام بالفاعل وبنزوه الاشياء اذا قامت
مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقب الفعل الا ترى
ان لام التعريف لما دخلت على اول الاسم وان كان تتميم بها الاسم فلا
يضاف معها لاستلزام التخصيص عنه فلا يقال عندي الرأس قد دخل فيفرد
اي التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان التمييز جنسا و
هو المشابه باجزاءه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا
حاجة الى تثنية وجمعه كماء، وتمر وزيت والضرب بخلاف رجل
وفرس لان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيشمل
المثنى ايضا لانه لا يدل لفظا الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع
وقيل في تخصيص مقصد الانواع بالاستثناء نظرا لانه كما جاز ان يقال
طاب زيد جلستين للتوكيد يمكن ان يجاء به بان المراد بالانواع
خصص الجنس سواء كان بنت بالحصول صيانا الكلية او الشخصية و
يجمع اي يتميز على فوق الواحد جوازا حيث لم يقيد في غيره
اي غير الجنس نحو عندي عبدان ثوبين اثوابا ثم ان كان اي المفرد
المقدر تاما بتنوين او بنون التثنية او الجمع ان وجد التمييز جارت
الاضافة اي اضافة المفرد المقدر الى التمييز اضافة بيانية باستغناء
التنوين ونون التثنية جوازا شايعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع
الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن وآل

ان اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او
الاضافة فلا يجوز الاضافة الا بقلة في نون الجمع نحو عشرو دراهم
اما في الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف وانما في نون الجمع فلانه
جاز ان يضاف الى غير التمييز نحو عشريك وعشري ضمان بالاتساع
لكثرة اي حاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض
الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه
اراد عشرين رمضانا او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف
في غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة ليكون اكثر قربا الى الاطراد وعن
غير مقدار عطف على مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار
كذلك يرفع عن مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل
ولا مقيس نحو خاتم حديدا فان الخاتم يبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين
فاقتضى والخفض اي خفض التمييز باضافة غير المقدار عن طلب التمييز لان
الاصل في المبهم المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة واثانيا ان القسم الثاني
من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان
الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن في كلامه الابهام
في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم ارتفاعه عنه
فان من نسبة مقتصرا عليها يتبادر عما ان تقابلها ما في هذا القسم للمفرد
المذكور في القسم الاول انما هي المجرد النسبة لا غير في جملة انه نسبة كائنة
في جملة او ما ضاهاها اي شابهها عطف على جملة وهو اسم الله على نحو الخفض

الحوض ممتلئ ماءً او اسم المفعول نحو الأرض مفجرة عيوناً او الصفة المشبهة
نحو زيد حسن وجهاً او اسم التفضيل نحو زيد افضل اباً او المصدر
نحو اعجبني طيبه اباً وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حبك زيد رجلاً فحو طاب
زيد نفساً مثال للجملة والتمييز فيه حاصل بالمنتصب عنه وزيد طيب اباً مثال
ما يشبهها للجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه و
حيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذا مثال لما تأتي في قوله الآتي
امثلة فقانة قال طاب زيد وزيد طيب نفساً وابا فقوله وابا
وداراً وعلماً عطف على نفساً وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين
المذكورين غير مختص بالأخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع
في الجملة او ما ضاهاها بحسبه امثلة فالنفس عين غير اضافي حاصل
بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي هو متعلق بالمنتصب عنه والأب
عين اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي
وكل منهما متعلق بالمنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله في
جملة او ما ضاهاها مثل يجب عليه نفساً وتركه لفاً اظهار التمييزات و
لاختفاء به واباً والبوة ودراراً وعلماً او رد هذه الأمثلة على وفق ما سبق
وزاد عليه قوله والله دره فارساً اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة
مشتقة وايضاً تارة او رد صاحب المفصل مثالاً للتمييز المفرد عيناً ان يكون
الضمير فيه مبهماً كضمير ربه رجلاً ويكون فارساً تمييزاً عنه اراد انه يجب عليه
يصلح ان يكون تمييزاً عن نسبة عيناً ان يكون الضمير معيناً معلوماً والإبهام

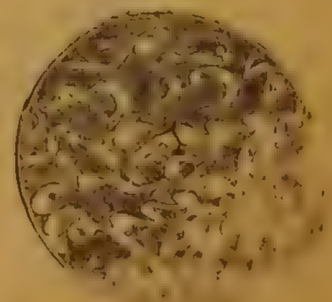

الابهام يكون في نسبة الذات اليه والذات في الأصل الذي وفيه خير كثيرة
العرب فاريد به الخيل الله خيره فارساً والفارس اسم فاعل من
الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفراسة
بالكسر فمن التفرس ثم ان كان المميز بعد ما لم يكن نفساً بما
المنتصب عنه اي بمثال الصفة بقيد جعل ما انتصب عنه والمراد بجعله كذلك
اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك المميز تارة اي
للمنتصب عنه بان يكون تمييزاً يرفع الابهام عن متعلقه وذلك
بحسب القرائن والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح
ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزاً عن زيد اذا اريد
اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة
تمييزاً عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابو
والا اي وان لم يكن المميز بعد ما لم يكن نفساً في المنتصب عنه اشياء
بقيد جعل ما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابا و
علماً او داراً فان هذه الاسماء ليست نفساً في المنتصب عنه ولا
صح جعلها بالتعبير عنه بها فهو لمتعلقه زيد وهو الذات المقدرة
اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق المميز اياها اي فيها جاز ان
يكون لما انتصب عنه سواء كان نفساً فيه او محتملاً له ولمتعلقه
وفيما يتبين لمتعلقه ما تقدم من وحدة المميز واثنينيته وجمعيته
سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد

اباً والذيدان ابوين والذيدون آباء او المعنى في نفسه مثل قولك
طاب زيد اباً اذا اردت اباله نفقا وطاب زيد ابوين
اذا اردت اباً وجداً او طاب زيد اباً اذا اردت اباً واجداً اذا
له فعلى كل من التقديرين اذا قصد وحدة التمييز اورد مفردا واذا
قصد التثنية او دتثنية واذا قصد جمعية اورد جمعاً فان صيغة المفرد
لاتصلح ان تطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز مما يقع كذلك
كما تقدم فاذا قصد تثنية او جمعية لابد من ان يثنى او يجمع بل
يكفي ان يؤتى به مفرداً لتضمنه اطلاقه على القليل والكثير فلا سابقة الى تثنية
وجمع نحو طاب زيد علماً وآزيدان علماً وآزيدون علماً الا ان يقصد
بالتمييز الذي هو الجنس الى نوع من حيث اشتمالها النوعية فانه اذا اريد
من تثنيته او جمعه نحو طاب آزيدان علمين وآزيدون علوماً اذا اريد
ان متعلق الطيب من كل من آزيدين او آزيدين نوع آخر من العلم فان
صيغة المفرد لاتفيد ذلك المعنى وان كان التمييز صيغة تثنية او جمع مثل له زيد
فارساً او ناقة لا بأس نحو كفى زيد رجلاً فارساً معناه كاملاً في الرجولية
كانت الصفة صفة له اي تما انتصب عنه المتعلق لان الصفة تشتق على
موصوفها والمذكور هو الموصوفية فاذا قيل طاب زيد والد فان المراد
زيد اولا يمتنع ان يكون والده جليلاً اباً نحو اباً وطبقة اوابعين مع
وانتصب مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه
او مطابقة اياه ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على

على ضمير كان اي كان صفة له وفي مطابقة اياه واياه في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره واضافات اي
الصفة المذكورة الى الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد
فارساً اي من حيث انه فارس وحال كونه فارساً كما يستفاد من زيادة فيها
نحو لله دره من فارس وحال كونه قولهم عز من قائل يؤيد
التمييز لان من تميز في التمييز لان اي الحال ايضاً المقصود مدحه بالفروسية لا
حال الفروسية وقد يجيء حال الفروسية بغير ما من الصفات ولا يتقدم التمييز
على عامله اسماً تاماً بالاتفاق فلا يقال عندي درهماً عشرون ولا زيداً
رجلاً لان عامله اسم جامد ضعيف لعدم مشابهته بالفعل مشابهة صيغة كما
ذكرناه فلا يقوى ان يعمل فيما تقدم والاصح الذي صح المذهب ان لا يتقدم التمييز
على ما هو عامل فيه من الفعل المتصرف او الغير المتصرف كونه من حيث
المعنى فاعلا للفعل نحو طاب زيداً اي طاب ابوه او فاعلاً له اذا
جملة لازما نحو تفجرت الارض عيوناً اي تفجرت عيونها واذا جملة متعديا
نحو اعجبني اكرام الناء اي ملاءة اي واكرام الناء على الفعل فكذا
ما هو بمعنى الفاعل وانما حيث وجد ان الناء في قولهم امتلاء الاناء ماءً من
حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم اذا
قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء وهو على سبيل التجوز
وقدره وقع الابهام فيه لابد له من ميز وهو بقوله ماءً فهو في معنى
امتلاء ماء الاناء فالاناء فاعل معنى فهذا بينه مثل قولك تبجح زيد

تجارة فان التجارة تميز زيد ح لابهام عن شئ منسوب الى زيد
وهو التجارة فالناصب فعل قصد كانه قيل قصد التجارة لزيد وان كان اسناد القصد
اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا اندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة
وهي ان التمييز عن النسبة رح فاعل المعنى او مفعول والتمييز ها هنا ليس
واحدا لا فاعل ولا مفعول فلا تنطبق تلك القاعدة خلافا للفراء في
والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل
والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف صفة المشبهة واسم التفضيل
والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل وهو متمسكهما في هذا
التجويز قول الشاعر تجهز سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفاثا بالفراق
تطيب على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه ح يكون فاعلا وضمير
الشان في التذكير وهو ضمير يعود تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا
من نسبة تطيب اليها مقدما عليه وما على تقدير تذكير يعود ضمير
كان للحبيب ونفسا تمييزا عن نسبة كان اليه اي وما كان الحبيب نفسا تطيب فلا تحتاج
وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون
تانيث الضمير ارجاعا باعتبار النفس اذ المعنى وما كانت نفس
الحبيب تطيب تكلف وتعسف غير قادح في التمثيل المستشى اي وما يطابق
عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسميه وما كان معلومية
بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه الى قسمين
وعرف كل واحد منهما ان كل واحد منهما احكاما خاصة لا يكون اجزاء

مطلب
مستثنى
٨
مستثنى

جرادكما عليه ان بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج
اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى
المنقطع من متعدد جزئياته نحو ما جاءني احد الا زيدا واجزاؤه كبعض
العبد الا نصفه سواء كان كذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا كنحو
القوم ح
جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا كنحو ما جاءني القوم الا زيد اي ما جاءني احد الا
زيد بالاخير القيد واحترازه عن نحو جاءني القوم لا زيد
وما جاءني القوم لكن زيد جاء والمستثنى المتصل هو المذكور بعد الا
بعد الا واحواتها غير محترز عن متعدد واحترازه عن جزئيات المستثنى
المتصل فالمستثنى الذي كرمين داخلان في المتعدد قبل الاستثناء منقطع
سواء كان من جنسه كقولهم جاءني القوم الا زيدا مشيرا الى القوم
الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن كنحو جاءني القوم الا حمارا وهو اي المستثنى
مطلقا حيث علم اولا بوجه يصح تقييده كما عرفت وثانيا بما يتفطن له
من توقف قيده اي المذكور بعد الا واحواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج
ولهذا لم يعرفه على حدة ومما للاختصار منصوبا وجوبا اذا كان واقعا
بعد الا لا بعد غير وسواء وغيرهما غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا
الا نصفة داخلا في المستثنى لئلا يذهل عنه في كلام موجب اي ليس
بنفي ونهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع
في كلام غير موجب لانه ليس ح واجبا النصب على ما يجئ ولا جاء بها
الا قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه

ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على
الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على
الاستثناء بدليل قوله او كان بعدا وخلا اللهم ان يقال الحاجة
الى هذا القيد انما هو لاخراج نحو قرأت الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا
لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الا
عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق
بالفعل او بمعناه تعلقا معنويا اذ لا نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء
بعد تمام الكلام فشابه المفعول وقد عطف على قوله بعد الا المستثنى
منصوبا به وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على مستثنى منه سواء كان في
كلام موجب وغير نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد
لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا الى المستثنى منصوب ايضا
وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اي في اكثر
اللغات وهي لغة اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة
فان اكثرهم ذهبوا الى ان المنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ
لا يتصور فيه ان بدل الغلط وهو لا يعد الا بطريق السهو والغفلة
والمستثنى المنقطع انما يعد بطريق الاودية والفطانة واما بنو تميم فقد
قسموا المنقطع على قسمين احدهما ما يصح قبله اسم يقبح حذفه نحو ما جاءني
القوم الا حمارا فههنا يجوزون البدلية وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يقبح
حذفه فههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله ما لعاصم

عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله هو
المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان
بعد خلا وعدا الى المستثنى منصوبا ايضا وجوبا اذا كان بعد خلا ان
عد بعد وعدو اذا جاوزه مثل جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم
يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الديار من انيس وقد يتضمن معنى جاوز
او يحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين
والحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بان
التي هي ام الباب. وفاعلها ضمير راجع الى بعض المتقدم او الاسم
الدال عليه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا او خلا
بعضهم او باقي بعضهم وبعض منهم زيد او وهما في محل النصب على الحالية
ولم يظهر معها قد لكونها شبيهة بالا التي هي لا صلى في باب الاستثناء ثم الاكثر
في النصب بها انما هو في اكثر الاستعمال لانها فعلان ماضيان كما عرفت
وقد اجيز الجر بها على انها حروف جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز
الجر بها الا ان النصب بها اكثر وما خلا وما عدا الا المستثنى منصوب
ايضا وجوبا اذا كان بعدها خلا وما عدا الا ان ما فيها مصدرية مختصة بالا
فعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا اي تقدير وقت خلو زيد
وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلو بعضهم
او خلو بعضهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة بعضهم عمرا او على الحالية
بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤوا خالين بعضهم او بعضهم من زيد ومجاوزين

منصوبا كما

بينهم أو يجيئهم عمرو وعن الاخفش انه اجاز الجر بها على ما فيها زائدة و
لعل هذا لم يثبت عند المصنف رحمه الله او يعتد به ولهذا لم تقع في الاكثر وكذا
المستثنى منصوب بليس نحو جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون
نحو سيجيء القوم اعلمك لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعد ما ان نهما
ان فعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمها في باب الاستثناء وهو
ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل كذا قرروا الى بعض من المستثنى منه
مطلقا وفي الرضي انه كيف ما تحقق النصب على الحالية واعلم ان كلا من
الافعال الآتية المستثنى المتصل الغير المفرغ والتصرف فيها لانها قائمة
مقام الا وهي لا تصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء
وبجعل البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون
المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن الاخراز عما اذا كان بعد
سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرها في كلام موجب اخراز عما اذا
وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر وحالة ما قد ذكر
المستثنى منه اخراز عما اذا كان لم يذكر المستثنى منه فانه يعرب على حسب
العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة كلا
غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا
ولا متقدما على المستثنى منه لان حكمها قد علم فيما سبق فاكتفى
بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب
على الاستثناء وكونه مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا

اي غير موجب ح

زيدا بالنصب على الاستثناء وما رأيت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق
البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جايز غير مختار واما
اختيار واو البدل في هذين الصورتين فالنصب على الاستثناء انما هو
بسبب التشبيه بالمفعول بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل
بالاصالة وبغير واسطة ويعرب المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه
العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويخص
ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى فجاء اما بغير المفرغ المفرغ
له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي واما ان يستثنى واقع في غير كلام
الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضرب في الا زيدا اذ يصح ان
لا يضرب المتكلم احدا الا زيدا بخلاف ضرب في الا زيدا اذ لا يصح ان يضرب
كل احد المتكلم الا زيدا الا ان يستقيم المعنى بان يكون الكلام
الا يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان مجترئ فكذا الا يحمل عند المضغ
التمساح او يكون مهناك قرينة دالة على ان المراد بما يثنى منه بعض
معين يدخل فيه المستثنى فقط مثل قرأت الا يوم كذا اي وقعت القراءة
كل يوم الا يوم كذا الظهر انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع
او الشهر ومثل ذلك وتقابل اه ان يقول كما يستقيم المعنى على تقدير
عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير
عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط
في غير الموجب استقامة المعنى ايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا

متابع ح

ع

الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في
ضربت الا زيدا بان تخصص المستثنى منه كل رجل من جماعة مخصوصين اذا
كان بينهما بساك قرينة فلا فرق بين الصورتين في كون
كل واحدة منهما جايزة مع القرينة وغير جايز بدونها واجب بان المعتبر
هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم دون نفي
عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة
واحد اياه في ذلك مما يكثر وقليب واشتراك كثير في تعلق الفعل بها ومخالفة
واحد اياها مما يقل كما في امثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الا
يوم كذا وضربت الا زيدا ليس الا لظهور القرينة الدالة على بعض معينين في
المستثنى منه متقطوع وخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام
في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معينين كما اذا قيل من ضربك من القو
الداخل فيهم زيد فقلت ضربت الا زيدا فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى اى القوم
لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك فلو وجب في الغالب فيه عدم استقامة
المعنى ومن ثمة انما من اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب لان يستقيم المعنى لم يجز
مثل ما زال زيد الا عالما اومعنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى عالما
زيد دايما على جميع الصفات الا صفة العلم فلا يستقيم المعنى وقال شارح الرضي
يمكن ان يحمل الكلام على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا ينافيها قض ويستثنى من
جملتها العلم ويحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان
يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين فيندرج في صورة الاستقامة

الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن مثل هذه التاويلات ارجاع
جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا
في قولك ضربني الا زيد كل من يتصور منه الضرب من معارفك والمقصود
منه المبالغة في علو المجتهدين على ضربك واما العذر البدل من حيث حمله على
اللفظ اى لفظ المستثنى منه لا على لفظ علما بالمتعارف على قدر الامكان مثل ما جاءني
من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا جر ور محمول على
اللفظ ومثل لا احد فيها الا ابو ادار الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه
ومثل ما زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به اى لا يعتد به فشيئا مرفوع محلا
على محل شيئا لا منصوب حملا على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ
وعلها وقع في بعضها صفة شيئ المستثنى قيل تما وصفه به لئلا يلزم
استثناء شيئ من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم تما
يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة
غير الشيئية كان ادق والطف وانما تقدر البدل على اللفظ في
صورة الاولى لان من للاستغراقية لا تراد اتفاقا بعد الاثبات اي بعد
ما صار الكلام مثبتا لان تقاضي النفي بالا لانها لتاكيد النفي ولا نفي بعد الا
تناقض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر كان في
قوة قولنا جاءني من زيد فلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جايز
وفي الصورتين الاخيرتين لا نه لو ابدل المستثنى على اللفظ قيل لا احد كل
بكلمة لا فرفع النصب الحاصل بالعامل فلا بد ح من تقدير احد هما او كلاهما

فيها الا فرقا النصب لان ثمة
بشيرة الحركة الا ترى انها
حصلت

ليعمل فيه هذا العامل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى منه ابدا
من تقدير ما كذلك ليعمل فيه وما ولا لانتقاد ان لا صله او لم يكن البدل
الا بتكرير العامل وحكما اذا اكتفى بدخوله على البدل منه واعتبر سرايته حكمه اليه
فانه في قوة التقدير حال كونها عاملين في المستثنى المحول على البدل بعده اى
بعد الاثبات يعني ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها اى ما ولا
عاملة للنفي وقد انتقض بالا وحيث تعذر في ما بين الصورتين البدل
على اللفظ حمل على المحل فعمر مرفوع على انه محول على محل احد وهو الرفع بالابتداء
وشيء على انه محول على محل شيء وهو الرفع بالجرية فان قلت لا حذف في هذا
المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكانه لا وحل بعيد وهو
رفعه بالابتداء فلم اعتبر واحملا على محل البعيد لا القريب لان محله القريب انما
كان لعمل لا فيه يعني النفي وقد انتقض النفي بالا فبطل فصار محله بعيدا فاذ لا دخل
لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيء مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا الا
انها لما ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها بعد الا
الا ترى انها تعمل ليس ما جاءني الا زيد ومن اجل ان
عمل ليس للفعلية لا للنفي وعملا وما بالعكس جاز ليس زيد الا قائما بما
ليس حق قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء خلتها واسم ما زيد الا قائما
باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض النفي بالا والمستثنى مجرور
اى مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين او ضمها مع قصر ما وسوء مع ضم السين
وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر كونها حرف جر واكثر

على ما نسب الى المستثنى منه

وا كثر استعمالا نهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله ضمير
وما بعدها مفعوله والمستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اى برأه الله
عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اى في الاستثناء دون الصفة اذ هي ح
باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق
فكانه قال ابرئه المستثنى المضافة اليه انتقل اعرابه اليه وهو اى كلمة غير
في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل
فيها ان يقع صفة كما يقال جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه
كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على
خلاف الاصل وذلك الاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعدها لما قبلها كما حملت
الا عليها اى على غير في الصفة كمن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا
اذا كانت اى الا تابعة لجمع اى واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون
صوفها مذكورا او مقدرا كما قد يكون مقدرا في مثل ما جاءني غير زيد
وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق حالها صفة حالها اذ لا بد ان
الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد
والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال وتقديرا كقوم و
رهط او ان يكون مثنى فدخل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد منكورا اى
منكرا لا يعرف بالاسم حيث يراد به البعد او الاشتراك فيعلم التناول
قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة تكون زيد منهم فلا تعذر الاستثناء
المتصل وعدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لا تكون

اذ لا بد لها في الاستثناء

الاشتراك وعلى تقدير

زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المتفرق
نحو ما جاءني من رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة
دراهم الا عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان
محصورا على احد الوجهين وجب دخوله بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء
نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله علي عشرة الا درهما وانما يتعذر عند
وجود هذه الشرائط او حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر
الى حملها على غير انما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا يحمل على الصفة غالبا فقيدنا
بقولنا غالبا لانه قد تتعذر الاستثناء المحصور كقولك جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا
تتعذر في غير المحصور كقولنا ما جاءني من رجال الا واحد او الا رجل او الا حمار و
كقولنا ما كان ذلك نادرا لم يتضح الحال فيه فبيان ذلك القاعدة كقولك ما
فيها الا السماء والارض الهة جمع آله ودلالته فيها على عدد محصور الا الله
الا غير الله نفعا اي ظهر جميعا عن الانتظام فالا في الآية صفة لا فعل تابعة
لجمع منكور غير محصور معنى الهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في الهة بيقين
فلم تتحقق شرط صحة الاستثناء ففي الآية مانع آخر يحمل الا على الا وهو لو
حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل
الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله تعالى وهذا لا يثبت وحدانية الله تعالى
لجواز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله بخلاف ما اذا كانت الا صفة
بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما الهة غير الله يجب
ان لا يتعدد الاله لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير

غيره ان غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ومذهب سيبويه جواز
وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز قولك ما اتاني احد الا زيد
ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه
اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان صفة لكل اخ لاستثنائه منه والا لوجب ان يقال
الفرقدين بالنصب وحمل الباقين رحمه الله وكما على الشذوذ وقد قال
في البيت شذوذان آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه و
المشهور وصف المضاف اليه وهو المقصود وكل لافادة الشمول فيهما
وثانيهما الفصل بخبر ان الصفة والموصوف وهو قليل والاغراب سوى
وسواء النصب على الظرفية اي بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني القوم
سوى او سواء زيد فانك فلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه
فيهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز جرهما عن الظرفية والتصرف
فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكا بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم
كما دانوا وزعم الاخفش ان سوى اذا خرجوها عن الظرفية ايضا نصبوه
استحسارا الرفعوه ويقولون جاءني سواءك وفي الدار سواءك ومثل
هذا في استحسار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع
بينكم بالنصب في قراءة من قرأ وقوله تعالى فاجعل بيننا وبينك موعدا لا نخلفه
نحن ولا انت بالنصب في قراءة من قرأ وقوله تعالى سواء العاكف فيه والباد
الله تعالى هو المسند بعد دخولها ان يكون المسند اليه اسما لبيد دخولها
على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقدم الاسم والخبر فالاسم
الواقع بين اجزاء الخبر المتقدم لم تقدمه لا يكون بعد دخولها يكون قبلها فلا

نتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابن قائم
بان يقال المسند فى هذا يضرب وقائم فيما بعد ان الاول التعريف والثانى من اقسام
المعرف ويمكن ان يقال فى جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها
للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه فى خبر ان واخواتها مثل كان
زيد قائما وامرأى من خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدا والخبر بكتة
يتقدم على اسمها حال كونه معرفة جميعا او حكما كالنكرة المختصة لاختلاف
اسمها وخبرها فى الاعراب ولا يمتنع احدهما بالآخر ودخل اذا كان الاعراب
فيهما او فى احدهما تقديرا كان زيد وكان بدا زيد خلافا لمبتدا والخبر
كان الاعراب فيهما الصالح للقرينة لانتفائها فيه بل لابد من قرينة رافعة للبس
وكذلك اذا انتفى الاعراب فى اسم كان وخبرها جميعا والقرينة هناك لا يجوز
تقديم الخبر نحو كان القتى هذا وتجذف عامله اى عامل خبر كان وهو كان لا
خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا
الحذف كثرة استعمالها كما مثل اكثر المجربون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا
فشر وبنوا على مثلها اى مثل هذه الصورة وهى ان يحيى بعد ان اسم ثم فاء
ثم بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثانى وهما قولنا اى ان كان
عمله خيرا فخير او خيرا فخير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان
جزاؤه خيرا وعكسها نحو ان خير فخيرا اى ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير وعكس
الاول نحو ان خيرا فخير اى ان فى عمله خير كان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه
وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اى حذف عامله بعد كما فى مثل

مثل انا ان منطلقا انطلقت اى لان كنت منطلقا انطلقت اى لان كنت
انطلقت فاصل انا انت لان كنت حذفت اللام تخفيفا ثم حذفت كلمة كان اختصارا
فانقلب الضمير المتصل منفصلا فزيدت لفظة ما بعد ان فى موضع كان عوضا
عنها وادغمت النون فى الميم وابقى الخبر على حاله فصار انا انت منطلقا انطلقت
هذا على تقدير فتح الهمزة وعلى تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت
فتعمل بما عمل فى الاول من غير فرق الا حذف اللام اولا لام فيه واقتصر الخليل على
الاول لانه اشهر اهم ان واخواتها وسنوفيها فى قسم الحرف ان شاء
الله تعالى هو المسند بعد دخولها اى دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا
قائم وما عرفت من البعدية اول الدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف
بمثل ابوه فى ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا الذى لنفى الجنس وحكمه
انه فى صفة الجنس وحكمه وانما مثل بلا لانه ليس كلا ولا اكثرية من المنصوبات
فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات جميعه ولا حكما بان منصوب منه مثل ما عداه فلا
من التعريف بالمنصوب بها بخلاف ما عدا من المنصوبات فان بعضها وان
لم يكن كلها من المنصوبات لكن اكثرية منه فاعطى لاكثر حكم الكل فعد الكل منها
تجوزا ولا يبعد ان يقال ان المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او دخلا كما هو
مبنى منه على الفتح فاما ما هو مرفوع فليس بها لعدم عملها فيه هو المسند اليه
بعد دخولها وخبر مثل ابوه فى لا غلام رجل ابوه قائم كما عرفت وهذا
القدر كاف فى حدها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب بنى زاد عليه قوله
بليها اى المسند اليه لفظا اى يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او شبيها به

مطلب
مطلب بلا التى

اى بالمضاف فى تعلقه بشئ من تمام معناه من احوال مترادفة
من الضمير المجرور فى اليه او الالى منه او من الضمير المجرور فى خوخها وما تلى
من الضمير المرفوع فى يليها مثل لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت فى الفرق
بتحقيق قوله فيها ولا شرين ورها مثال لا يليها نكرة تشابهها فى المضاف
وقوله لك على التنسيخ المشهور من تتمة المثالين كليهما فان قلت اى
المسند اليه بعد خبرها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا با
نتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشابها به اى يليها نكرة
غير مضاف ولا شبيه به ليترتب على قوله فهو مبنى على ما ينصب به فانه لو كان
مفردا معرفا او مفصولا فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اى على ما
كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح فى الموحد نحو لا رجل
فى الدار والكسر فى جمع المؤنث ان لم يلا تنوين نحو لا مسلمات فى الدار والو
المفتوح ما قبلها فى المثنى والكسور ما قبلها فى جمع المذكر ان لم يكن نحو لا مسلمين ولا
كذا نعنى فى المفرد ليس بمضاف ولا شبيه به فيدخل فيه المستثنى والمجموع وانما
بنى لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل فى الدار مثلا من رجل فيها لانه جواب لمن
يقول هل من رجل فى الدار اصلا او تقديرا فخذف فيه تنصيصا وانما بنى على ما ينصب
به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة فى الاصل قبل البناء
فلم يبن المضاف ولا مضاع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية
فيصير الاسم بها مع ما استحقه فى الاصل يعنى الاعراب وان كان اى
المسند اليه بعد لا هذه معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بينه وبين

اى بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط ان تتصل به على سبيل منع الخلو سواء
كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به او لا وهى ست صور نحو لا
رجل فى الدار ولا عمرو ولا غلام زيد فى الدار ولا عمرو ولا فى الدار رجل ولا امرأة
ولا فى الدار غلام رجل ولا امرأة ولا فى دار زيد ولا عمرو ولا فى الدار غلام
زيد ولا عمرو وجب بناء جميع هذه الصور الست الرفع على الابتدائية لمعرفة تلك
المتباع اشراء النافية للجنس فيها والمفصول فالمضاف لانه اشبه شيئا
مع الفصل والنكرة كذلك وجب تكريرها لان مطلقا لا بينة فى المعرفة ليكون كل
لعوض عما فى النكرة من معنى تنفى احتمال الآحادية فى النكرة ليكون مطابقا للواقع
جوابا لمن قال هل من رجل فى الدار رجل ام امرأة وبهذا التعليل جاز فى
المعرفة ايضا نحو قضية اى هذه قضية ولا ابا حسن لنا عن القضية
هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب تكرير لا فان الاسم
لا فيه معرفة لان احسن كينونة على ما ذكره ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير
مكرر فى جواب هذا بانه مثنى ول بالنكرة اى بتقدير المثل اى ولا مثل لى حسن
جاز فان مثل لفوت غالبا الابهام لا تعرف بالاضافة الا المعرفة او تاويله
بمفصل بين الحق والباطل كاشتهاره رضى الله عنه بهذه الصفة فكانه
قيل لى فضل لجاز وتقوى هذا التاويل بزاد حسن بحذف اللام
لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفى مثل لا حول ولا قوة الا بالله اى مما كرة
فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل واحد منهما نكرة بلا فصل يجوز
اوجه بحذف للفظ لا بحسب التوجيه فى نهاية بحسب التوجيه تزيد عليها الاول

فتحها اى لاحول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا التى واحدة منها لنفى
الجنس ولا قوة عطفا على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف
اى لاحول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اى لاحول الا بالله
ولا قوة الا بالله فتحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية
والثانى فتح الاول ونصب الثانى اى لاحول ولا قوة الا بالله الا فتح الاول
فلان لا الاولى لنفى الجنس والثانى نصب الثانى فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد
النفى والثانى معطوف على الاول فيكون منصوبا عملا على لفظ لا الشابهة
حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لها خبر واحد وان يقدر لكل واحدة منهما
خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثانى نحو لاحول ولا قوة الا بالله
والفتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس وارفع الثانى فلان لا زائدة
والثانى معطوف على محل لا الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر
لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر والرابع
رفعهما بالابتداء نحو لاحول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم بغير الله
حول وقوة فخاطبوا بالرفع فيهما مطابقة للسؤل ويجوز الامران بهنا ايضا
والخامس رفع الاول على انها بمعنى ليس وفتح الثانى نحو لاحول ولا قوة
الا بالله على ان يكون لا النفى الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول
بانه يجوز ان يكون رفعه لانه لم يعمل لا بالتكرير لانكون بمعنى ليس لان
من شرطها التكرير فقط وقد حصل بهنا ولانه حمل ابتدا فى
الكلمتين بعدها على الاعراب فهذا على التوجيه الاول مستقيمان لعطف

على ضعف ثانى
على لا بمعنى ليس صحيح

لعطف جملة على جملة اى لاحول الا بالله ولا قوة الا بالله والثانية ان يكون
قولهم الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثانى يحتمل ان يكون من قبيل
عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت همزة الاستفهام على
النفى الجنس لم يتغير النفى الذى كان على لا اى تاثيرا تاما من مدخولها امرا بناء
على ان لا يتغير على ما دخول كلمة الاستفهام ومعنا ها اى معنى همزة الاستفهام الداخلة على النفى
لنفى الجنس اما الاستفهام بمعنى التعجب نحو قول الرجل فيما لا يستفهما واما العرض
مثل الانزول عندى ولم يذكر سيبويه ان حال التعرض كحال التمنى همزة
بل ذكره السيرافى وتبعه الخبرولى والمصنف رد ذلك بالاستقراء وقال هذا
خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف
التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا اكرمه واما التمنى نحو الا
ماء اشربه حيث لا يجوز ماء وانما قولهم الا رجلا خيرا منه اتاه خيرا فهذه عند
الخليل ليت لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتخصيص
برأسه فكانه قال لا تروننى رجلا فيما اهل لا تروننى رجلا ولذلك نصب ونون
وسمى عند نون لا التى لنفى الجنس دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمنى
التمنى فكان الكلام لا رجل ولكنه نون لضرورة الشعر ونعت اسم لا
المبنى لا نعت اسمها احترز عن لا غلام رجل ظريف الاول بالرفع وصفة
للنعت اى الثانى وما بعدها احترز عن مثل لا رجل ظريف كريم فى لا رجل مفردا
حال من ضمير فيه العامل فيه معنى الاستقرار عن مثل لا رجل حسن الوجه فيه حال
بعد حال وصفة مفردا احترز عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وعند القيد

فتح من الاول على الفتح علامة المنعوت بفتحه لكان الاتحاد بينهما والاتصال
وتوجه النفي اليه اي الى النعت خصوصا والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى
ما بني على الفتح بالاضافة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني
على الفتح ثم جيء بنعت لاكون زيدا وزه مثلا اما آه بارد مع ان يصدق عليه
نعت المبني الاول وغرد اليه فان ورد في هذا اليه نعت للتابع للمنعوت
كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمنعوت ليس عليه لتوسط التابع بينهما وهو لان الاصل
في التوابع تبعيتها للمتبوع تابعاتها الاعراب دون البناء رفعا حلا على محل البعيد ونصبا
حلا على اللفظ او على محل القريب جوازا جل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا
بالنصب والاجاز وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب فيحكم الاعراب غير رفعا حلا
على المحل البعيد او نصبا حلا على اللفظ او محل القريب قد مرت اشارة في بيان فوائد
القيود والعطف على اسم المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لان المعطوف فانه
معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا فان المعطوف فحكمه
حكم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يجعل على اللفظ كاسم لا المبني
ويجعل منصوبا وبان يجعل على المحل ويجعل مرفوعا جايز ولا يجوز فيه اتباع
لكان الفعل بالعاطف ولم يجعل في حكم المستقل لمظنة الفصل بلا للتوكيد
المعطوف على المنفي يزاد فيه لا كيلا يتوهم نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب و
ابنا ولا ابن في قول من قال لا اب لها مثل مروان ولا ابنه اذ هو بالجد آت
وتاء زاد او سايد التوابع لانقطع عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم
توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا اب له ولا غلامي له كما في

وينبغي

---

فان تركيب يكون فيه بعد اسم لا المبني لنفي الجنس لازم الاضافة واجري
مجراه ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في اب وحذف
النون من غلامين جايز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان
يقال لا اب له ولا غلامين فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار
مع المجرور خبرها وقد جاء على قلة مثل لا اباله ولا غلامي له كما في حال
الاضافة تشبيها بها اي لاسم لا في هذين التركيبين مع ان ليس
بمضاف بالمضاف واجراء احكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف
النون فيكون ميزابا وذلك التشبيه انما هو لمشاركة اي مشابهة اسم
لا هذين المضافين باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه اي المضاف
في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف هو الاضافة وهو
الاختصاص والمعنى ان مثل لا اب له ولا غلامي له جايز تشبيها اي لمثل
هذين التركيبين اي لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل
على الاضافة وهو الاختصاص لان بين الاختصاص حسبين تفاوتا
فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم تاما بفهم غيره ومن ثم
اي لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو تشبيه غير المضاف بالمضاف
في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا اب فيها اي الدار لعدم الاختصاص فان
الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما يهو بالبنوة له وهذا
الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافة الدار
فكيف يشبه تركيب لا اب فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار تحقيق

زيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين صح

حيث الاضافة فيه المضاف اليه بتركيب يشتمل على الاضافة مشاركة ان تشاركه في الاختصاص

ث رفعة اصل معناه وكيف لي يمثل موزين التركيبين بعطف احدهما
لفساد للمعنى المراد الما دبها على تقدير الأضافة وهو نفي ثبوت
جنس الأب او الغلام الذي يرجع اليه الضمير المجرور بالاستغلال من
غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفيد على تقدير الأضافة اما اولا
فلان معنى هذا التركيب على تقدير الأضافة لا اب ولا غلام له موجودان
وهذا لا يتم الا بتقدير الخبر اي لا اب له موجود ولا غلام له موجود ان
واما ثانيا فلان نفي ثبوت جنس الاب او غلام من لم يكن له وجود
عن ابيه المعلوم او غلامه المعلوم من خلاف سيبويه والخليل
وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذه الخلاف لانه العلة فيهم
او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين الذي لين فذهب سيبويه
والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار النفي
واقحام اللام هي المضاف اليه تاكيد للام المقدرة وحكم
المضاف المجرور باللام المقدرة وجوب تكرير العامل نحو لا غلام
اي لا بأس ولا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا
كذبة ان جعلوا الكاف اسما جاز ان يكون كذبة اسما والخبر محذوفا اي
لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلوا
حرفا فالاسم محذوف اي لا اجلك كزيد خبر ما ولا المشبهتين في النفي ولا تدخل
على الجملة الكثيرة بليس هو اسند بعد دخولها اي دخول ما ولا وبقاي خبرية ما ولا
لهما وكذا ايسة ايسها لهما لغة اهل الحجاز وخص الخبرية بالذكر لان اعمالها وجعل كلما



اتما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خلا الرماحي

اسمها وخبرا اسما وخبرا لهما انما هو لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث
لا يذهبون الى اعمالها لا يجعلون الخبر خبرا لها ولا الاسم اسما بل هما
مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولها عليهما ولغة الحجازيين التي
جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا ان هن امهاتهم وان
زيدت بعد ما نحو ما ان زيد قايم قيل انما اختصت بالذكر لانها
لا تدخل مع لا الا شذوذا وهي زايدة عند البصريين نافية موكدة عند
الكوفيين او استغرق النفي بالا نحو ما زيد الا قايم وقدم الخبر على الاسم
نحو ما قايم زيد قد يبطل العمل اي عمل ما كان مع واحد من بقية الامور الثلثة
الا اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل شبه ليس فلا فصل بين
شبهها وبين معمولها لم يعمل واما اذا انتقض النفي فلا عمل لها لان النفي قد انتقض
بطل العمل وان تقدم الخبر فلتغيير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا
عطف عليه اي على خبرها بموجب بكسر الجيم اي عاطف يفيد الايجاب بعد
النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد قايما بل قاعدا ولكن عمرو قاعد فالرفع
اي فحكم المعطوف الرفع لانه خبر لكونها مبتدأ لان النفي نقض النفي فصار
مثبتا حالا نها اقسام الكلام على علم المضاف اليه اي علامة المضاف
اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او
تقديرا واما قيد من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه
بل لحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بعامة به لكن
اشتمل على اعم منه وما هو مشتبه به فيدخل في تعريفه المجرور بمن الجارة ونحو

وقد حصل من تتبع الحروف الجارة ان منها ما يختص بالاسم ومنها ما يختص بالفعل ومنها ما يشترك بينهما

وكفى بالله وكذا المضاف اليه بان اضافة اللفظية وان لم يكن داخلا في تعريفه
والمضاف اليه وهو مجرور ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه
حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقه او
حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها كيومئذ يومئذ ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المفرد
منسوب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا كمررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا
او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل قولنا مررت بزيد او مقدرا حال كون
ذلك المقدر مرادا من حيث العمل باقيا اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة و
ضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر
سوى لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير اي تقدير حرف الجر شرط ان يكون المضاف
اسما اذ لو كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف كمررت بزيد مجردا
اي منلخا عن تنوينه او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل اضافة
لان التنوين او النون دليل تمام ما هي فيه فلما اريد ان يمتزج الكلمتين مزجا
يجتنب به الاولى من الثنائية التعريف او التخصيص اذ تخفيف حذفوا من
الاولى علامة تمام الكلمة وتلوها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام
القوم حيث لم يسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل
للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصرح في المتن و
التصريح في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو بتقدير حرف
الجر لكنه لم يبين تعدد الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم يتعرض له شيء فيه
من سيار مصنفاته وقد تكلف بعضهم فان اضافة الصفة لا معمولها مثل ضارب زيد

الاضافة

المتن

زيد بتقدير لام تقوية للعامل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه
بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز
فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر
الوجه فكأنه قال من حيث الوجه فان قلت بهذا اي للحقيقة تخصيص فلم يصح ان
الاضافة لا تفيد الا التخفيف في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا
قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة فليست فايدة الاضافة الا التخفيف
في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير الحرف معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها
تفيد معنى المضاف تغريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون
المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير
صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها فاعلها او مفعولها
قبل الاضافة سواء لم تكن صفة كغلام زيد او كانت صفة ولكن غير مضافة الى معمولها
بل الى غيره كمضارع مصر وكريم البلد واحترز بقيد كونه غير صفة نحو ضارب زيد وحسن الوجه
وهي اي الاضافة المعنوية تفيد احد امرين اما تعريف المضاف فيما اي في المضاف اليه
عند جنس المضاف وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا
ظرفا له كغلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام ولا صادقا عليه ولا ظرفا فاضافة
الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف
الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير
المضاف اليه بان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف
المضاف وحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وهو ان كان ظرفا له فاضافة

بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما ما وكليت فهي اعم مطلقا كيوم الاحد
وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة فيها بمعنى اللام واما اخص من وجه فان
كان المضاف اليه اصلا فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة
خاتم الى الفضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير
من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة
الاختصاص الذي هو مدلول اللام فتوكل يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك
بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل ترتفع الاشكال عن كثير من الموارد
في الاضافة اللامية ولا يحتاج فيها الى تكاليف بعيدة مثل كل رجل وكل دار
وسواء كون الاضافة بمعنى في قليلا في استعمالهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة
بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت
فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع
بين المبتدأ والمبين قلنا كيف لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة
بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من ففي كثرة في كلامهم فالاولى
بها ان تجعل قسما على حدة كغلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي
خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم
وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف المضاف مع المضاف اليه للمعرفة
لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف
لان نسبة امر الى معين تستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير
لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين

معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية ا
المضاف فلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد
يستعمل لا لاشارة الى معين كما مر ولتقدم على التميم يسمى وذلك على خلاف
وضعه ويجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتها لا تفيد التعريف وان كانا
مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون المضاف اليه ضدا واحدا
يعرف بغير كتوكل عليك بالحي الذي لا يموت وكذلك اذا كان المضاف اليه
مثل اشتهر مماثلة في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل لي جاءني مثلك كان معرفة
اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا
اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة كغلام رجل فان التخصيص قليل
الشركة ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل و
غلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقل الشركة فيه وسرها
اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان
ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك
الاسم وان لم يكن معرفة فلحاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه
من التعريف عند الاضافة سواء كان خلوه في نفسه من غير تجريد او كان مع معرفة
جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة
لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعم وهو التعريف ولو اضيفت الى
المعرفة لكان تحصيلا للحاصل فيضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا
فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما نحو النجم والثريا والصعق

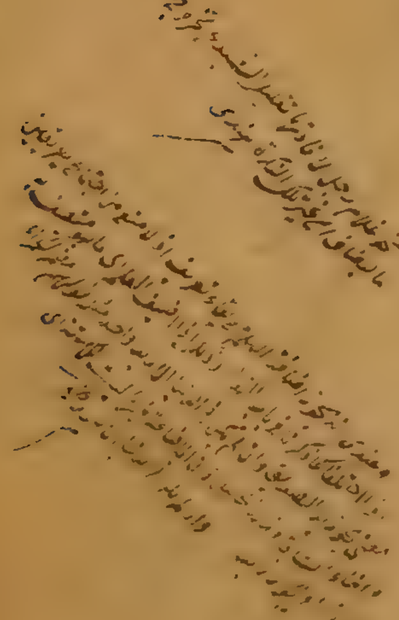

وابن عباس فی لزوم تعریف المعرف فبالهم جوزوا بهذا دون ذلک قلنا
ثم ان فی هذه الامثلة تعریف المعرف بل فیها زوال التعریف وهو التعریف الحاصل
بالام او الاضافة وحصول تعریف آخر وهو التعریف بالعلمیة فانها حین صارت
اعلاما لم یبق فیها الاشارة الی معلومیتها بالام او الاضافة فلا یلزم فیها تعریف
المعرف بل تبدیل تعریفه بتعریف وما اجازه الکوفیون من ترکیب الثلثة الاثواب
وشبهه من العدد المعرف بالمضاف الی معدوده کخمسة الدراهم ومائة الدینار
ضعیف قیاسا واستعمالا فما ثبت من الفصحاء من ترک اللام قال ذو
الرمة ثلث الاثافی والدیار البلقع واما ما جاء فی الحدیث من قول بلال
الیه بنار فعلی البدل دون الاضافة والاضافة اللفظیة علامتها ان یکون المضاف
صفة احترازا عما اذا لم یکن صفة کغلام زید مضافا الی معمولها احترازا عما اذا کان
مضافا الی غیر معمولها کمصارع البلد وکریم العصر مثل ضارب زید من قبل اضافة
اسم الفاعل الی معموله وحسن الوجه من قبل اضافة الصفة المشبهة الی فاعله ولا
الاضافة اللفظیة فایدة الا تخفیفا لا تنوینا ولا تخصیصا لکونها فی تقدیر
الانفصال فی اللفظ لا فی المعنی بان یسقط بعض المعانی عن ملاحظة العقل بازاء
ما یسقط من اللفظ بل المعنی علی ما کان علیه قبل الاضافة والتخفیف اللفظی اما
فی لفظ المضاف فقط بحذف التنوین حقیقة مثل ضارب زید او حکما مثل
حواج بیت الله او بحذف نونی التثنیة وهی مثل ضاربا زید وضاربو زید
واما فی لفظ المضاف الیه فقط بحذف الضمیر واستتاره فی الصفة کالقائم الغلام
کان الاصل القائم غلامه حذف الضمیر من غلامه واستتر فی القائم واضیف القائم الیه للتخفیف

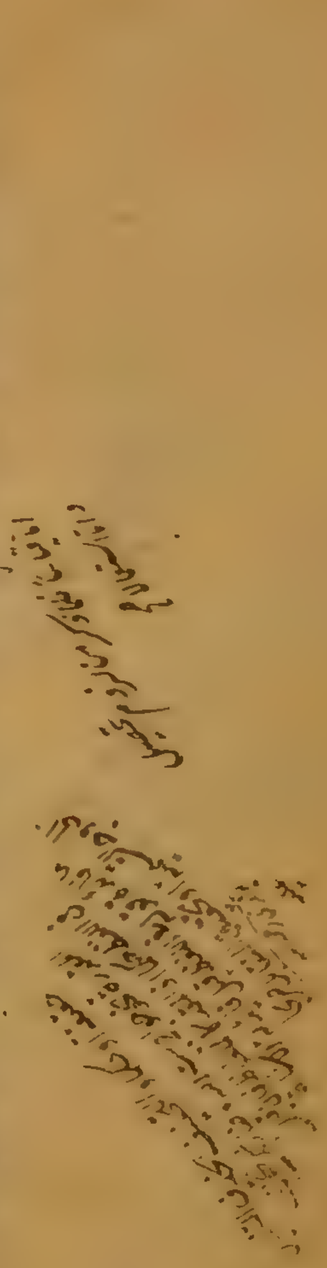



للتخفیف فی المضاف الیه فقط واما فی المضاف والمضاف الیه معا کزید قایم الغلام
اصله قایم غلامه فالتخفیف فی المضاف بحذف التنوین وفی المضاف الیه بحذف
الضمیر واستتاره فی الصفة ومن ثمة ای من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظیة
التخفیف وانتفاء کل واحد من التعریف والتخصیص جاز ترکیب مررت برجل
حسن الوجه باضافة صفة الی معمولها وجعلها صفة للنکرة من جهة انها لم تفد
تعریفا فجاز بها هذا الترکیب وامتنع مررت بزید حسن الوجه فلو افادت توینا
لم یجز الاول للزوم کون المعرفة صفة للنکرة وبجاز الثانی کون المعرفة
او صفة للمعرفة والمراد ان الاشارة الیه ثمة وهو مجموع معرفة مثلثة و
جوب افادة الاضافة اللفظیة التخفیف وانتفاء التعریف
وانتفاء التخصیص یلزم جواز الترکیب الاول وامتناع الثانی و
لا یلزم من ذلک ان یکون کل واحد من تلک الامور داخلا فی ذلک الا
الاستلزام بل یجوز ان یکون باعتبار بعضها فلا یرد انه لا دخل
فی ذلک الاستلزام لانتفاء التخصیص ومن جهة انها تفید
تخفیفا جاز ترکیب الضارب زید والضارب لزید لحصول
التخفیف بحذف النون وامتنع الضارب زید لعدم التخفیف
لان تنوین الضارب انما یسقط بالالف واللام لا للاضافة
ولا شک انه لا دخل لهذا التفریع لانتفاء التعریف
ولا لانتفاء التخصیص بل یکفی فیه وجوب التخفیف
فقط وعلی هذا کان انسب تقدیم هذا التفریع کما اخره

ترکیب صحیح

كعشرة لواحقة خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيدا
لأنه يوهم ان دخول لام التعريف انما بعد الاضافة فحصل التحقيق
بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب
المص عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخير اللام
المتقدمة حتما على الاضافة تحكم وادعاء مكابر للظاهر واما
وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها
فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فحصل الفصل باعتبار
العطف الواهب عبدها فهو باب الضارب زيد فكما لا يمتنع وجه
حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص رحمه الله عنه
بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدا يعني بهذا
القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به ما عرفت من امتناع
مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شيئا
مصادرة على المطلوب اللهم ان يقال المراد به انه ضعيف في
الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على
المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في
المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز حملا بهذا
التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها لاستباه دخول
بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا
تزجي خلفها اطفالها اى ممدوح الواهب المائة الطبي اى

اى البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد صفة للمائة او
بدل عنها او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدا
اى راعيها او عبد حقيقة باضافته بادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة
جمع عائذ اى حديثات النتاج حال من المائة يزجي بالزاي المعجمة و
الجيم على صيغة المعلوم المذكر اى يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها
منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول واطفالها مرفوع على انه
مفعول لم يسم فاعله وحصله الامر لا ينكشف الا بعد معرفة
حركة حرف الروي من القصيدة واما ان فاعيبه على الضارب
الرجل والضاربك فاجاب المص عنه بقوله واما جاز الضارب الرجل
يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين بلا
للام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة
وفيه وجهان احدهما رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه
الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفتين
باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فلا يقاس
عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع
ان القياس عدم جوازه كما عرفت وكذا الشبيه وهو الضارني و
الضاربه وغيرها فيمن قال يعني في قول من قال اى سيبويه و
اتباعه انه اى الضارب في الضاربك مضاف دون من قال انه غير
مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف

لانفصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه الى حمل حملا اى حملا
للمجعولية على ضاربك فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعنى جاز
وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن
اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا
اضافة ولم ينظروا الى تحقيق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم تحصل
التخفيف بالاضافة بل بفصل اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف
فى ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد
حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل محذوف التنوين
قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من
باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين فى ضاربك لاتصال الكاف
لا للاضافة انهما لو سقطت للاضافة كان ينبغى ان يتصور ذلك
اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال
ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد
ولن يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف
لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز اصل ضاربك ضاربك ياكاف
بالمتصل والتنوين ثم اضيف حذف التنوين وصار الضمير
المتصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل
الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل
مضافا الى مضمر متصل من اعتبار حذف تنوينها قبل الاضافة لا للاضافة

لسبعا فاعلا نصبه

لسبعا فاعلا

لاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد و
اعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب الاية الهجان وعبدها و
قوله والضارب الرجل والضاربك حملا على نظيرهما على الاجوبة عن
استدلالات الفراء على جواز الضارب حيا جانبا التصريح
على موافقة بعض الشارحين وذلك ان يجعل كل واحد منهما اشارة
الى مسئلة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى
قوله وضعف الواهب الاية الهجان وعبدها انه ضعيف عطف
المجرور على اللام على التى اضاف اليه صفة مصدرة باللام
لانه بتوسط العطف مثل الضارب زيد كما عرفت وانما حكم
عليه بالامتناع بلزوم الضعف لانه قد يحتمل فى المعطوف ما لا يحتمل
فى المعطوف عليه وح فيندفع ما فيه من توهم شائبة الصادرة
على المطلوب على تقدير الاول وارجاع كل من الصفتين الاخيرتين
الى مسئلة ظاهر ويتضمن الرد على الفراء فى الاستدلال بها ولا يضاف
موصوف الا صفة مع تاء التى المغلب بالتركيب الوصفى مثل الاقل
لكل من هيئتى التركيب الوصفى والاضافى معنى آخر لا يقوم
احدهما مقام الآخر وبهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الموصوف فلا
يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الكامل وجرد قطيفة بمعنى
قطيفة جرد خلافا للكوفية فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد
وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ورد على القاعدة الاولى

فتامل

وهو قولهم لايضاف الموصوف الى صفته مثل مسجد الجامع مع
وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان كل واحد من هذين التركيب
اضيف الموصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة
الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف فيها
موصوفها فلتنا هذا جواب بان مثل هذين التركيب متاول فمسجد الجامع متاول
بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت
مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت
فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف
وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائم مقامه محذوفا
عليه بمنزلة المضاف المقابلة فحينئذ المسجد اليه فيندفع الايراد
بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة المضاف وعلى هذا الكتاب صلوة
الاولى وبقلة الحمقاء متاول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الجزء
الاحمقاء على الاحتمالين المذكورين كما مر هذا تاويل من يرتكب في جانب الغربي
فانه لاشك ان المقصود توصيف الجانب بالغربي لا توصيف مكان
هو جانبه بهذا فلهم ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه
الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي عتر الجانب بالنسبة
اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على الثاني عرق الثانية وهو قولهم لا
يضاف الموصوف مثل جردة قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة
على الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه بانه متاول بانهم حذفوا قطيفة

وقد اضيف فيها موصوفها مثل جردة قطيفة جرد وثياب اخلاق

قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه
كونه صالحا لان يكون قطيفة وغير مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون
فضة وغيرا اضافوه الى جنسه الذي يختص به كما اضافوا خاتما الى فضة
فليس اضافة اليها من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها ليختص بها بل لتخصص
اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل امثاله للمضاف اليه في العموم
والخصوص الا وكلك المضاف اليه سواء كان اسما فان كليت واسد في الاعيان
والحيث وجنس ومنع في المعاني والاحداث او غير مشتركا فان بان متباينين
في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه
فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر
الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه
لغوا لا فائدة بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم
وعين الشيء فانه اي المضاف فيها يخصص اي يصير خاصا بسبب اضافته لا
المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء كان الاضافة التعريف والتخصيص
واعنية العين عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان
للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه
في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى
واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانه متاول
بجعل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد
كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم

بالاضافة التوضيح واللغز او ضح من الكلام غالبا واذا اضيف الاسم
الصحيح هو في عرف النحاة ما لبس في اخره حرف علة او الملحق به وبهما
آخره واوا وياء قبلها ساكن واما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد
لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون
مثلها بعد الحركات في الوقوع بعد الالف ولا يثقل عليها الحركة بعد السكونات
بخلافها في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل ثوني
ودارني في الصحيح وظبي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد
اختلف في اصلهما والاصل والصحيح ان الفتح اذا الاصل في الكلمة التي عامر في
واحد هو الحركة ليلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما بني
على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم
المضاف الى ياء المتكلم الفا ثبت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب
نحو عصاي ورحاي وهذيل حي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف ياء لكون ما قبل التحتية
ياء ساكنة كما في ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل حتى حيّ ولا تقلب الف التثنية كذلك مع
لالتباس المرفوع بغير سبب التقلب وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء وادغمت
في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمي اذا اضيف الى ياء المتكلم
واسقط النون للاضافة وادغمت الياء في الياء مسلمي وان كان آخره قلبت الواو
ياء لاجتماع الواو والياء والاول ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت
واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها انقلبت ياء ساكنة
يوجب بقاء الفتحة قبلها تغيرا فحركت بالحركة المناسبة فقيل مسلمي

واواه

مسلمي وان كانت قبل الياء او الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين
مسلمي وفي مصطفون مصطفي لخفة الفتحة او ضمت الياء اي ياء المتكلم في الصور
الثلث للساكنين اي لمذوم التقاء الساكنين ان لم يحرك واختير الفتح لخفته وآخر
الاسماء الستة التي مر البحث فيها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي اي ما لحال
في اخ واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي
وفي يد المحذوف لجعلها شيئا منتسبا واجاز المبرد فيها اخي وابي
بردّ لام الفعل فيها وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتعدّ في
ذلك بقول الشاعر وابي مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب
لتقارنهما لفظا ومعنى واجاب عنه المصنف في شرحه بان ذلك خلاف
القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المحمول اي الذي جمع اب فاصله
ابين سقطت النون في الاضافة فاجتمعت باء ان وادغمت الاولى في الثانية
فصار ابّ وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فقاتبين اصواتا بكين وقد بتنا
لابينا اي للاسمين وعلمين اصواتا بكين وقلن لنا آباءنا فداكم وتقول
اي امراة قائلة لامتناع الحمل المذكر حمي وهي بلا تاء المحذوف عند الاضافة
الى ياء المتكلم وانما فصلها عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيها في الشهور
ما يخالف مذهب الجمهور ان نقل عنهم بعضهم وكذلك الخلاف في الاسماء الاربعة
ويقال في فم في حال اضافة الى ياء المتكلم في بالرد والقلب والادغام
في الكثير اي استعمالا وفي بعضها اتباعا لهيم المعوض عن الواو عند قطعه عن
الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل

اخ وأب وحم وهن وفم بالحركات الثلث وكذا فتح الغاء افصح فيها
ان الضم والكسر وجاحم مثل يد فيقال هذا حم ورأيت حما وحما ومررت بحم وحمك مثل بث بالهمزة فيقال هذا حم وحمك و
رأيت حما وحماك ومررت بحم وحمك ومثل دم بالواو فيقال
هذا حمو وحموك ورأيت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك و
مثل حصا بالألف فيقال هذا حما وحماك ورأيت حما وحماك ومررت
بحما وحماك مطلقا اى جواز حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير
مقيد بحالتي الافراد والاضافة حتى هذه الوجوه فيه فى كل حال من حالتي
الافراد والاضافة وجاهن مثل يد مطلقا اى فى الافراد والاضافة
تقول هذه اهن ورأيت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورأيت هنك
ومررت بهنك وذو لا يضاف الا مضمرا آه وضع وصلة الى الوصف
باسماء الاجناس والتصريح بها جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ
كقوله تعالى انما يوف ذا الفضل الا من الناس ذو وه ولو قيل لا يضاف
الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكافة خص المضمر بالذكر لانه كان بعض تلك الاسماء
حكم خاص عند اضافته الى اياء المتكلم فنفى اضافة الى المضمر مطلقا نفيا لذلك الخصوص
بحكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اى ذو عن الاضافة لان جعله وصلة
الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها التوابع وسوغ تابع منقول من
الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي صحح على فواعل كالكاهل على كواهل والاد
بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدا

حدا بالخروج نحو ان وضرب وضرب لعدم كونها من افراد المحدود
كل ثان منحصر متى لوحظ مع سابقة كان فى الرتبة الثانية منه فدخل فيه التوابع
الثاني والثالث فصاعدا الملتبس باعراب سابقة اى اعراب من جنس
بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقة ناشئ كلاهما من جهة واحدة
شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان فى
الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع ناشئ منهما ناشئ
من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجئ المنسوب الى
زيد فى قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل
التوابع وخبر المبتدا وخبر كان وان واخواتها وثاني مفعولي ظننت واعطيت
وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل فى المبتدا وخبر
وان كان هو الابتداء اعني التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا من حيث
من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا فى المبتدا ومن حيث انه يقتضي مسندا
صار عاملا فى الخبر فليس لتفاعلهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه
يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عليه مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة
وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا وما خوذا عليه مفعوليه
فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر فى هذا التعريف
بالنسبة الى اللاحق والسابق من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة
او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال وبازيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان
لفظ كل فيها ليست فى وقتها لان التعريف انما يكون لحقيقة اى الجنس والجنس

وقوله باعراب سابقة يخرج الكل الاخير
المبتدا والثاني فى مفعولي ظننت واعطيت

لا للافراد و بالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل و
يوثان باعراب سابقة من جهة واحدة لكنه لما دخل كل عليه افاد صدق
المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر اخصار المحدود فيها للحد
ذكر غريبا فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص
عليه النعت تابع حسي تشاملا للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في
متبوعه اي يدل بهيئة التركيبية مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي
دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احترازا عن سائر التوابع
دلاية عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه او المعطوف في مثل
قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل قولك جاء القوم كلهم لدلالة
كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على
حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوصية مواد ها فلو جردت عن هذه المواد
كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد فقط لم تجد لها
دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة
والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها اي مادة كانت وفائدته
اي فائدة النعت غالبا تخصيص النكرة كرجل عالم او توضيح المعرفة
كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص او توضيح
نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الرحم نحو اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم او لمجرد التاكيد اذا الوحدة فيهم من الثناء فتفخيما فاكدت بالوحدة
ولما كانت غالب المواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق

مثل نفخة واحدة صح

الاشتقاق شرط في النعت حتى نحو لواغير المشتقات بالمشتق
و لم يمين بغداد مرضيا للمص رده بقوله ولا فصل اي ولا فرق بين
ان يكون النعت مشتقا وغيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وصفه
اي وصف غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع
والتعميم عموما اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي
يدل دايما على ان لذات ما نسبة الى قبيلة تميم وذي مال يدل دايما ان
لذات ما مصاحب مال او خصوصا في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع
على حصول معنى لذات ما وح يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك
وح لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي الرجل اي الكامل في الرجولية
مختار رجل ما باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان
يقع نعتا وفي مثل اتى رجل عندك لا يدل على هذا المعنى المثل فلا
يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان يدل على ذات مبهمة والرجل
على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات
المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل
على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن
اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اي بزيد
المشار اليه فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة
له وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف
النكرة المعرفة بالجملة الخبرية التي صح في حكم النكرة لان كل جملة التي لها محل

هذا صح

الاعراب يوتى باسم الفاعل وهو النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه كما
توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الآية
لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اخبره اي مقول فيه حقه ان
اي يستحق بان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى الملفوظ النكرة لان الرابط
نحو جاءني رجل ابوه قايم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية
بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم
وتوصف بحال الموصوف اي بحال قايمة به نحو مررت برجل حسن اذا
الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقة اي متعلق الموصوف يعني بصفة
اعتبارية يحصل بسبب متعلقة نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن
الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا قالا وان اي النعت بحال الموصوف يتبعه
اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة الاعراب
رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول
بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور او فعيل ايضا بمعنى مفعول
كرجل قتيل وامراة قتيل او كان صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة
والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الحركة الاعرابية
وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير يوجد منها في كل
تركيب اثنان وفي البعض من تلك الامور العشرة وهو ايضا حركة الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه به بعين ينظر الى

الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كالفعل وان كان مذكرا
او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير
والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا بغير الا
يؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل
يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم وبامرات
قايم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قايمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور
او معمورة داره او قايم او قايمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار
جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف
بحال الموصوف ايضا في الحقيقة البواقي كالفعل لان فاعله الضمير المستكن
فيه راجع الى الموصوف والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية
والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في الجمع المؤنث ويؤنث في الواحد
المؤنث ولذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين و
بامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في
الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن
فلم خصصت الاثنين بحذف الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان
نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف
الاول يتبعه في العوامل العشرة وكان الاخير جرى مشابهة للفعل في الحركة
البواقي عن معنى التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف
الاثنين فانه لما حكم عليه بالتبعية في الحركة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم

التبعية بخلاف الوصف الثاني فانه غير مضبوط بل بين ضابط عدم تبعيته لكونه
كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثم اي
من اجل كون الوصف الثاني في المحة البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد
غلامه كما حسن ايضاً يقعد غلامه وحسن ايضاً قاعدة غلامه
لأن الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن يقعد غلامه وضعف قام
رجل قاعدون غلامه لانه بمنزلة يقعدون غلامه والحاق علامة التثنية
والجمع في الفعل المسند الى ظاهر مما ضعيف ويجوز مع غير حسن
وضعف تقعود غلامه وان كان تقعود جمعاً ايضا كقاعدون لابيك اذا
كررت الكلام لان الفعل لا يكرر فلم يكن تقعود غلامه مثل تقعودون
غلامه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو من الكلمة الى
الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبراً مقدماً على المبتدأ
والمضمر لا يوصف لأن ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا
حاجة بهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغايب وعلى الوصف الموضح الوصف
المادح والذام وغيرهما طرداً ولا يوصف لأنه ليس في المضمر معنى الوصفية
وهو الدلالة على قيام المعنى بالذات لأنه يدل على الذات لا على قيامه معنى بها و
كأنه لم يقع في بعض النسخ قوله لا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضي
وقال نذكر المصنف انه لا يوصف بالمضمر لانه تبين ذلك بقوله والموصوف احض
او مساو الى الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والعلومية من
من الصفة بيّن اعرف منها لأنه المقصود الاصلي فيجب ان يكون الحمل

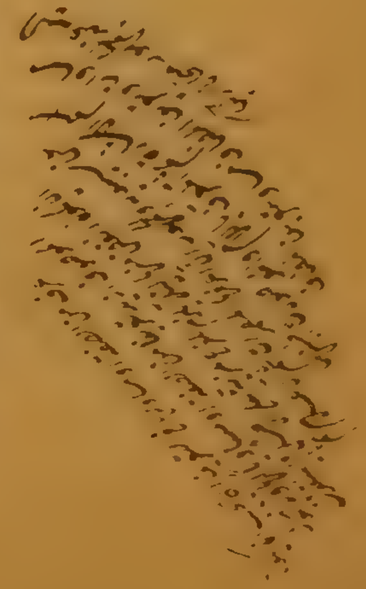

الحمل عن الصفة في التعريف او مساوياً بها لأنها انه لو لم يكن اكمل منها فلا
اقل من ان يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان
اعرف منها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارات ثم المعرف باللام
والموصولات فبينهما مساوات ومن ثم اي ومن اجل ان الموصوف
احض او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي بذي اللام الآخر او
الموصول فانه ايضاً مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما من المساوات في التعريف
نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف
الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس
او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لأن تعريف المضاف
مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين
سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها احض من ذي اللام فلو وقع احض
نعتا لغير احض فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم
وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع
ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف الى احدهما لكن
الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لتباين الجنس فاذا اريد
رفعه لا يتصور بمثله لا بهامه ولا يليق بالمضاف لكمال التعريف من المضاف
اليه لأنه كالاستعارة من المستغني للمحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتبينه
في نفسه وحمل الموصول عليه لأنه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي
كرم اي الكريم ومن ثم اي ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذي اللام

لرفع الابهام بيان الجنس فصف مررت بهذا الابيض لأنه لا يتبين
بجنس المبهم لان الأبيض عام لا يخص الجنس دون جنس وحسن مررت
بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان بل رجل العطف بيان
بالحرف تابع مقصود اى قصد نسبته الى شئ او نسبة شئ اليه بالنسبة الواقعة فى
الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اى
كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو
جاءنى زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجئ الواقعة فى
الكلام كما ان نسبة المجئ اليه مقصودة كذلك نسبة المجئ الى زيد الذى هو متبوعه ايضا
مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها
غير مقصودة بالنسبة بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز
عن البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف
بلا واو ولكن وأم وأو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع
والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد يكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لم
يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كما
على المتبوع من غير استدلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه تلك
الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بعد اللفظ وتمام الحد باذكره
جمعا ومنعا اورد لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اى بين ذلك
التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتى تفصيلها فى قسم الحروف
ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين

تابع صح

وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحرف قد يتوسط بين الصفة وموصوفها نحو
زيد العالم وان عمرا والبشير فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كان عمرا
والبشير فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كان عمرا والبشير لهما جهتان
احداهما كونها صفة لزيد بانه لتبعية المعطوف عليه وآخرهما كونها معطوفة على
الصفة المقدمة تابعا لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها
تتوسط بينها وبين متبوعها احد الحروف العشرة لانها صفة لزيد تتوسط
بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين
لا يلزم ان يكون لعطف الشئ على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه
لدخل من الصفة من جهتها الاولى فى حد المعطوف وهى من بين الصفة ليست معطوفة
فلم يبق مانعا وقيل قد يجوز الزمخشرى وقوع الواو بين الموصوف والصفة
لتأكيد التصوق فى مواضع عديدة من الكشاف وحكم المفصل فى شرح المفصل
فى مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية
الا ولها منذرون صفة لقرية ولو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل وصف الصفة
ونعت المضاف فانى امثال الكافية ان مثل جاءنى زيد العالم والعاقل تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه احد حروف العشرة وليس بعطف على الجميع وانما هو واقع
على ما كان عليه فى الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف
لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفة مع انه
ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحرف المتوسط بينهما عاطفة لدلالتها
فيها على ما يدل عليه غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك فنفى جعلها غير عاطفة فى

الصفات عاطفة في غير هذا الكتاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه اذا
عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا لا المنفصل
اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به
لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله عنه من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء
من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاذا
كد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان جزءا منفصل
من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال
ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعنوي حكم المعطوف عليه
فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير
منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن الجزء لفظا وكذا ان كان متصلا
منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن الجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل نحو
ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين
المضمر المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه نحو تركه ان يترك التاكيد لان ذلك
الكلام بوجود الفصل بين المضمر المرفوع المتصل يحسن الاستغناء برتبة ترك التاكيد سواء
كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد وبعده كقولك
ما شركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف
لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بمنفصل مع الفصل كقولك فعلوا هم
انفسهم والفاعون وقد لا يؤكد والامر ان شائعان وهذا على ان
مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف

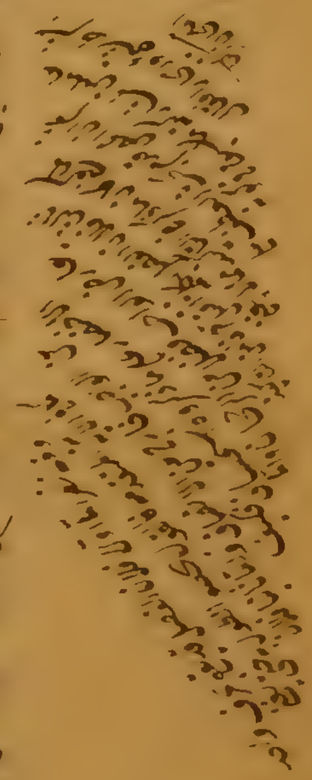

العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزون بلا قبح و
واو العطف على المضمر المجرور اذا فصل حرف كان او اسما لان اتصال
الضمير المجرور بحاجة اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم
يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف
عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما
يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم عطف عليه كما على المرفوع المتصل
وفيه استعارة المرفوع لمذلة ولا يكتفى بالفصل لان الفصل للاختصاص
فيحب لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدم لا تتصور له اثر فكيف يكتفى به
فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين
زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجوه بالاول والثاني كالدم
مني بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى متعدد وقيل
جره بالثاني كما في الحرف الذي في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه مبني
لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز
عندهم تركها اضطرارا واجازه الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة
مستدلين بالاثار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو
جاء في كلهم والابدال منه نحو اعجبني جاءك من غير شرط تقدم التاكيد
بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في مررت بك نفسك والابدال
منه نحو اعجبت بك جاءك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول
الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الامر اعادة الجار قلنا التاكيد

بعض المؤكد والبدل في الاغلب ما كان المتبوع وبعضه او متعلقه والغلبة
قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما
وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف
العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه وتتخلل بينهما الواو فلا بد فيه من تحصيل مناسبة
بينهما بتأكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع بالعاطف الجار في الجر والخروج المتصل
المرفوع عن صراحة الاتصال وينائب المعطوف عليه بتأكيده بالمنفصل وقوى
مناسبة الجر و بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف حكم المعطوف عليه فيما
يجوز له ويمتنع من الأحوال العارضة له نظرا الى ما قبل الشرط ان لا يكون ما يقتضيها
مقتضيا في المعطوف وانما قلنا في الأحوال العارضة له نظرا الى ما قبل احترازا عن الاحوال
الغير العارضة من حيث نفسها كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان
المعطوف يخالف في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها مقتضيا له
المعطوف احترازا عن قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث
تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود
في المعطوف واما ضرب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي
رب شاة وسخلة لها او محمول على تكرارة الغير كقوله رجلا عالما ورجلا
رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة
له بالنظر الى تقوم غير وان المعطوف مثل المعطوف عليه فلهذا وجب بناء المعطوف
في يا زيد وعمرو لأن ضم زيد بالنظر الى آخر النداء وان كونه مفردا معرفة في
نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في مثل يا زيد وعبد الله

كان ح

عبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف
ومن ثم اي ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز لا زيد يقوم الا قاما
ولا واهب عمرو الا الرفع في واهب او نصب او خفض لكان معطوفا عليها فيكون خبرا من زيد وهو ممتنع لخلوه من الضمير الواقع في المعطوف عليه العايد الى
المبتدا فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما والمبتدا وهو عمرو ويكون من
قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه وقد كان لقايل ان يقول بهذه
القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه يعود
الى الموصول فيغضب معطوف عليه وليس فيه ذلك الضمير فاجاب المصنف بقوله
واما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لأنها الفاء في بعد التركيب فاء
السببية اي فاء لها سببية الى السببية بان يكون معناها السببية للعطف
ظاهرا ونقضا على تلك القاعدة او يكون معناه السببية مع العطف كلتاهما جعل بعليتان
بجعل واحدة ليكتفي بالقرينة في الاولى والمعنى الذي يطير فيغضب زيد الذباب اذ يفهم منها
سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد سببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه
ضمير الذي يطير فيغضب زيد يطير انه الذباب او العطف اي وقع العطف بناء على وجود
علة بان عطف بسبب ما معلولها بعاطف واحد وقال بعض الشارحين الذباب
الاظهر عندي ان العطف فيها محمول على معناه اللغوي اي اما له الآتيين خوان كانا
بان يجعلا معمولين واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي
لان معمولي عامل واحد فانه جايز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا واكرم خالدا او على اكثر
من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه محلقين اي غير متحدين بان يكون كل غير الآخر وذلك

وفي تركيب صح

يم صح

وتقابل ان يكون الرفع كذا
كذا ان يكون عمرو والنصب
الفعل الخاص بزيد
اذ ظاهر ان يقدر اذا جاز فيه
لكان ضمير عن زيد وهو ممتنع
الضمير الواقع في المعطوف عليه العايد
الى المبتدا ما الذي كان

لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب زيد عمرو وبكر خالدا من عطف النسق مع انه ليس منه
لعدم تقدر العامل فيه هو الاول والثاني تاكيد له وذلك لعطف كما وقع في قولهم
ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرء تحسبين امرأ ونار توقد
بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جايزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة
لان الحرف الواحد لم يجز ان تقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه
يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يؤول الا الاشارة
الواردة عليه ولا يقتصر على صورة السماع بل يقيسها وغيرها وعدم جواز ذلك
العطف مع خلاف الفراء جار في جميع الموارد عند الجمهور الا في نحو قولنا زيد وعمرو
وان في الدار زيد والحجرة عمرو وفي الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المعطوف
او المعطوف عليه كما مر واقتصر والجواز على صورة السماع لان ما خالف
القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة
في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
اعرابا نحو قوله تعالى يريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة
كما جاء في بعض القراءات اي عرض الاخرة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في حاله
وشانه هذا السماع في يجعل حاله ثابتا مقررا عنده في نسبة اي شيء كونه منسوبا
او منسوبا اليه فثبت عنده وتحقق ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة
هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالتجوز
الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيدا وضرب زيدا ولدفع
ظن السامع بجواز ان في المنسوب نحو قولك زيد قتل قتيل دفعا لتوهم السامع

اذا العامل صح
مرة

ان مع ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب ح ايضا تكرير اللفظ حتى
لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه رجا ينسب الفعل
الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه
فيجب ح تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب زيد هو لا
من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي
التاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه في شمول المتبوع
افراده فعلم ان التاكيد في الفعل المنسوب اليه في شموله
لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع ان مراد النسبة
الى بعضها فيندفع بهذا الوهم بذكر كل واجمع واخواتها وكلا ما وثلاثتهم
واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا
فنقول فرع المتن الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله
يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما واما الصفة فلانها وضعت
على ان في متبوعها وافادة توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع
واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر المتبوع وحقيقة لكن لا في
النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره الشارح اي التاكيد لفظي او معنوي
اي اللفظ لخصوص تكرير اللفظ ومعنوي اي منسوب الى المعنى لخصوص ما لا يحفظ
من المعنى فالتاكيد اللفظي منه تكرير اللفظ الاول او مرادفه حقيقة
نحو جاء زيد زيد او حكما كقولك ضربت انت وضربت انا فان ضمير المتكلم
وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لا يجوز

الصفة

ومعنوي

تكرير متصلا او مجرى التكرير مطلقا للتكرير الذى هو تاكيد الاصطلاحى
فى الالفاظ كلها احادا او افعالا او حرفا او جملا او مركبات تقييدية او
غير ذلك والابدار جاع الضمير الى التاكيد اللفظى الاصطلاحى وتقييض
الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ
مخصوصة كالتاكيد والتاكيد المعنوى مختص بالفاظ مخصوصة اى معدودة
محدودة وهى نفس وعين وكلا بهما وكلها واجمع واكتع وابتع وابصع
بالصاد المهملة وقيل بالضاد والعين المعجمة قيل لامعنى لهذه الكلمات الثلاث
فى حال الافراد مثل حسن وبسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اى تام
وابصع بالمهملة من بصع العرق اى سال وبالمعجمة من بضع اى روى او
ابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبة
خفية بين هذه المعانى ومعنا ها التاكيد بالكامل الصادق قالوا ولان النفس
والعين يجمعان اى يجمعان على الواحد والمثنى والمجموع والذكر والمونث تاكيدا
صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلافهما تميز بها العايد الى المتبوع المؤكد نحو
نفس الذكر الواحد ونفساها المونث الواحدة ونفساهما افرادا وصيغة الجمع
فى تثنية الذكر والمونث وعن بعض العرب نفاها وعيناها وانفسهم
جمع الذكر العاقل انفسهن فى جمع المونث العاقل وغير العاقل على الذكر والمونث
لما سمى النفس والعين اولين تغليبا كما يقرن بسمى الثالث ثانيا للمثنى
مثل كلاهما للذكر وكلتا بهما للمونث والباقى بعد الثلاثة للذكور تغليب المثنى
مفردا او جمعا باختلاف الضمير العايد الى المتبوع المؤكد فى كلهم نحو قرات الكتاب

كلاهما

اجمع جمع

الكتاب كله وكلها ونحو قرات الصحيفة كلها وكلهن وكلتهما وكلتيهما
نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ فى الكلمات الثلاث اجمع واكتع
وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول فى المذكر الواحد وجمعا فى المونث الواحدة
والمثنى وجمع تاويل الجماعة واجمعون فى جمع المذكر وجمع فى جمع المونث وكذا اكتع كتعاء اكتعون
كتع وابتع بتعاء ابتعون وبتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يوكد بكل
واجمع الا واجزاء المفرد اذا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه
ولا حاجة الى ذكر الاخير اذ لان الكلى مالم يلاحظ افراده مجتمعة لم تصر اجزاؤه
تاكيد بكل واجمع وجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح اخبار اتهاما كاجزاء
القوم او حكما كاجزاء العبد لتكون فى التاكيد بكل واجمع فايدة مثل اكرمت القوم
كلهم واشتريت العبد كله فان العبد يتجزى فى الاشتراء فيتصور تاكيد بكل بعد
الاشتراء بخلاف جاء كل العبد صح افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما فى حكم
المجى واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اى
اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين
مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيد بمنفصل وهو
انت اذ لولا ذلك للابتس التاكيد بالفاعل اذ اوقع تاكيدا للمستكن فى
زيد اكرمنى هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن فى اكرمنى بقوله
هو ويقال زيد اكرمنى نفسه لالتبس نفسه الذى هو التاكيد بالفاعل ولا وقع
الالتباس فى نحو الصورة اجرى بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع
لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل

زيد

واشتريت العبد فانه يصح اخبار اجزائه بالنسبة الى البعض
والافعال كالاشتراء والبيع دون بعض الافعال كالاكل والشرب
كما ان اجزاء زيد لا تفترق بالنسبة الى الحكم التى تكلم فى تاكيد
باعتبار مدلوله فى الحال فلا ينظر الى افادة الكل الحالة

نحو شربك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز
تاكيد المرفوع المتصل بالنفس والعين بلا تاكيد منفصل نحو انت نفسك
فانه يعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل كل
واجمع بلا تاكيد منفصل نحو القوم جاؤني كلهم او اجمعون لعدم التباس
التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس
والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواه بفتح التاء والتشديد وفتح
الهمزة على ما هو المشهور للجمع يعني يستعمل هذه الكلمات الاربعة بتبعية
لا بالاصالة لكونه اذل منها على المقصود وهو التبعية فلا يقال جاءني اكتع وحده
على انه اسم جمع لو اجتمعت معه وذكر بل اي ذكر اكتع مع اخويه ودونه اي اذل
ذكرا جمع ضعيف لعدم ظهوره ولانها على الجمعية وللزوم ذكر ما من شانه
التبعية بدون الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي يقصد
النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي
لا تكون النسبة المقصودة المتبوع ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل
يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب
اليه سببا او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت اخاك واحترز بقوله
مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان
لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله
دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب
اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف بيك لان المتبوع مقصود ابتداء

ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى
فان بدا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الاشمال نحو اعجبني زيد فان زيدا
بدل من قبيل احد قسمين نسبت ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة
الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام فما نسب
اليه نفيا نسبة القيام بعينه الى مقصودة وكذا ان اثباتا فصدق على انه تابع
مقصود بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة المأخوذة في الحد اعم
من ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد نسبته الى شيء
نفيا نسبة الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني وهو اي البدل انواع
اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل
هو البعض المبدل منه فالاضافة فيهما كخاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل مشتمل
عليه المبدل منه غالبا من اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه
نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال
فيه وبدل الغلط اي بدل نسب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من
قبيل اضافة المسبب الى السبب لا دنى ملابسة فالاول اي بدل الكل
مدلوله مدلول الاول من حيث ان ذاتا ما لا ذهنا متحدان مفهوما اما ليكون
مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما
متحدان ذاتا فان الذات قد تعرض عنها وانما الآن لم يظهر فرق جلي
بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل اي عطف البيان الا بدل
الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة

دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان غير المبين فيكون المقصود
هو الاول فالجواب انا لانم ان المقصود من بدل الكل هو الثاني في نحو قام
لا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم
لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل اراد وا انه ليس مقصودا اصليا
والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد
الى الاخ وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وح يكون
التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بدل التو
فالفرق تلام والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت
زيدا رأسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول منه
ملابسة بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو
اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء ان يكون زيد معجبا باعتبار صفاته وتبين
لا باعتبارها وتبين نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الاعجاب
الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه نحو ضربت زيدا احمارا
وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في
صحتها الكتابة غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرها اي يكون تلك الملابسة
بغير كون المبدل كل المبدل منه او جزؤه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه
جزء من البدل ويكون ابدال منه بناء على الملابسة نحو نظرت
الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزء من فلكه بل مركوز فيه مناقشة
في المثال ويمكن ان يورد لمثاله شلرائيت درجة الاسد بدنه فانه يجاب

طيبة

ويكون ان الابدال البدل منه ح

محال لهذه الثلثة فيه فان البعض عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل
هذا البدل قسما خامسا ولم يسم بدل الكل من البعض لقلته وندرته
بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والمرجع
اي بدل الغلط ان قصد اي يكون بان تقصد انت اليه اي الى البدل من
غير اعتبار ملابسة بينها بعد ان غلطت بغيره اي غير البدل وهو المبدل
منه معرفتين نحو ضربت زيدا اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك
ومختلفين نحو بالناصية كاذبة وجاءني رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلا
من معرفة فالثنت اي نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود الا نقض من
غير المقصود من كل وجه فانوا في بصفة كاشفة عما في المبدل منه من نقض النكارة مثل
بالناصية ناصية كاذبة ويكون ان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين
نحو الذي رأيتهم ايام وخلتين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا
اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا لان
المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة على الظاهر فلو ابدل الظاهر عنهما
بدل الكل يلزم ان يكون المقصود اقل من غير المقصود مع كون مدلوليهما
واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المبدل فيها منفرد
اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول يقال اشتريت نصف
واشتريتني نصفي واعجبني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني
الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة
توضيح منبوعه احترز به عن البدل او العطف بالحرف والتأكيد ولا يلزم من ذلك

ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يكون من احتمالهما
لم يحصل من احدهما عام الآخر او فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل قسم
بالله ابو حفص عمر فان اباحفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي
عمر عطف بيان له وقصته انه لما احتضر ابو بكر رضي الله عنه قال ان اهلي
بعيد وانى على ناقة ذهبراء عجفاء تقبأ واستحملها فنظنه كاذبا فلم يحملها فا
فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو على
خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مستها من نقب ولا برعفر
له اللهم ان كان فيخبر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان
فيخبر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع من راحلتك
فوضع فاذا هي ناقة عجفاء فحملة بعيره وزوده وكساه وفصله اي فرد من
البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك
البكري بشر فان قوله بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل
بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التا
بشر وهو غير جايز كما ذكرنا فيما سبق في الضارب زيد واخر عليه
الطير بترتبه وقوعا وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلنا بمعنى
المصير والا فهو حال وقوله ترتبه حال من الطير ان كان فاعلا للطبه
وان كان مبتداء فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع
واقع حال من فاعل ترتبه اي واقع حوله مترتبة لازناق روحه لان
لانسان ما دام به رمق فان الطير لا يقربه واما الفرق المعنوي

المعنوي بينهما فقد تقدم فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك
البكري بشر كل كلام اضيف اليه ما عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه
الصفة المعرف باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم
من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان
بدلا كما تقول الصورة الذاهبة ايها فانك تقول يا غلام زيد وزيدا
بالنون مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف
بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول واضح افيد النبي
اي سهم المنبي وهذا الحد لا يتجه الا لمن يعرف المنبي عن الاعلام ولم يعرف
الاسم المنبي اذا لو لم يعرف فربما كان تعريفا للمنبي بالمنبي لانه ذكر في حد المنبي لفظ
المنبي ما مناسب اي اسم مناسب معنى الاصل وهو الجزء الفعل والفعل الماضي والاثر غير
اللام والمراد بالشابهة المشابهة المعنوية وهي توقف المعرب بهو هذه المشابهة ولقد فصل
صاحب المفصل هذه المشابهة بانها اما تتضمن معنى المبني الاصل مثل اين فانه
يتضمن معنى همزة الاستفهام او شبهه كما بينهما فانها شابهت الحروف في
الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع
انزل او مشاكلته للواقع موقعه كغاق او وقوعه موقع ما اشبهه كالمضارع
المصروف فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحرف في الخواء عن
او اضافته اليه كقوله من ذباب بوزيد فمن قرأ بالفتح اوقع غير مركب
مع غيره ما وجه تحقق عامل فعلي المضاف من المركبات الاضافية للاوقوعه
كغلام زيد وغلام بكر مبني والمضاف المعرب دال كان المبني مقابلا للمعرب و

وانما قلنا في العرب لان التركيب وعدم المشابهة بمبني الاصل كان المبنيات
انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط
فكلمة او هنا مانعة الخلو واما اختلف بترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريف
المعرب والمبني نقديما وتاخيرا لاشارة الى تقديم ما هو مفهومه او جودي
لشرفه والغاية اي التقاء المبني من حيث حركات او آخره وسكونها
عند البصرية ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما
الكوفيون فيذكرون التقاء المبني للعرب بالكلية والمراد ان الحركات
والكلمات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لان
هذه الالقاب لا يعبر بها البصريون الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها
على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال باب الضم
رفعا والفتح نصبا والكسرة جرا وعلى غير ما يقال الراء في رجل مثلا
مفتوحة والجيم مضمومة وحكم اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف
آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره
لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرؤ ومن يزد ومن اي المبني و
انما بنيت باعتبار اجزاء المضمرات واسماء الاشارة والموصول
والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال
لا على الافعال لتصدير بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء
الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست
بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان اسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها

منها من علة بناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة
فلا بد عند ذلك من علتين آخريين احديهما علة على الحركة فان اصل
البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها لما اخيرت دون اخواتها
المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم او مخاطب من حيث انه
مخاطب ينوجه اليه الخطاب وقيل المراد من المتكلم المتكلم به وهو ما وضع من المخاطب
مخاطب به فان انا موضوع لمن تكلم به وانت ونحوه لمن خوطب به وخرج بهذا القيد لفظ
المتكلم والمخاطب فان اسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او
غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد اسماء الظاهرة وان كانت موضوعة
للغائب الذي تقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد
بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد
غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيدا وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم
مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ
بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم
من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى
ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميت دل على ان ثمة مورثا فكانه تقدم ذكره معنى
واما تقدم الحكمي فانما جاز في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره
قصد التفخيم القصة بذكرها لتهيئ النفس وتوجهها مع التشويق ثم تفسيرها فيكون
ذلك ابلغ من ذكره ولا شيء اوقع في حكم العاديات الا الحديث المتقدم
المفهوم نيك وبان مخالفك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد ومررت به رجلا وهو اي المضمر

بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل كما ذكرنا مثالهما هو كالمضمر الظاهر سواء
كان مجاورا كالمثال خوما انت منطلق عند الجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت
الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامل الذى قبله ليتصل به
ويكون كالجزء منه وهو اى المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب
ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاول اى المرفوع للفاعل
كل واحد منهما قسمان متصل لان الاصل في المتصل لما منع من الاتصال والثاني
اى الضمير المجرور متصل قطعا لانه لا مانع فيه من الاتصال الذى هو الاصل
وضعف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى قد ذكر اى المضمر اقوال المرفوع
المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل المنفصل والمجرور المتصل النوع الاول

المعلوم للماضي وضربت على صيغة
المتكلم الواحد المجهول الماضي

يعني المرفوع المتصل فضربت صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي للاثنين او لهما اذا
ضربنا صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي وضربن على صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي وانا
بدء بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغايب لانه دون الكل و
صورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربتن ضرب
ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلامة القياس المجهول والنوع الثاني اى المرفوع
المتصل انا اي من انا لحق انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن
والضمير في انت انا انتن هو انا انتم فالالف لواحق دالة على احوال المسمى
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث المنصوب

القسم

المتصل وهو قسمان الاول المتصل بالفعل كضربني ضربنا ضربك
ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربها ضربهما ضربهم ضربهما ضربهن و



القسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو اني انا انك انتما انكم انك انكما انكن انه
انا انهن والنوع الرابع اى المنصوب المنفصل اياي اياانا اياك اياكما
اياكم اياك اياكما اياكن اياه اياها اياهما اياهم اياهما اياهن وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار
ان الضمير هو اياء واللواحق للدلالة على المتكلم والمخاطب والغيبة والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس على مثال المتصل
بالاسم وهي مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك غلامكما غلامكم
غلامك غلامكما غلامكن غلامه غلامها غلامهما غلامهم غلامها غلامهما
غلامهن والفرق بين المتصل بالاسم والمتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك غلامكما غلامكم
غلامك غلامكما غلامكن غلامه غلامها غلامهما غلامهم غلامها غلامهما غلامهن
ان كاف المتصل بالاسم في غلامك غلامكما غلامكم غلامك غلامكما غلامكن غلامه
غلامها غلامهما غلامهم غلامها غلامهما غلامهن للاضافة وكاف المتصل بالحرف
في لكما لكم لك لكما لكن له لها لهما لهم لها لهما لهن للخطاب فضمير
المتكلم فضمير المخاطب فضمير الغايب ثم التثنية ثم الجمع ثم التذكير ثم التانيث
ثم الخفة ثم الثقل ثم الاصالة ثم الزيادة ثم الاتصال ثم الانفصال ثم الاعراب ثم البناء

ناقص

ناقص

ويكون صح

الفصل

الفصل صح

الوضع

باب

شيء فيما بقي ويدل على ما مضى من التخريج وكون هذا الاستثناء يسوغ في جميع الصيغ
بل في الماضي للعايب الا ذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو ما ضرب زيد الا
فان التاء علامة التأنيث للضمير المرفوع اذا لم يجتمع مع الفعل الظاهر نحو ما ضربت
هند وفي المضارع يجب مطلقا سواء كان واحدا او فوق الواحد نحو ما تضرب
امرأة نحو ما تضرب وتضربان وما تضرب هند نحو ما تضرب وتضربان
والغايبة اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب
وفي الصفة مطلقا سواء كانت بسم فاعل او فعول او صفة مشبهة او افعل
التفضيل وسواء كانت مفردا او مثنى او مجموعا ذكرا او مؤنثا اذا لم يكن
مسندا الى الظاهر نحو قايم لهندان قاعدتان زيد ضارب وهند ضاربة وللزيدان قايما
والزيدون قاعدون والهندان ضاربتان والهندات ضاربات وليست
الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانهما تنقلبان ياء في النصب و
الجر والضمايم لا يتغير من حالها الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير و
انما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع
فلو كانت ضمايره لا يتغير لا ترى ان الياء في تضربين والنون في تضربن والواو
في يضربون والالف في يضربان لا يتغير فيهما اي الالف والواو في الصفة حرف
التثنية والجمع وليسا بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او
منصوبا بالاجل شيء الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضمايم على الاختصار
والمتصل اختصر فتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر الاتصال بالتقديم
اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما

انما يكون باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي
الاتصال ويتركه يفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف
عامله لا يوجد ما يتصل به او يكون العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال التلفظ
بالمعنى او يكون عاملا حرفا والضمير المعمول مرفوع اذ النصب المرفوع لا يتصل بالحرف
لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انتني وانتك او يكونه اي كون الضمير
مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي له اي تلك الصفة كائنة
له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس على بعض التصورات كما اذا قلت
زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب
زيد او عمرو قبل المبادرة انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر خلاف ما اذا قيل
ضاربه هو فانه ينفصل الضمير عما خلاف الظاهر فيسلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر
وهو زيد ولا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض التصورات
عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب. واما قال من هي له لما هي له كما هو الظاهر ليكون
اشمل انتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل
حاضر مثال الفصل لغرض وهو التخصيص بهما واياك والشر مثال الحذف
العامل المعنوي اي اتقي نفسك والشر اما زيد مثال كون العامل معنويا وما انت
قايما مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه الصفة
جرت بغير من هي له فانه اسند اليه الضاربة هي هند زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة
لهند حيث قام الضرب بها وما يقبح ذلك اذا كان هي فاعلا تاكيدا او الا كان داخلا في حيز
الفصل لغرض التاكيد وكذلك تاكيد لازم للفاعل بدليل لحن الزيدون ضاربوهم لحن وروي عن الزج

ضارهم نحن وعلى هذا يكون فاعلًا كما قال وختار بالتمثيل صورة ملابس فيها لتثبت
الحكم في صورة اللبس بالطريق الأولى واذا جمع الضميران وسبق احدهما نونًا احترز
عن نحو اكرمتك اذا المرفوع كالجزء من الفعل ولما لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير
اصلا يجب اتصاله وان كانا تقديرا جتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما الضميرين
عرف بان الاخر احترازا عما اذا وصلت وبنحو اعطانيها اياها حيث يجب الانفصال في الثاني
فيما هو كالكلمة الواحدة للاحتراز عن تعديم احدالمتلازمين عن غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي هو عرف على
الآخر احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله ليتقدم المحكم
في تأخير الكلام ولا يحوج طرحه في اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه
تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتكه ك فلك الخيار في الاختيار في الضمير كما ثبت
اورده متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بها بفصله وان كان منفصلا
ونحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا بالجر الاول بالاضافة و
نصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم
الاعتداد بالفصل بالمتصل وذلك الفصل نحو ضربه بي اياك للاعتداد بالفصل والا
اي وان لم يكن احدهما اعرف او يكون وكان ما قدمته فهو اي الضمير الثاني من كل من
التقديرين منفصل اما على التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح بلا مرجح في تقديم احد
المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة واما على تقدير الثاني فلكراهتهم تقديم الاخص
على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة كواعطيته اياه مثال عالم يكن احدهما اعرف وكلا
ضمير غائبين او اعطيتنيه اياك مثال ما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب
وكان ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضمير الاتصال

بالفصل او يتصل وان
شئت اوردته منفصلا
نحو اعطيتك اياه او اياها وان شئت
صح

كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لان كان في الاصل خبر المبتدا وجب ان يكون
خبر المبتدا ضميرا منفصلا لان علامة معنوي وجب ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو
كان زيد قائما وكنته لانه شبه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال
ففي شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جايز الاتصال
كمن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاثر
في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا كقولك ما بعد لولا مبتدا بحذوف الخبر تقول لولا
انت اي احرجه بيني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا
هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاكثر
بالسبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى آخرها كما ذكر غير ان الاسلوب بينهما
الزم بضرورة وكذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد سي كقولك
ما بعدي فانك تقول عيت الى آخره وجاء في بعض اللغات لولاك
وعساك الى آخرها فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع
موضع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما يقول ما انا كانت
فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى
ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف مجرور واقع في موقعه والاخفش
تصرف فيما بعد لولا وسيبويه في غير هذا وعساك فذهب الاخفش الى ان ضمير
واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فيها
ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في الحاقه نون الوقاية مع اياي اي يا المتكلم
لازمة في الماضي اذا لحقه تلك اياء فتلي آخر الماضي عين الكلمة المحققة بالاسم الذي

ضمير وغيرذلك بالحمل على ما صرحوا به الا انه قد شرط لهذا الشرط الفصل انما يحتاج اليه
المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا
لاحاقه بالاستباع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو او منتصر على شان افعل
بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل كما استثنيناهما عن
الشان كاشرتهما ولا موضع له اى للمفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف
على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم ملغى لا مقتضى فيه للاعراب ولا عامل من الخليل
استعداد الغاء الكلام فذهب الاخر فيه وبعض العرب جعله مبتدأ اى جعله
بحيث يحكم الناحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعد
خبره قوله اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ما بنوى
بفعله وانما يوف من الوجه جعله مبتدأ يرفع ما بعده فى مثل كنت انت القريب
وعلمت زيدا هو المنطلق وفى بعض نسخ الملل مبتدأ ما بعده خبره بدون
الواو وهو ح الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة ويراد لفظ قبل لتاكيد تقدم لان
تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال من الكلام ينفع تقدما ما غير سبق
مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة اولا فلذلك قيده بقوله قبل
الجملة التى قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا
رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا وحيث تنشد اذا
كان العدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة بين الضمير الغائب لها وبين الجملة المذكورة
بعده اى بهذه القصة من الخبر المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة
معترضة بينهما للتوضيح قوله ليدل خلافا فى بيان الفائدة دخل للتنبيه على ان الحكم فائدة

هى اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربنى وكذلك نون الوقاية
لازمة فى المضارع كلها لا مطلقا بل حال كونه خبرا عن نون الاعراب اى عن
نون هى الاعراب نحو يضربنى لعلى آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف
كسرة تضربين لانها فى الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين
كفروا قل الحق نعبد منها وانت مع النون الاعرابية الحكمية فيه اى فى الفعل
مع لدنى واى وحواشيها يعنى ان وكان وكاين وليت ولعل مخيرين بين الاتيان
بنون الوقاية لان فيها حظه على الحركات اثباتية فى غير لدن وعلى السكون فى لدن
وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما فى لعل لقرب اللام من
النون فى المخرج وحملا على اخواتها كما فى ليت ويجاز لحوق نون الوقاية فى ليت
بين اخواتها لعدم مانع فى ذاتها والحمل على اخواتها خلافا لاصل فى من
دون وقد وقط وربما يعنى حسب للحافظة على السكون اللازم الذى هو الاصل
فى البناء مع قلة الحروف وعلمها الكسرية لتعين الاجتناب فالاتيان
فيها ترك الثقل لثقل اجتماع التضعيف وكثرة الحروف وتوسط بين
المبتدأ والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اى بعد العوامل نحو كنت
انت القريب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لامكان الاختلاف فى
كون ضمير منفصل طابق للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا و
تكلما وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط يسمى ذلك
المرفوع المتوسط بين كونه اى كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصح لهما ثم اتسع
فادخل فيها فيما لا يصح فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدأ ضميرا

لا يبان

ثابت سواء وقع بعض التسمية اولا وايضاً يلزم استدراك قوله يجوز
بعده فعلى هذا الولم يجعل التقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا ان زيداً
يعني زيد قايم على ان يكون هو مبتداء راجع الى الشان او زيد قايم ضرابته
فانه يصدق عليه انه ضمير غايب تقدم الجملة به بالجملة بعده فانه باعتبار وجوده الا
ان ان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل كيف يخرج جملة زيد قايم لا يخفى ويكون
ضمير ان او القصة متصلاً او منفصلاً واذا كان متصلاً يكون مستتراً او بارزاً
على حسب العوامل فان كان عاملة معنوياً بان كان مبتداء كان منفصلاً واذا
لفظياً يصلح للاستتار والضمير كان مستتراً والا بارزاً مثل هو زيد قايم
مثال للمنفصل وكان زيد قايم مثال للمتصل المستتر واذا زيد قايم مثال
المتصل البارز وحذف في اللفظ بارتفاعه انيابا مناب كونه منصوباً فليتأمل
اي جايز مع ضعف خلافاً واذا كان مرفوعاً فانه لا يجوز اصلاً كونه عمدة اما واجباً فلكونه
عاصورة العضلات واما ضعيفاً فلانه حذف ضمير اوجبا ليدل عليه ان الخبر كلام مستقل
مثل له ان من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جاراً وظبياً الاصح ان المفتوحة اذا خففت
فانه اي حذف بتبعه الاضمار بها مع انه منصوباً لازم كتوله الى وآخر دعويهم
ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان ثقلها باشديد
الواقع فيها وبعد تخفيفها وجد ان الكسورة المخففة عاملة في الملفوظ مع
ان المفتوحة اقوى تأثيراً بالفعل من الكسورة فهي لجدارتها بالعمل فاذا لم تجد وها
عاملة في الملفوظ قدروا له عليها ضمير الشان ليليه زيد المكسورة عليها
عملها لانه اجدر ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير ليلا يفوت التخفيف

كما قال الله تعالى وان كلاً لما
ليوفينهم ولم يجدوا ان
المفتوحة المخففة عاملة
في الملفوظ ص



التخفيف المطلوب بها كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان
المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة الى اسماء الاشارة المعدودة في المبنيات
حسب الاصطلاح ما وضع لاسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة
حسية بالجوارح وعقلية لان الاشارة عند اطلاقها تصرف الى الاشارة
الحسية فلا يرد ضمير الغايب واشباهه فانها للاشارة الى معانيها اشارة عقلية حسية
ومثل ذلك الكتاب بكم بهاء التنبيه اشارة اليه حسية محمول على التجوز والمناسبة لشبهها
بالحرف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة ذو احال كونها للمذكر الواحد والعامل في
الحال معنى الفعل المفهوم في نسبة الجار الى المبتدا وليشاره ذان رفعاً وذين نصباً
وجراً فاي ذان وذين حال كونها للمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب المرجوع و
هذا الكلام في اسم اشارة المثنى المذكر فقوله هي مبتدا وقوله ذا مع ما عطف عليه
مقيد على احد منهما حال جزله ويجيء في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب
والجر قوله اعلم ان هذان اسم ان على احد الوجوه وللوقوف الواو لوحدة لا
لم يشتق منها الا هي وذي وقيل جمع على الاصل لكونها باذاء ذا المذكر فيشتق ان يشتق منها
وقيل هما اصلان وللقول لاصالتها قد مشاهم سايرها لفرعيتها وتي
تبلب الالف ياء وتة وذه بقلب الالف واو ياء تاء بغير وصل ايماء بها وتلك
وذي بوصل ايماء بها ولمثناه ذا المثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب
والجر ولاثنين من لغاته الاكثرة ورد وا على الكسرة وتوهم بعضهم من
خلاف آخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان
هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ان وتان موضوعان للمثنى المرفوع وذين

وتيان لتثنية المنصوب والمجرور وقيوها على صورة المعرب اتفاقي المقصد
الاعراب لوجود علة البناء فيهما وجمعهما اي جمع المذكر والمؤنث اولا ممدودا وتصرا
اي ممدودا او مقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويثنيهما اي اسماء الاشارة
يعني يدخل عليها اوايلها على سبيل اللحوق والعوض عن بعد اعتبار اصالتها في التثنية
وبهكذا ها وهو ليس في حقيقته منها وانما هو حرف جيء به للتنبيه على المشار
اليه قبل فقط جاءني زيد للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك زيد قايم وقال زيدا
قايم وتيصل بها اي باوآخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو احد اشياء
على حال طلحب من الافراد والجمع والتثنية والتذكير والتانيث واذا حلت بعد ها التنبيه
حرفا للاستاع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع وذلك مثل هذا لك
وذلك وذى لك خطاب مستمرة والكاف توضح الالة واكثر كخطاب
الاثنين فرجعت الى مضى وبه في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد والمذكر
والمؤنث وتثنيهما وجمعهما وهي خمسة راجعة الى خمسة اشر اكا جمعهما دون
مثناها واما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث
يرتقي الى سبعة فيكون اي اصل من الفرع خمسة عشرين وهي اي ذلك
المفرد المؤنث ذاك اي ذاكن يعني ذاك ان كذا اكثرت الى مذكر و
خاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين
وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا
القياس ذانك وذينك واذا اشرت الى مذكرين وخاطبت
مذكرا الى ذاكن وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثا

ومؤنثا ولذلك الموانى يعني تاك اي تاكن وتيك اي تيكن وتانك وتينك اي
تاكن وتيكن واولاك بالمد واولاك بالقصر اي اولاكن واولاكن واما
ذيك فقد اورده الزمخشري والكاتبي في المفصل لغة يقال ذيك خطاء وتيك
اللغة وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان المتوسط لا تحقق الا
بعد تحقق الطرفين ولما في الفصل كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث
مقام الاخريين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحالها على غيره فقال ويقال
وذلك وذيك وتاك حال كونها ما ثنى الاخريين مشددة ياء واولاك باللام
اي هذه الكلمات الاربع مثل ذلك في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك
اشارة الى كلمة ذا لك المذكور سابقا واما تاك وذاك مخففتين واولاك بغير
اللام فلغة وسطا وما هو لغة وسط بعد حذف حرف الخطاب منه للتنبيه واما
ذيا بفتح الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو
الاكثر وجاء اسماء ايضا فلكان الاولى ان يقول اسم خاصة لا يستعمل غيره
الا مجازا بسبيل التشبيه واما ما عدا ما من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان
الموصول اي المول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة مالم يتم جزءا اي
اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما اي كان يتم من الاتصال به
باجزاء الكلام ما لا يحتاج في كونه جزءا او ليتحمل اليه كمركب ولا اي انضمام امر آخر
كالمبتدإ والخبر والفاعل والمفعول فخرج ما وان ثنى كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه
اذا كان مع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن
لا جزءا تاما او ليا الا بصلة وعايد والمراد بالصلة هنا الفعل والمعنى الاسمي

فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عايد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور و اقوليته على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله و عايد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لا خراج مثل اذ و حيث وليس لهما صلة اصطلاحية و لقايل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم يتم جزء الا مع بعض الجملة مشتملة على عايد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور و ذكر العايد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحي تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن اذ و حيث و لو كانت الصلة بمعنى ما يتم به المفهوم من ان يكون نسبة او غير خبرية و لا يكون بحسب الواقع الا خبرية و العايد اعم من ان يكون ضميرا او غيره و اذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول و لغيره و الاولى ان يكون ضميرا للموصول عبر عنها بقوله و صلته اي صلة الموصول بما يتم جزءا الا صلة جملة خبرية او ما في معناها كاسم الفاعل و المفعول و العايد ضمير لازم راجع الى الموصول لا لغيره و صلة الالف و اللام اسم الفاعل او المفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة مع تغير صورة عملا بالشبه و التشبيه جميعا و معنى الموصول الذي مفرد المذكر و التي للمفرد المؤنث و اللذان لمثنى المذكر و اللتان لمثنى المؤنث و يكونان بالالف في حالة الرفع و الياء في حالتي النصب و الجر و الاولى على وزن العلى لجمع المذكر و المؤنث الا انه في جميع المذكر مشهور و اللذين كما لا يخفى لجمع المذكر و اللاتي بالهمزة و الياء



و الياء و اللاتي بالهمزة المكسورة فقط و اللاتي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر و المؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر و اللاتي لجمع المؤنث و جاء في اللاتي و اللات بحذف الياء و ابقاء الكسرة على التاء و في اللواتي اللوا بحذف التاء و الياء معا و ما بمعنى الذي غالبا لغير العاقل و قد يقع للعاقل كما في قوله تعالى و ما بناها و من ايضا بمعنى الذي غالبا لمن عرفت ما عرفته و جاء فيما يعقل نحو و السماء و ما بناها و من ايضا بمعنى الذي فيمن يعقل و يستوي فيها المفرد و المثنى و الجمع و المذكر و المؤنث و اي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار و ذو و الطايية اي المنسوبة الى طي لاختصاص منهما موصولة بلغتهم بمعنى الذي و التي قال الشاعر

و ان ذو طويت اي التي حفرتها و آلتي طويتها و ذا بعد الكاينة لا يخفى تقول هذا ما صنعت اي الذي صنعت و الالف اللام ما يجوز ما بمعنى التي او الذي اولى او الجمع و العايد المنقول الى العايد الذي لاية الموصول الا بان كان منقولا نحو حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا للعود عليه نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء و يقدر لمن يشاء العالم ان الخاء وضعوا با يستوونه بالاخبار بالذي و ما يقوم مقامه و مقصودهم من وضعه غير من المتعلم فيما تقدم هذا القدر من المسايل و تذكيره ايانا فلهم اذا قابلوا الواحد اخر من كلام المؤلف في الجملة الفعلية بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار به لا بد له من تذكير كثير من مسايل النحو و تدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح و في اي اسم يمتنع فاراد الرمز الى الاشارة الى هذا الباب فقال و اذا اخبرت اي اذا اردت ان تخبر عن جزء

اي اضغث
و اضغث بعني التي يخلط بعضها ببعض في الرؤيا
قاله الدماميني رح

التمرين التلبين يعني بمشق و هو به تشخب

جملة بالذى اى باستقامة الذى او التى او الالف واللام خلف الباء ليست
صلة للاخبار لان الذى يخبر عنها لا يخبر بها صدرتها اى اوقعت كلمة الذى
او ما يقوم مقامها فى صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اى موضع
ما هو مخبر عنه بالذى فى الجملة الثانية يعنى فى موضعه الذى كان له فى الجملة الاولى
ضميرها اى كلمة الذى واخرته الى المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال او على اخرته
مع جملته خبرا متاخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بالجملة الذى
او قدمتها فى صدر الجملة الثانية وجعلت فى موضع ما هو المخبر عنه فى هذه الجملة
اى زيدا او المراد بموضعه محله الذى كان له فى الجملة الاولى وهو محل المفعول
من ضربت ضميرا للذى واخرت المخبر عنه يعنى زيدا وجعلته خبرا عن الذى صلة
الذى ضربته زيد وكذلك اى مثل الذى الالف واللام فى الجملة الفعلية حيث
يصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام لا يكون الا الفعل
او اسم المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من الثلثى للفاعل واسم المفعول من الثلثى
للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذى يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف
نحو نعم وبئس وجبذا وليس لا يجئ منه اسم الفاعل ولا المفعول
فلا يخبر باللام عن زيد فى ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون فى آلة ذلك الفعل
حرف لاستفادة من اسم الفاعل والمفعول معنا كان يسوء وسوف وحرف
النفى والاستفهام فلا يخبر باللام من زيد فى جملة ليس يقوم زيد فاذا اخبرت من
الفاعل من ليس يقوم يكون قائما فيتغوت مع اثنين فان تعذر منها اى من الالف
الثلثة التى هى تقدير الموصول ووضع عايد للموصول مقام ذلك الكلام وتاخير ذلك الكلام



الكلام خبر المبتدا الذى هو الاخبار بالذى فى ضربت ان بان يكون ضمير ان المخبر عنه لا
متناع تصدير الجملة بالذى وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه فى الجملة الاولى لذلك امتنع
فى الموصوف بدون الصفة وفى الصفة بدون الموصوف فلا يجوز فى ضربت زيدا
القتال ان تخبر بالذى عن زيد بدون القتال ولا عن قاتل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير
صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت عن مجموعهما فيقال الذى ضربته زيد القتال وكذلك
امتنع فى المصدر القتال بدون المعمول فلا يجوز فى نحو عجبت من دق القصار الثوب
ان تخبر بالذى عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدى الى ان يعمل الضمير الذى جعل فى
موضع دق القصار فى الثوب بخلاف الذى عجبت منه دق القصار الثوب
وكذلك امتنع فى الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذى
هو معرفة فى موضعه بالحالية وكذلك امتنع فى الضمير المستتر لغير اى لغير تكلم الذى
لامتناع تقدير الذى لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيتفى ذلك الغير بالضمير وكذا امتنع
فى الاسم المشتمل عليه اى على الضمير المستتر لغير نحو زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار
عن غلامه بالذى بان يقال الذى زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عايدا
الى الكلام الموصول بقى المبتدا بلا عايد وان جعلته عايدا الى المبتدا بقى الموصول
بلا عايد وكل منهما ممتنع والحرفية قسمان نافية كقولنا ما زيد قايم وما
نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قايما وموصولة نحو عرفت ما شئته اى الذى شئته وما
نحو ما عندك وما فعلت كشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بجر نحو
مررت بما معجب لك اى بشئ معجب لك واما بكونها نكرة غير منفوس من الاسم له
فرجة كحسن العقال اى رب شئ ذكره انفوس وتامة بمعنى شئ نكرة عند ابى على الشلوبين

ما قبل ؟

الموف عند سيبويه نحو قوله فنعما هي اي نعم شيئاً او نعم هو اي الشئ هي خصلة
نحو اضربه ضرباً ما اي ضرباً اي ضرب كان ومن ذلك ما يكون موصولة نحو
اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من
تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلاً على غيرنا حب النبي
محمداً اياناً اي شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا في اسم والصفة فان
كلمة من لا يأتي تامة ولا صفة واتى للمذكر وآية للمؤنث كمن في ثبوت الالف والياء
وانتفاء التاء وامّا الصفة فاتى للموصولة نحو اضرب ايهم يقيم واستفهامية نحو
ايهم اخوك وايهم يقيم وشرطية نحو ايامّا تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة
نحو بايهما اكرمت فاكرم اي رجل يقع صفة اتفاقاً فلم يجعلها من كمن التي لا تقع صفة اصلاً
واجيب بانها الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لأن معنى مررت برجل اي رجل
يسأل عن حاله ليعلم ذلك واحد نقلت عن الاستفهامية الى الصفة وبهي اي وآية
معربة بالاتفاق وحدها لاشتراكهما الاعراب غير ما من الموصولة الا عما حكاه الفراء
واللتان وذي وذو الطائية وما اعربت لانها التزم فيها الاضافة الى المفرد التي
هي خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف
صدر صلتها نحو قوله لنستشرعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن فيما قراء
بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها
لتأكيد شبه الحرف من جهة الافتقار الى غير الصلة وبنيت على الضم
تشبيهاً لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات
ما يبينها وهو المضاف اليه ولم تشبه الموصولة لبناء مثل يا ايها الرجل كما استثنى



استثنى آتى حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم الشاذ ان كل ما يتبع منه
من مع فهو مبني وبناء الموصوف هذا خلاف حاجة الى الذكر ثانياً وفي قولهم
ما اصنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي
فيكون التقدير اي الشئ الذي صنعت اي صنعته فما مبتدأ وما بعده
خبره او بالعكس وفي جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت
الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقاً للسؤال في
كون كل واحد منهما جملة اسمية والوجه الآخر ان معناه اي شئ وفيها
عبارتان احديهما ان ما اذا ركبا معها بمعنى اي شئ والثانية ان معناه
اي شئ وذا زائدة والظاهر ان مؤدى العبارتين واحد فان معنى قولهم انها
بكمالها بمعنى اي شئ ليس كل منهما بمعنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة
فالمفهوم من مجموعهما اي شئ وفي جواب تنصب على انه مفعول
لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام اي صنعت الاكرام ليكون الجواب
مطابقاً للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية وفي الاول نصب الجواب بتقدير
الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف وتم بحث
الفرق بين صفوات المطابقة بين السؤال والجواب اسماء الافعال كان اي
الاسم كان بمعنى الامر او الماضي اللذين هما من اقسام منشأ الاصل
فعلاً بناؤها كونها مشابهة لمبنى الاصل فما قيل ان بعض الشجر والتجر
بمعنى التوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت فعبر عنه بالمضارع لا
المعنى على الاشتقاق وهو الانسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل زيد

زيدا اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات واك بفتح التاء في
الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضم في لغة بعضهم اى بعد مثال لما هو
بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان
قالوا ان هذه الكلمات واشباهها ليست بافعال مع تاديتها معاني الا فعال هو
امر لفظي هو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانما لا تتصرف تصرفها لانها موضوعة
لصيغ الافعال على ان يكون زيد مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشارح الرضي
وليس كما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على طلب
فهو علم للفظ الفعل لا لمعنى كشئ واذا الرجل القصير ربما يقول صه مع ازلم يخطر بباله
لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال الاصل ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم تقل
ما كان معناه الامر او الماضي والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الفعل
امس تقضيا على التوقف وفعال اى ما يوازن بفعال الكائن بمعنى الامر مشتق
من الثلاثي المجرد قياسي كثير السماع عند سيبويه هو مطرد في
الثلاثي المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد في قوم واقعد فلهذا تاول بعضهم
قول سيبويه بان المراد بالاطراد الكثرة فكانه قياسي لكثرته واما في آباي
فاتقوا على ان لم يات الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى
الفجرة او الفجور قال الشارح هو على ما قيل مصدر معرفة مؤنث لم يثبت لنا
الان دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحال كونه صفة لمؤنث مثل قامت هند
يا فاسقة مبني اى كل واحد من الالفاظ الخمسة التي مر ذكرها لم اى لفعال بمعنى الامر
عدلا وزنة اما زنة فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول

معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول
للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى ان كون اسماء الافعال معدولة
عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شئ ان
لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشئ منه فكيف خرج الفعل بالعدل عن الفعلية
الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين وجهها في كلام طويل
فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اى لعين من
الاعيان لو انما قال علما لخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار
لانه وان كان علما كما قالوا كما مر لمعنى لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما و
ذكره للتنبيه على انه لم يتبع الا كذلك كقطام علما لمؤنث وغلاب كذلك تميمي
في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا وزنة ومعرب استعمال بني تميم
كان في الالف التي في آخره راء ان في فعال علما للاعيان يكون في آخره راء كما في بني تميم اختلفوا
فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بناءه واقلهم لا يوافقون بل ذهبوا الى اعرابه
بل يكون باعراب الفعل الذي لا ينصرف للعلمية ووجه الاكثرين ان آراء ضمير
مستقل كما مر في مخبرة كاكرمن فاحسانا خبر فيه ابقاء لانه اخف من سلوك
طريقة واحدة السهل من سلوك طرائق مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات
الجارية على لفظ الانسان اما منقولة عن ارباب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر
اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم
المصادر والثاني مثل صه ومه حكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل بانية على
ما كانت عليه حين كونها اصواتا مذرة ولم تقصد مصادر ولا اسماء الافعال

معدول

وحي فانواع فمنها ما عرض للانسان عند عروض معنى له كصوت المتندم او المتعجب
ونحو وح لا تقدر ان يقوم عليه شئ او به عاش ومنها ما يجري على لفظ الانسان على
سبيل الحكاية بان يصدر في نفسه ما يشابه صوت شئ كما اذا قلت غاق قاصدا الاخبار
ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وح لا تقدر ان يقوم عليه او به ومنها ما يصوت
به لاجل حيوان او انسان لزجر او دعاء او غير ذلك فاذا قلت نخ لناقة البعير وح ايضا
لا تقدر ان يقوم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا
تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند ناقة البعير نخ
او انا قاصوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل
من حيث انها محكية عنها والمراد بالاصوات معناها ما كانت باقية على ما هي عليه من غير
نقلها على سبيل الحكاية وهي هذا الاخبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع
وذكرنا في باب الاسماء لاجرائها واخذنا حكمها وبينت الخبر بها لجريها مجرى الاسماء
فالاصوات بهذا الاخبار كلها بما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت
حكي به صوت ان صدر عن الانسان مثلها يصوت شئ كما عرفت في القسم الثاني
من الاصوات الغير المعقولة او صوت به البهايم يعني مثل الها ناخها او زجرها او
دعايها او غير ذلك وانما قلنا مثل لان المتبادر من البهايم ذات القوايم الاربع
فلا يتناول ما هو للطير بل لبعض الافراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين
واذا كان ذكره على سبيل الاسم التمثيل يتناول التعريف كلها كالاول كعاق
اذا يقصوت به الانسان تشبيها بالغراب والثاني كخ مشددة او مخففة
عند ناقة البعير ولم يذكر القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق

مجرى واحد

لفظ صح



تعلق بالغير قيل وكذلك الذي كان هذا القسم مع تعلقها بالغير ملحقين بالاسماء
البنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكون صوت الانسان من غير تعلق بغيره
المركبات اي المركبات المعدودة من البنيات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة
او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلها كلمة واحدة ليس بينهما
نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما ليخرج مثل سيبويه
فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري
مجرى اسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتابط شرا لان
بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يجيء ان يخرج بهذا القيد مثل حضرموت
الذي مع انه من افراد المحدود الآتي بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتبين النسبة علما وجه
آخر يخرج بها معنى النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن انما يقال المراد بالنسبة
نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احد الكلمتين مع الاخرى ولا شك ان بين هم
من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر التركيب البنية
التي في تابط شرا النسبة التعلقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل حضرموت فانا
هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطري جعفر
مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فانا نقض الجزء
الثاني حرفا اي حرف عطف او غيره بيانا بين الجزء الاول لوقوع آخر في وسط الكلم
الذي ليس بمبنى للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمس وعشرة حذفت
الواو وركبت عشر مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخواته حادي عشر من
من ثاني عشر الى تاسع عشر واخواته كل من عشر وحادي عشر وانما اورد

خبر واتفاد
ويكون شئ

مثالين ليعلم ان ابناء ثابت في هذا المركب سواء كان آخر جزئيه الدد والذي يدل على التثنية
او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان اثنا ثنى لا يتضمن الحرف ولا يراد
بحادي عشر وجوابه انا نراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من الاسماء العدد واحد من
المشتق منه لكن لا مطلق بل باعتبار وقوعه بعد العدد الذي بقي عليه المشتق منه فاثنا ان
مثلا واحد من اثنين لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا اصل الصيغة
من المفردات للدلالة على ما ذكرنا اردوا ان يأخذوا مثل ذلك من المركبات
ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا تستتبع حروفها جميعا فاقتصروا على
اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء منفذة الالتباس واختاروا
الاول ليدل على المقصود بمن اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف
العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة
فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف
العطف لا باعتبار ان اصل حادي عشر اذ لا معنى لوضع هذا الكتاب الحادي العشر و
لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا ترى عشرة واثنا عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزء
الا بما يبنى الكل المتضمن وجوب الاول بشبهه بالمضاف بسقوط النون والا فاثنا وان
لم يتضمن الا حرفا اعرب اثنا مع منع صرفه ان لم يبن قبل التركيب مبنيا كبعلبك
وبني الاول المتوسط الا نهي على الاكثر وعلى الفتح لانه اخف وهو الراجح اما عدم
منع الصرف وبناء الاول انما هو في اصح اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب
الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واعرابهما اعراب
الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرفه والكنايات جمع كناية وهي في اللغة



وفي اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه
لغرض من الاغراض كالابهام على السامع كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا
والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا الكل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض
بل بعض معين فكأنهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين
ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف وتعذر تعريفه الا
بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض كذلك البعض المعين
فقال الكنايات كم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحروف او لكون الاسماء المتضمنة
معنى الحرف وحمل الجزئية عليها وكذا وبناؤها لانتهائي الاصل ذا من اسماء الاشارة
دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل
بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا
نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت للحديث اي
الكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة وافقه موقع الجملة التي
هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فما وضع المفرد موقعها ولم يجر خلوه عنهما
رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كأين
وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي وأي كان في الاصل هو بالكسر التي
عن الجزئين معناها الافرادي وصار المجموع كلام مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كأنه
اسم مبني على السكون آخره نون ساكن كما في من لا تنوين تمكن وطرأ الجب
بعد اليا نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فرتبته في البناء منحطة
عن اخواتها فلذلك لم يذكره الله معها فكم الاستفهامية المتضمنة لمعنى الاستفهام

كأي نحو

مميزها الذي يرفع الابهام عن جنس المسئول عنه منصوب بالتمييز معرب لانها لما كانت
للعدد وسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين تميز مفرد ومنصوب جعل
مميزه كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين فان كان تكثيرا وكم الخبرية تميزها مجرور بالاضافة مفرد
وتكون خبرية تقول كم رجل عندي وكم رجال تقول عندي مائة ثوب وثلثمائة اثواب وانما جاء مفردا
لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما يبنى من كثرة صريحا
ولما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل جمعيته بمميزه كانها نائبة عن معنى
التكثير بها وتدخل من فيها اي في مميز كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل
ضربت وكقوله كم وكم من قرية اهلكنا فجاءها بأسنا الآية وحمل هذا في الخبرية
كثير نحو كم من ملك وكم من قرية وذلك لوقوعه غير المضاف اليه كم واما تمييز كم
الاستفهامية فلم يعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دليل على جوازه كتب بعض
كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان تكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل
كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية ولها اي ولكم استفهامية كانت او خبرية
صدر الكلام لان الاستفهامية تقتضي الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من
اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو
ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال لكلتاهما كان اوفق
لتأنيث الاستفهامية والخبرية فهو على تأويل بذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية
اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ايهم بيان موقع كل واحد منهما بقوله
فعلى بمن اي كل واحد من الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبه فعل لفظا
او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضمير منهم حيث هو لذلك كان منصوبا

منصوبا معمولا على حسب عمل هذا الفعل وعلة علة لا يكون
الا بحسب التمييز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية
مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات
فتعيينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب التمييز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به و
كم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام
ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه عما من ان
يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة انتصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته
من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت
ضربته فهو من حيث ان بعده فعلا مقدرا غير مشتغل عنه داخل في قاعدة انتصب ان تجعله
من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة
الرفع وكل ما قبلها اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبل حرف جر نحو بكم
درهما اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل
اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر او المضاف
عليها مع ان لهما صدر الكلام لان تأخر الجار عن المجرور ممتنع لضعف عليه
مجوز تقدم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة
مستحقة للصدر دلالة اي وان لم يكن بعده لفظا ولا تقديرا فعل او شبه
فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف كان مجردا عن العوامل
اللفظية مرفوعا اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا مثل من ابوك وهذا
مبني على مذهب سيبويه فانه يجيز عنده بعرفة من نكرة متضمنة استفهاما

واما عند غير سيبويه فخبر عسى فعل فقط فاذا اخبر بمتقدم على المبتدا كقولك قائما زيد وما بعده معرفة
وجزاء ان نظر فالحكم يوما سيان فحكم ههنا منصوب اسل اولا واذا دخل تحت قائمة
التنصب باعتبار اعمال الكاين فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا باعتبار مقام عامل الذي
هو خبر المبتدا وكذلك في كم مالك اي شيء كم فانك الوجوه الاربعة الاخيرة بالشرط اذ كونها
اسماء الاستفهام والشرط يعني انه يتاتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لان كل
واحد منها وهي من وما واي واين واني ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا انضمت
بالشرط واكيف واياان مختصتان بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتاتى فيهما الوجوه
الثلثة الاول من ضربت وما صنعت وعن مررت وغلام من ضربت وضربته وما صنعته ولا
يتاتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتاتى فيهما تلك
الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وعن تمرر امرر وغلام من تضرب اضربه ٢
يتاتى فيهما ايضا الرفع على الخبرية نحو من يكرمني اكرمه ومن يكرمك اكرمه ولا يتاتى فيهما جميع اسماء الشرط
الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل لان الصيغ الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من
هذه كمتى واين واياان وكيف واني واذا ان لم يجر مجرى من واي فلابد من كونها
منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج من الظرفية ويقع اسما مرفوعا نحو
اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقعود عمرو فهي مرفوعة بالابتداء
وقال ابن الرضي واما لم يشتهر من كلام العرب بما لازم الظرفية
يرتفع في الاستفهام مخالفا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدا مؤخرا نحو متى عهدك
بفلان اي متى كان عهدك به واما اي فيتاتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في
محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية كقولك اي وقت مجيئك اي وقت



وقته فان مجيئك في وقت فاذا قدر انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه
الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قايم وفي مثل كم عمة لك بالجر سيرد مسالة كم
فيما يحتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز حذف ثلثة اوجه بعكذا في كثير من النسخ وفي بعضها
في مثل كم عمة لك اي ما هو مميز بناء على بعض الوجوه على النسخة الاولى ويحتمل ان يعتبر الا
الثلثة في كم احد ما رفعه بالابتداء والاخران نصبه على الظرفية او على المصدرية فانه اشار
فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب لا يخفى ان هذا لا يليق
بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في مميزها اعني عمة فاحد الرفع بالابتداء
الاستفهامية كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير
كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان
الاليق تاخير هذا اعني قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى
فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت علي
عشاري الدعاء للعوجة الرسغ من اليد والرجل وتكون متقابلة الكف والقدم يعني انها كثيرة
الحلبة حادت كذلك وهذه خلقة تهابها الاسود الخلقة والناقة التي خلقت
بلا لبة منه ثقلت اي كنت كارها لحذتها ستنكفا منها فحذتني على كراهة مني واجتباء
من انواع حذتها الحلب لانه حذته الكاشح وهي ابلغ في الذم من حذاه الجاسر الحشار جمع
عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تاذى من الحلب ولا
تطيع بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر ناعة وحالة اشارة الى ارادة
طرفيه بيه وانه فالاستفهام على تقدير النصب على التهكم كما في زعل ما مكية
عدد عانة وخالاته فسال منه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثيرة فمن على كما

وحائك خلبت على شاربي اذا حذفت التمييز اي كم مرة اي كم خلبة على التهكم او
كم مرة او كم خلبة على التبعية فارتفاع عمة على الابتداء الصحيح توصيفه بقوله كما في جبرة قد
خلبة وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع نصب بان الفعل
الواقع بعدها مسلط عليها بسبب الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت حالة وقد
واذا نصبتها نصبتها واذا خفضتها وخفضتها وذلك افصح وقد يحذف تمييز كم الاستفهامية
كانت او خبرية في مثل كم مالك كم ضربة اي على كل حال قامت قرينة دالة على المحذوف فاذا سئل
عن كمية ماله او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على ان سؤال عن كمية او اخبار عن كثرته
او اخبار عن كثرتها فعناه وكم درهما او دينارا او كم دابة او ثوبا او نحو ذلك فكم هنا في المثال
مرفوع على الابتداء وما لك خبره واذا سئل عن اخبرك بعد العلم بوقوعه او اخبره فظاهر ان السؤال
او الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اي كم مرة او مرة ضربت او انا ضاربك اي
كم ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما بمعنى الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان
المصدر للنوع فظاهر واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولى الزمان الذي يقع فيه
المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير
يكون كم منصوبا على المفعولية لا الظروف في الظروف المعدودة من المبهمات
للعبر عنها عند تعداد ما ينصب الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا منها
اي من تلك الظروف اي ظرف مقطوع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ
دون النية فان عند بنيانه اعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خبرا من جعل
وحيث الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت
ما اضيفت اي اليه فلما حذفت صرن غايات يتم بها الكلام واذا نويت لفظها



لفظها عن حرف الاضافة وشبهها بالحرف في الاحتياج الى المضاف اليه اخيرا القسم
الجر لفظا كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المقطوع عن الاضافة تشابهت
وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز في هذه الظروف
على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب قال الشاعر فساغ الشراب
وكنت قبلا اما اذا انقص بالباء الفوات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف
المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل ما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى
كنت قبلا اي قديما وقال الشارح المرزوقي والاول هو الحق واجرى مجرى اي مجرى
الظروف المقطوع عن الاضافة لا اغير وليس غيري حذف المضاف اليه على التضم
وان لم يكن غير من الظروف المشبه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيها ولا
يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير
غير بها وكونك اجريه مجرى الظرف سبب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تضمنها
بالاضافة ومنها اي من الظروف البينية حيث المكان وقال الاخفش قد يستعمل
للزمان ولا يضاف الا الى جملة بعضية كانت او فعلية في الاكثر اي في اكثر الاستعمال لا
وقد جاء اما اثر حيث سهيل طالعا اقمر ثم يمين كالشهاب ساطعا وانما بنيت
على الضم كالغايات لانها غابت الاضافة الى الجملة او المضاف الى الجملة في
الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنه الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة
الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فتابهت الغايات المحذوف ما اضيف
اليه فبنيت على الضم شبها ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم فزال علة البناء
اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد

اوخرية ج

حيث في مضاف الى مفرد
اما اذا كان مضافا الى جملة فعلية

حيث ج

ومنها اى من ظرف البتة اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا فى وقتى اذا كانت
زمانية للمستقبل اى للزمان المستقبل وان كان داخلا على الماضى وذلك لان الاصل
فى استعمالها ان يكون زمان جملة المستقبل متصلا من بينها بوقوع حدث فيه
منقطع بوقوعه فى اعتقاد المتكلم فالدليل على استعمالها فى الاغلب الاكثر فى هذا المعنى
نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر فى الكتاب العزيز استعمال
لفظ علام الغيوب بالاضافة المتوقعة وقد استعمل فى الماضى كما فى قوله تعالى حتى اذا بلغ
بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفهما اى فى اذا
معنى الشرط وهو مترتب على محذوف حملا على اخرى فتضمنت معنى حرف الشرط فهذا معنى
اخرى لبنائها فلذلك اى لكون معنى الشرط فيها اخيرا اى جعل متاخرا بعد الفعل
لمناسبة فعل الشرط وجوز الكسر ايضا على الوجه الغير المختار لعدم اتصالها فى الشرط
بمثل ان ولو وقد تكون اى اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال خرجت فاذا زيد
مفاجاة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا اتيته على غفلة منك فيلزم المبتداء بعد اذا
غلبة او وجوبا فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتداء غلبة
وقوعه بعدها فلا ينافى ما سيق من عدم وجوب الرفع الترفع بعدها فى باب الاضمار
على الشريطة التفسيرية حرجت فاذا السبع اى فاجاه السبع حاضر او واقف
على حذف الخبر والعامل اذا ما فى معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن
اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه فان الفاء فى للسببية فان مفاجاة السبع
مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى
اى خرجت فمفاجاة زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج فان اذا حينئذ زمانية او

وحاصل المعنى خرجت فمفاجاة

وقوف السبع زمان وجودى فى الخارج

وقوله زمان صح

او مكانية تقول السبع او مكانه مفعول فيه لفاجاءت لا مفعول به والتام منها اذا
ظرفية بالتغيير ستجيء بالمفعول به محذوف اى فاجاءت فى زمان وقوفها السبع او مكانه
اياه اى السبع وقد يكون المجرد الزمان نحو اتيتك اذا احمر البسر اى وقت احمراره
وقد يستعمل اسما غير ظرف اما مضافا الى الظرفية فى نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمر وقد سبقت
اليه الاشارة ومنها اى من الظروف البتية اذ الزمانية للماضى وبناؤها لما تضمن
او لكونها على حرفين وضع الحروف وقد جئ للمستقبل كقوله ج فسوف تعلمون اذ
الاغلال فى اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اختصاصها بمعنى
الشرط المقتضى اختصاصها بالفعلية مثل كان زيد قايم واذا قام زيد
وقد جئ للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد قايم ولقلة مجيئها لم يذكرها للص ومنها اين و
انى فهما للمكان استفهاما وشرطا اى حال كونهما كذلك استفهام والشرط وبناؤها
لتضمنهما حرف الاستفهام والشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى
تجلس اجلس وجاءنى زيد اينى كنت وانى اتقتال اعنى متى ومنها متى للزمان
فيهما اى فى الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان
استفهاما مثل نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام
وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدوم الحجاج بخلاف متى فانه
غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها ايضا و

استفهاما ما ج

ن

منها كيف الكائنة للحال اى حال شئ وصفته فالمراد بالحال صفة الشئ لا
الحال كما توهم بعض ان رجلا قال صاحب المفصل كيف جاء بمعنى الظرف وهو معنا
السؤال عن الحال تقول كيف زيد اى باى حال هو وتستعمل للشرط مع ما نا

حال فيه

صف على البصرة من نحو كيف ما تجلس اجلس اى على هيئة تناسب الجلوس ومطلقا عند
الكوفيين نحو كيف تناسب اجلس فان كان بعده اسم فهو فى محل الجر بالجرية شبه وان كان
بعده فعل مثل كيف جئت فهو فى محل النصب على الحالية اى على اى هيئة اكن اجيئك او ما شيئا
ومنها اى من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لوقوعهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة
بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة
اى اول زمان عدم رؤيتى يوم الجمعة قبلهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد
اى الاسم المفرد للاثنى والجمع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما كنحو ما رايته مذ اليومان
اللذان صاحبناهما اى اول مدة عدم رؤيتى بهذان اليومان فما دام لا يلاحظ بهذه
اليومان امر واحد الا يحكم عليهما بادنية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا اثنين
او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان فى حكم المفرد المعرفة حقيقة
كالمثال المتقدم او حكما كنحو ما رايته مذ يوم لتثنية فيه لحصول التعيين المقصود وكذا
معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فايدة فى جعل الوقت المجمول اول مدة
فعل لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى
جميع المدة اى جميع مدة زمان الفعل قبلهما اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان الذى
قصد بيانه حال كونه ملتبسا بالعدد اى بعده للاستغراق جميع اجزاء بحيث لا يشذ
منه شئ نحو ما رايته مذ يومان اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا
ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذاك او الفعل نحو ما
خرجت مذ ذهبت او ان ازيها مكتب على هذه التقدير محله نصب على المفعولية كما فى
او مكفهرة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ اراه ذهبت او الجملة لا محل



الكلية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يكثر القلة فيقدر بعدها زمان مضاف
الى احد هذه الامور ليقع حمل ما بعدها عليها فكان التقدير فى ما خرجت مذ ذاك
مذ زمان ذاك وعلى هذا القياس فيما بقى وهو اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين
مبتدءان وهما معرفتان لكونهما فى تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة
او جميع المدة وخبرهما بعدهما اى خبر كل واحد منهما ما يقع بعده حلا فالمبتدا
فانهما عنده خبر المبتدا والمبتدا بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا
فى مثل نحو ما رايته مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جايز واعلم انهما اذا كانا مبتدا
او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يضمر عندهما فى الظرف والبتة الا ان
يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما يتعينان ظرفين فحينئذ يضمر
وهما اى من الظروف المبنية لدا بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام
وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون
ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر
النون ولدن بفتح اللام وسكون الدال ولدن بضم اللام وسكون الدال
ولدن بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف على البقية عليه
وكلها بمعنى عند والفرق ان يقال المال لدن زيد ينبغى عنده وفيما تحت يده
وان كان غايبا عنه ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيدا الا فيما يحضر عنده
وحكمها ان يجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب فى بعض
لغات العرب بلدن خاصة عدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التو
فى مثل رطل زيتا ولذلك يذكر عنها وتثنث وتكون غدوة اكثر استعمالا من

المبني ح

سرة وغيرها ومنها مفتوح الفاء ومضموم الطاء المشددة وهل اشهد
لغة وقد تخفف الطاء المضمومة وقد تضم الفاء ايضا مع ضم الطاء المشددة والمخففة
وقد جاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل وهي لغات كلها آتية
المبني اي لاجل الفعل الماضي لوجود آلة زمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي
جميع الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء
المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حمل على اختها عوض ومنها عوض نفش
اليمين وضم لضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل
المبني اداة زمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء وليستغرق النفي جميع الازمنة
المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة
وبعد بدليل اعرابه مع اقتضائه البعد عوض العارضين اي وضع الدهرين ومعنى
الدابر والعايض الذي يقع فيه وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة والاكثر
في المضافة الى الجملة نحو اذا وحيث وبين الا شبه ذكرها في باب الظروف ويجوز
مع الفتح تخفيفا نحو قوله يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله كمن خزي
يومئذ بفتح خزي بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء متمكنة للاعراب ولا
يجب اكتساب المضافة الى الجملة البناء من كذا اي كالمذكور من الظروف في جواز
البناء على الفتح والاعراب مثل وغيره مذكورين مع ما واذ مخففة ومشددة مثل قيامي
مثل قيام زيد وقيامي مثل ان يقوم زيد او مثل انك تقوم لشبههما الظروف في
المضافة الى الجملة نحو اذا وحيث وبين الا شبه ذكرها في باب الظروف ويجوز
اعرابها لكونها اسمين تحقيقا للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا باب



باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الكلم المعرفة ما اي اسم وضع بوضع خبر شيء
او كلي شيء ملتبس بعينه اي بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهود فيما
بينهما فالشيء مقيد بهذين المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة
واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الخيثية فهو النكرة فقولنا وضع
لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة ومعنى المعرفة ستة انواع
بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بسبب المرتبة فالاول للمضمرات
فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع
لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه شيئا وجعل آلة للحاظه انما اذا
ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد المخصوصة بحيث لو تخيل
بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك القدر المشترك آلة للوضع لا آلة للموضوع له
فالوضع كلي والموضوع له جزئي شخصي والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور زيد
ووضع لفظ زيد بازاء ذات من حيث معلوميته ومعهوديته الخيثية كما اذا تصور مفهوم كل
معلوم المقترن ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظا اسامة فهذا
اللفظ بهذا الاعتبار علم بهذا المعنى ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء
هذا المفهوم الخيثي مع النظر عن معلوميته ومعهوديته في هذا الاعتبار نكرة والثالث
المبهمات يعني باسماء الاشارة ومن بازاء اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا
القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له خاص فانها موضوعة بازاء معان معينة
معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما وكليا فان الواضع
اذا تصور مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم

قطع

والموصولات وانما سميت
مبهمات لان اسم الاشارة ح

كان بذا وضعاً عاماً لان التصور المعين فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع
له خاص لان خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع
والخامس عرف باللام للعهد الذهنية او الخارجية او الذاتية وانما لم تقل ما دخلت اللام
ليتأتى دخل فيه ما دخل اللام الزائدة لتحسين اللفظ والمم في نحو من ابرام صيام
في اسفر بدل من اللام ولم تقل ما دخلته قسم آخر من المعارف اذ هو نداء
نحو يا رجل اذا قصد معين بخلاف يا رجلاً لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون
لرجوعه الى ذي اللام اذا اخل يا رجل يا ايتها الى رجل وآل وسيأتي المضاف الى احدها
اي احد الامور الخمسة المذكورة ولا تلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بينها الى
كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف
اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف
الى المعرفة ايضاً مثل غلام بكر والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون
او بالواسطة ولا يخفى عليك ان هذا انما يستقيم اذا كان لفظ الغير او المثل
او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة مغير يعني اضافة مغيرة فتقوم له
مغير مفعول مطلق نحو ضارب واحترز بقيد المضاف الى احد هذه الامور اضافة
لفظية فانها لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً كما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومع المضاف
الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والكنداء مستغنى عن التعريف حصر
العلم بالتعريف وقال العلم اسماً كان او لقباً او كنية لانه اذا صدر بالاب
او الام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو
اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصاً او جنساً واحترز به



عن النكرة والاعلام التي تغيرت لغرض معين غلبة الاستعمال فيه داخلة
في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين شيء احقص العلم الغالب لغرض معين بمنزلة الوضع
من واضع معين فكان معولاً المستعملين وقولنا ذلك غير متناول غيره اي
حال كونه ذلك الاسم للموضوع لشيء بعينه غير متناول غير ذلك الاسم باستعمال فرد اخر
عن المعارف كلها وقولنا بوضع واحد احتراز متناول لكل بوضع واحد ليخرج الاعلام
المشتركة وانما اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد
التنبيه على ترتيب اضافتها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال اعرفها اي اعرف المعارف
بيني اقلها ليسا عند المخاطب من حيث اضافتها المتكلم المتكلم لبعد وقوع الالتباس
فيه بخلاف المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا يرى انك اذا قلت انا لم
يلتبس بغيرك واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد
بالاعرفية الا كون المعرفة اتم بين الالتباس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية
المتكلم والمخاطب له اذ دون شيء والتعرض لبيان النسبة بين اضافة المضمرات
فان غير المعارف لا تفاوت بين اضافتها الا لفظاً احترز به اضافة فيه
تفاوتاً باعتبار تفاوت المضاف اليه وبهذا ما اثبت التفاوت
بين اضافة بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واضافة وبهذا الترتيب الذي ذكره
يذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة الذكره ما وضع لشيء لا بعينه اي لا
باعتبار ذاته المعينة المعلومة المعهودة من هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل
للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرج به المعرفة اسماء العدد انما افردها بالذكر
لان لها احكاماً خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية خاصة

حيث ه
مبحث اسماء العدد

الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد ومجتمعة فان الشيء هو للعدد ذوات وآحاده
كل واحد منها وكلمة الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد او عن اكثر من واحد
من العدد ذوات بكم والفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون لكل
واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها سمي العدد فالواحد موضوع لكمية
احاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود معدود منها
بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة مكررة
مرة واحدة فاذا سئل عن معدود معدودين يجاب بالاثنين وهكذا
الى ما لا نهاية له وظاهر من هذا التعبير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في
هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض
الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع
لها من غير اعتبار معنى آخر لا يخفى التعريف بمثل رجل ورجلين وزراع وذراعين
ومن وثنين حيث لا يفهم منها الواحق والاثنية فقط واصولها اسماء
العدد التي يقرع منها بايجابها اما بالحاق تاء التانيث كواحد واثنتا او
باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كاثنين واثنين او بالجمع كالوف وعشرين
او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر او
بالعطف كخمس وعشرين اثنا عشرة كلها واحدا عشرة ومائة والف تقول
في الاعداد المذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد اثنان في مفرد المذكر وثنية
واحدة اثنتان او ثنتان في مفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة
الى عشرة بالتاء للجماعة المذكر بايجاب تانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة

واحد ج

تلك ج

عشرة رجال ثلث الى عشر بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث
امرأة وعشر امرأة ولم يقبل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت

اثنا عشرة ج

عشرة احد عشر الى تسع عشر رجلا احد عشرة او اثنا عشرة في المؤنث على الاصل
بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة

نحو ثلث عشرة امرأة ج

عشر الى تسع عشرة في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث اتفاقا للكبر
الاول فيهما حالة قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع تانيثين في
جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة فجلا احد عشرة واثنا عشرة فان التانيث فيهما في حكم
واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشرة فحمولا على المذكر في ثلثة عشر وانما في شان بدل
من لام الكلمة فلم يحصل للتانيث وبهذا حكم عليه بانه جنس آخر من التانيث واما في
اثنان وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث احدى واثنتي في المؤنث
لازما وجب تذكير المذكر حيث ذهب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين
المذكر والمؤنث وحيث يجب التذكير عند التركيب في المؤنث الى عشر يجوز الى اربع
فتحات مع نقل التركيب احد عشر واثنا عشرة او مع تسكين الشين عشرة الى تسع عشرة والجائز
يسكونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها
بالياء لانه منصوب بالعطف على عشرين المنصوب محلا بمعمولية القول وهي ثلثون
واربعون وخمسون الى تسعين فيهما آتي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود
ثانية وتقول فيما دون العقد على كل عقد من العقود العالي عقد آخر احد وون في المؤنث
والواحد والواحدة منها بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه قوة التركيب لم يكن
السمعاني بالعطف على صورة اللفظ ما قدم معينة لذلك لم يدر جهاتي قاعدة العطف بلفظ

[illegible] معطوف عليه مفعول القول منصوب المحل مرفوعه
[illegible] على الحكاية والالتفات بالنسبة الى الواحد رفعي
[illegible] اخواتها قائمة اقيم هو مقامه
[illegible] معطوف عليه مجرور وضمير هو مرفوع
[illegible] تقول اخواتها والاوجه فيه ان لا مقام لقولك
[illegible] معطوف عليه مجرور وضمير هو مرفوع
[illegible] والسنون ليس معطوف وفي نون
[illegible] والسنون قائم مرفوع بالواو لانها في
[illegible] علامة

ما تقدم بل جعلتها بما عداها فقال ثم بالعطف اى عطف تلك العقود على الزايد
عليها كما ينا ذلك الزايد بلفظ ما تقدم من اسماء العدد بعينه من غير تغيير فتقول
اثنان وعشرون في المذكر واثنتان وعشرون في المؤنث وثلثة وعشرون
في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى مائة وتسعين
وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد مائتان والفان
في التثنية فيهما اى في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على
مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف اى بعطف الزايد عليهما او عطفهما على
الزايد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول
مائة واحدا وواحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث
نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امراة ومائة واثنان
وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امراة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او
ثلث وعشرون امراة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امراة وكذا
الحال في تثنية المائة والالف ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة
الى آخر ما ذكرنا والاصل في تمانى عشرة فتح اليا لبنا صدور الاعداد المركبة
على الفتح كثلثة عشر وجاءا كما تهما اى اكمان اليا ولثقل المركب بالتركب
كما في معدى كرب وشذ حذفها اى حذف اليا بفتح النون كانها اذا
حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاضي اذا حذفت اليا
الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فروعي زيادة استثقاله فحمل موضع
الكسرة فتحة فقال الرضي ويجوز كسر ما يدل على اليا المحذوفة لكن الفتح

حال كون الزايد مع

او اثنان

او احدى

و اثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون

امراة و مائة

لانه

مطلقا مميز الثلثة

اثر ابعض اختيار

لسالم ج

ان يلي مفعوله

اولا ليوافق اخواته لانها مفتوحة الا واخر مركبة مع العشرة وفارغ من بيان
حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال تمييزاتها وابتداء من الثلثة لان التمييز للاول
والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة واثلث الى العشرة
محفوظا اى مجرورا ومجموعا لفظا كثلثة رجال او معنى كثلثة رهط اما كونه مجموعا
لانه اكثر استعمالا وآثر وافيه التمييز بالاضافة لانها تسقط النون
والتنوين واما كونه مجموعا ليطابق المعدود والعدد والى ثلثة اشارة الا انها
استثنا من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثا واخواتها وكان قياسها
ان يجمع فيقال مئات او مئين لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر
السالم وهو مئون واثنانى في صورة جمع المؤنث مئات ولا يجوز اضافة العدد
الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات كلهم كرهوا ان يلي
التمييز الجمع بالالف والتا بعد ما تعود الجمع بالواو والنون
الى عشرين الاتسعين فاقتصر على الغير ومع كونه اخصر ومميز احد عشر
الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفردا ما نصبه في العقود
فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع
ولا حذفها اذ ليست في الحقيقة نون الجمع واما في ما عداها فانهم كرهوا ان
يصير واحد اسماء كالكلم الواحد ولا يرد عليه عشر ك لان المضاف اليه
فيه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة
اشياء شيئا واحدا وانما جوز واثلثمائة امراة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء
شيئا واحدا ليطرد مائة امراة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة

مائتو صولة العقود

بعد ثلث واخواتها ظرف بمعنى

بعد مبني على الضم منقطعة عن الاضافة

تقدير بعد الثلث واخواتها

ان يلي مفعوله محذوف وهو الثلثة واخواتها المميز المجموع

وهو المائة بالالف والتا متعلق بالمجموع بعد فارق

بمعنى الى متصل بالنصب مفعول تعود

بمعنى ما مصدرية تعود الى

مع تمييز بحكم

فاجبه افراده ليكون الفضلة قليلا وميز مائة والف وميز بهما ومميز جمعه
اى جمع الالف واتمام يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة فى الاعداد
مرفوض لا يقال ثلث مائة رجل كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه
يقال مائتا رجل مثل الفا رجل فهو قليل مفهوم مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول
الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون ميزا ما على طبق ميز بها لكنه لما كانت الاحاد فى
جانب القلة من الاعداد والمائة والالف فى جانب الكثرة منها اخير فى ميز بها
الجمع الموضوع للكثرة وفى ميز بهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان
المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكر كلفظة الشخص اذا عبرت بها عن مؤنث
او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا عبرت
بها عن المذكر فوجهان اى ففى العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت
قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر فى كلامهم وان شئت
قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد واحدة ولا اثنان واثنتان
وثنتان بميز فلا يورد الواحد مع ميزه كما يقال واحد رجل ولا الاثنان معه كما
يقال اثنان رجلين بل مذكورون ما يصلح ان يكون ميزا لهما على تقدير ذكر التميز معهما
ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التميز اى الصالح لان يكون ميزا
على تقدير ذكره معهما الدال بكونه على الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية
عنهما اى عن الواحد اذا كان التميز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان
فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة الرجلان يفهم الجنس والاثنينية
فبذكرهما استغنى عن الميز فان قلت ان ميز الواحد مغن عنه فكذا لم لا يجوز ان

ان ميز الاثنين كذلك نعم اذا كان ميز مثنى مغنى عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما
يقال ثمار رجل قلت علة التزموا الجمعية فى ميز سائر الاعداد ينفى ان يعتبر فيلزم ميز الجمعية
فيها وهو اقرب اليها وهو الاثنينة ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد
ولا اثنان استغناء بلفظ التميز اى الجواهر حروفه المصورة بهيئة خاصة القابلة لدخول
علامة الافرادية اعنى التنوين او علامة الاثنينة اعنى حرف التثنية فاذا اعتبر مع علامة
الافراد استغنى به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين
على حدة فاختار واو نون العلامة التى هى اخف على ذكرهما ولا تشكل رجلان اخف
من شئ رجل وذلك لان استغناء انما يكون لفائدة اى افادة لفظ التميز النص المقصود
اى التنصيص على العدد والتصريح به الذى تقصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اى بذكر
اسم العدد فاذا افاد التميز ذلك التنصيص استغنى فى افادته عن ذكر العدد على حدة و
تقول فى المعدود المؤنث العدد اما الواحد من العدد باعتبار تغييره اى بسبب اعتبار تغيير
اى تغيير ذلك المفرد عدا الواحد انقص ان يزيد عليه واحدا اثنان فى المذكر فوله اى ان قولك
القول ذلك القول انما هو باعتبار تغيير الواحد اثنين بانضمامه اليه فيلزم ان
ثانى الواحد معتبر بانضمامه اليه اثنين واما ابتداء فى شئ اذ ليس قبل الواحد
عدد حتى يكون الواحد للعدد معتبره واحدا واثنانية فى المؤنث على هذا القياس واعلم
ان العشرة فى المذكر والعشر فى المؤنث اى عشر اى لا تقول غير ذلك فلا تجيزه
ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات تجيز استغناء
اسم الفاعل منها وتقول فى المفرد باعتبار حالة اى مرتبة من العدد دون غيرها
معنى التصيير الاول والثانى اذا وقع فى المرتبة الاولى والثانى من المذكر والاولى

والثانية في المؤنث كونهما على خلاف القياس يعني التذكير وإنما لم تقل الواحد والواحدة لأنهما
لا يدلان على المرتبة فأبدل منهما الأول والأولى لدلالتهما عليها وهكذا إلى العاشر
والعاشرة والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية عشرة
إلى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم أن اسم الفاعل من العدد سواء كان على التعيين
أو لا حكمه حكم أسماء العدد على ما مر في التذكير والتأنيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة
والرابعة إلى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث
الجزءين في المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وإنما ذكروا الجزءين لأن الاسم
الواحد مذكر فلا حاجة إلى التأنيث فيه بخلاف ثلاثة عشر رجلا فإنه للجماعة وتقول في المذكر
الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثمة أي ومن أجل اختلاف الاعتبار بين ع

اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلفت إضافتهما فلاختلاف إضافتهما قيل في
الأول أي في المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالإضافة
إلى ما هو أنقص بدرجة أي مصيرهما ثلاثة وقيل في الثاني أي في المفرد من المتعدد
باعتبار حاله ثالث ثلاثة أو رابع أربعة بالإضافة إلى العدد المساوي
هذه أو يكون أحدا أي أحد ما ليس لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة أو الرابعة
أو الخامسة ولا يلزم جواز إرادة الواحد الأول من عاشر العشرة وذلك
مستبعد جدا وتقول في إضافة ما زاد على العشرة حادي عشر أحد عشر بإضافة المركب
الأول إلى المركب الثاني أي واحد من أحد عشر متأخر بعشر درجات بناء على الاعتبار الثاني
وهو اعتبار بيان الحال خاصة لأن الاعتبار الأول لا يتأتى في العشرة كما عرفت وإن
شئت قلت في إزاء هذا المعنى حادي أحد عشر بحذف الجزء الأخير من المركب الأول

في المذكر الثاني والثالث والرابع إلى العاشر ح



الأول استغني عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول إلى تاسع تسعة عشر
معرب الجزء الأول من المركب الأول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبني الجزء الثاني
لوجود موجب البناء فيهما [illegible] المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لاحتياج مباحثه إلى
ذكر التذكير والتأنيث وقدم المذكر لأصالته وأخر تعريفه لأنه عدمي وتعريف المؤنث ما فيه
أي اسم كان فيه علامة التأنيث لفظا أي ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة
وغرفة [illegible] فإن كل مؤنث في حكمها بالتأنيث ولهذا [illegible] في التصغير
إلى ما في المؤنثات السماعية أو تقديرا أي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كما [illegible] قدم
وغيرها من المؤنثات السماعية [illegible] أي الاسم ما ليس فيه [illegible] المؤنث أي لم يوجد فيه علامة التأنيث
لا لفظا ولا تقديرا وعلامة التأنيث التاء والألف حال كونها مقصورة كحبلى
أو ممدودة كصحراء وحمراء وقال بعضهم الياء في قولهم هي [illegible] زعم أنها للتأنيث وليس كذلك
بجواز أن يكون ضميرا موضوعة للتأنيث مثل هي وأنت وهو أي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي
أي الاسم ما بإزائه أي في مقابلته ذكر من الحيوان كامرأة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل
واللفظي بخلافه أي ما ليس بحقيقي أي ليس بإزائه ذكر من الحيوان بل تأنيثه
منسوب إلى اللفظ لوجود علامة التأنيث في لفظه [illegible] أو حكما بلا تأنيث
في معناه كظلمة مثال التأنيث اللفظي [illegible] مثال للتأنيث اللفظي تقديرا فإن
التأنيث فيه مقدر فيها بدليل التصغير [illegible] ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي [illegible]
وإذا أسند الفعل بلا فصل كما هو الأصل إليه أي إلى المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا
مظهرا ومضمرا [illegible] فذلك الفعل [illegible] وجوبا [illegible] بتأنيث الفاعل
من أول الأمر إلا إذا كان مسندا إلى ظاهر غير الحقيقي [illegible]

مبحث المذكر والمؤنث

المؤنث وجودي صح

قوله

جر ح

التاء وتذكر واما هذا اشارة بقوله وانث فظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو غير المستثنى من هذه
القاعدة فلك ان تقول انث طلعت الشمس بخلاف انث الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس
طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستثناؤه من الحاق التاء لفظ من الاستثناء بحلاف
معمراه اذ ليس فيه ما يشعر بثانية وجعل بعض ان ريان ضمير البهيمة راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث
اللفظي بقرينة قوله وانث في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورتان
الفصل ايضا ليلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن لاستغناء احكام جميع الاقسام
في صورة الفصل ايضا كما لا يخفى قوله اى التاء بالفعل في نحو قعدت هند القاضي امراته و
حضر القاضي امراة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا
مما يغلب في اسماء المذكور كزيد اذا سميت به امراة فانه مع الفعل يجب اثباتها نحو
جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع الغير الحقيقي حكم ظاهر المؤنث الحقيقي في جميع
ما ذكر نحو الرجال جاءت وجاء وغير الجمع المذكر ان لم لا فان لو كان جمع المذكر ان لم الحق تاء تانيثه
فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا اى سواء كان واحد هو مؤنثا نحو
او جاء كالمؤنثات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانه بالخيار
ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع
المذكر العاقلين في جموع كقيد الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فانه ضمير
الواو لا غير يقال الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت تعلت الخ اضمر فعلت وهو المتكلم فيه
المقرون بالتاء ان كانت للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وعلوا اى ضمير فعلوا
في الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والتاء والالف والنون في ضمير النساء
وما يلحقها فانه كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالبهائم وضمير الايام وما يلحقها



وما يلحقها فانه كونه جمع المذكر السالم وان لم يكن من العقلاء كالبهائم وضمير فعلت وفعلن في ضمير فعلت وفعلن
وما يلحقها فانه كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالبهائم وضمير الايام وما يلحقها فانه كونه جمع
وبيان الجماعة وضمير فعلن اى بالنون اما في جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة لذا واما في
جمع المذكر السالم فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فيراعى حقه فاجرى
مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون
موضوعة لجمع غير العقلاء قالوا وضعت لجمع الاقلين فاستعمالها في
النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الانات لنقصان عقولهن
يجري مجرى غير العقلاء المتنى ما لحق آخره اى آخر مفرده بتقدير
المضاف اليه وقد ر بعد قوله ونون مكسورة قوله مع لواحقه والا لا يصدق
التعريف الا على مثل مسلم من مسلمات ومسلمين مما لا يخفى ولو اكتفى بظهور
المراد لاستغنى عن بعض التكلفات الف حالة الرفع او ما مفتوح
ما قبلها اى مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي النصب والجر ليتناول
عين صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون غوضنا عن
الحركة والتنوين مكسورة ليلا يتوالى فتحات في صورة الرفع وهي فتحة تتمثل
الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق او اللاحق وحده
او مع اللحوق ولا بأس باشتمال لعلامة لحوق التنون وعدم دلالة لحوقها على
ذلك لانه علامة تقديرية اذ دل امران من امور ثلثة على شيء صح ان يقال انه دل
الثلثة والزائد عليه غاية ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة بعض الامرين علما ان
اى مع موزونه مثلا ثانية العدد في الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اى من جنس
مفرده باعتبار دخوله تحت قوله شكلا ما مثل ثانية الواحد والجنس جمعا كما سبق ولو سيبويه بقوله

ما ليس آخره

مثل يا ثلثة الوحدة عن قوله من جنسه وقوله ليدل انه فائدة لحوق من
الحروف بالاسم المفرد واذا لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال
قرأة ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او حيضتان على الصحيح خلافا
لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه
شنى الاب باعتبار معنيين مختلفين وهما الاب والام وكذلك ثنى القمر باعتبار معنيين
مختلفين وهما القمر والشمس قلت جاز ان يحمل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة الشبه
بينهما ثم يؤول الاسم المثنى به مفهوم تنبيها على ان الشخص باعتبار فيكون
معنى الابوين المستيين بالاب وكذا الحال في الشخص بالنسبة الى القمر فان قلت
فليعتبر مثل هذا التأويل في القرأة ايضا بلا احتياج الى ادعاء التسمية للطهر
او الحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليتأول المثنى به بتحصيل مفهوم تنبيه لهم
شنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنية لفظ واحد
اللفظ بينهما وهو الذي اختلف فيه والاصل حتى عدم جوازه وبهذا الاعتبار يثنى
الاعلام المشتركة بجعلها ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثيرين يتأول
بالمسمين بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعاء بتأويل بالمسمى
بعمر ثم يثنى ويجمع وردوه بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها
وكون اللفظة مطلوبة فيها كيفما لتثنيتها وجمعها مجردة عن الاسم بخلاف
الاسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله
من جنسه وما كان آخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد مما
يتطرق اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف



الاسم فقال والمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في آخره الف مفردة لازمة
ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود واولانه محبوس عن الحركات والقصر الحبس
ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم
يعلم كالذي في المسمى بالى وهو تمائي اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير
مانيه اربعة احرف فصاعدا عن الرباعي والخماسي المزيد فيهما لان الفه واو اما اعتبارا
للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لكان الثقل والا اي
وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول
الاصل او عديمه وقد اميل كمتيان في متى حيث جاء متى ثلاثيا او كان على اربعة احرف
فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلاء والمصطفى او زائدة كجحل فبالياء اي فالف
مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصلها الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلاثة
احرف والكلام الممدود ان كانت همزة اصلية اي غير زايدة ولا منقلبة عن اصلية او
زايدة تثبت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء جمع قارئ
او لشبهها بالاصلية من قرأ اذا تشكك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا
وان كانت الهمزة للتأنيث اي منقلبة عن الف التأنيث كحمراء فان اصلها حمرا
بالفين احدهما للتأنيث والثانية للتأنيث قلبت الثانية همزة لوقوعها
طرفا بعد الف زايدة قلبت واوا فصار حمراو ان لان للهمزة حرف ثقيل من جنس
الالف فيستغنى عنه لا يقع بين الالفين مع انها غير اصلية والواو اقرب للهمزة
من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في نحو اقتت واجوه وربما صحت فقيل
حمراء ان حكى المبرد عن العامرية قلبها ياء كحمريان والاعرف قلبها واوا والا اي وان

لم يكن الهمزة اصلية ولا للتأنيث بان يكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق
بقرطاس المنقلبة عن واو او ياء اصليتين كعلباء ورداء فان اصلهما ك و
ر د ى فالوجهان المذكوران جايزان ان اجل بهما ثبوت الهمزة وبعدها لان
الهمزة في صورة الاولى منقلبة عن واو او ياء بالحمل على الاصل وفي الاخرى على اصليتها
فشابهتا همزة قراء فثبتت في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا
لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها
واوا او في الهمزة الثانية ان اللازم من حذف العلامة ان لا يجوز ان يقال
في رداء الا ردا ان بالهمزة لورودها على الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين
كما هو المتبادر من اللام لكن قد وجدنا كتب اللغة كالمفصل والمفتاح والكتاب
قد وجدنا اثرا حاكما بالشهادة غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب الهمزة
من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء وكحرف لينه اي نون
التثنية للاضافة ان لاجل الاضافة او النون نيابتها مقام التنوين توجب تمام
الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج بينهما فيان وحذف تاء
التأنيث التي قياسها ان لا تحذف عن آخر المثنى كشجرتان وتمرتان في خصيصا
واليمان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان
كل واحد من الخصيتين واليمنين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها
بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التأنيث لا تقع في مثله وقيل حقيقي واليمى مستعملان
وبها يفتى في خصيته واليمنى فان كانتا اقل استعمالا منهما وعلى كان حذف النون قاعدة مستمرة بان
في بيانه بفضل المقام لعدم الالتباس لو ركب حذف ما ان نيابته اذ لم تقاوم بلوغ علامة التأنيث في افادة
خصوصية

اورد اوان مالوا ولكن للمشهور
رد ايان مالوا فخفان يسنى ان قول
المص والا فوجهان غير لائم لهما لكون
عبارة عن اثبات الهمزة مع

تصفحنا ج



ص ج

وعشرة وقوله مقصودة بحروف مفردة مخرجة اسماء الاجناس فاذا قصد بها
نفس الجنس بلا افراده بقوله مقصودة فاذا قصد بها الافراد استعمالا بقوله
بحروف مفردة وذلك بقوله بحروف مفردة مخرجة اسماء الجموع ونحوهما مما الفرق
بينه وبين واحده التاء وكوكب بمعنى اسم جمع ليس بجمع على الاصح والفرق اسم
جمع كما مر وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين
وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلام لا يقع على الكلمة والكلمتان وكلام اسم الجنس كذلك
يجب الاستعمال لا بالوضع على الاخير قلنا لزوم كون اكثر اسم الجنس جمعا وانما قال على الاصح
وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء المجموع التي لها احاد من تراكيبها كالجمع
وما قرر كجمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة وانما سمي جمعا
او جمع على واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فاين تجمع بالاتفاق وكوكب على الجمع والواحد

فيه متحد بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغير الماخوذ فيه اعم من ان يكون
بحسب الجوهر او بحسب التقدير فيضم فلك اذا كان مفرده فعل واذا كان بفاعلة
او بهاء او الف وتاء فعلة وفيه وبكسر فاء الصحاح اى الجمع الصحيح تارة يكون مذكرا وتارة
لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اى آخر مفرده واو مضموم ما قبلها او ياء
او ياء مكسور ما قبلها فى حالتى النصب والجر ونون عوضا عن حركة او التنوين فى غير
منع الخلو مفتوحة لتعادل الفتحة لثقل الواو والضمة ليدل ذلك اللاحق او اللاحق
فقط او مع الملحوق على ان معنى مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من
جنسه اكتفاء بما ذكر فى التثنية فان قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون
محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الحجارة فان آخره
اى آخر مفرده ياء ملفوظ او مقدرة كقاض ما قبلها كسرة حذفت اى الياء
مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها لمناسبة
حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلم هذا الحكم
حالتى النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل
اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان آخره
اى آخر الكلام الذى اريد جمعه مقصورا اى الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء
الساكنين وبقى بعد الحذف ما قبلها اى حرف كان قبل الالف عاما كان
عليه فتحا وقلبت الالف ياء مثل مصطفون فى حالة الرفع و
مصطفين فى حالة النصب والجر فاصلها مصطفيون ومصطفيين
قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرط اى



اى شرط اسم اريد جمعه جمع المذكر السالم اى شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم
اسما اى اسما محضا من غير مبنى وصفة فيه تذكر علم اى مذكرا علما بقبل من حيث
مسماه لا من حيث لفظه واما اشتراط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع الصحة
بناء الواحد فيه واحد كر العلم اقبل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف
فان فقد فيه الكل كالعين او الاثنان كالمراة او واحد كواحج للفرس
او للفحل لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظا او مقدرة
ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين واى كيسان
فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام بفتحها ويدخل فيه نحو رقاء وسلمى اسمى رجلين
فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا تمنع
من الجمع بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فتشبه صورة علامة التانيث
والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرط اى شرط الاسم
الذى اريد جمعه جمع المذكر السالم كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل
والمفعول مذكر بفعل اى له مؤنث فعلاء فالشرط الاول كون مذكر بفعل كاحمر والشرط
الثانى ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اى مذكرا غير مستوفى
صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة
افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل
كافضلون ولم يكسر لان معنى الصفة فى فعل التفضيل كالمدلول عليه
الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلا اى مذكرا او
غير مستوفى تلك الصيغة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعلان و

والمؤنث علم صيغة فعلا مثل سكران ان سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه
وبين فعلان فعلانة كندمانون ولم يكسل ان فعلان فعلانة اصل في الفرق
بين المذكر والمؤنث لانه فيه بابان وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم
المذكور مذكرا مستويا فيه اي في حس والصفة بتأويل الوصف بالمؤنث مثل
جريح وصبور بقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو
والنون ولا بالالف والتاء فانه لم يحقق المذكر ولا بالمؤنثة ولم يحسن ان
يجمع جمعا مخصوصا بأحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يقبلهما كفيل فيه مثل جريح
وصبور والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مبتدأ بالتاء
مثل علامة وذلك لكراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التأنيث ولو حذفت
التاء لزم اللبس بحذف لفظ او نون الجمع بالاضافة كما مر في التثنية وقد شذ
نحو تسعين بكسر السين جمع تسعة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء سكونها
جمع ارض لكونها وانما حكم بشذوذه لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونها
علما او صفة وقد اورج صاحب الالباب بعض من الاسماء تحت قاعدة
كلية واخرجها عن الشذوذ ومنها سنون وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ
منها ارضون وامثاله لمن اراد تفصيل ذلك فليراجعه جمع اليه والمؤنث
اي جمع التصحيح المؤنث ما لحق آخره الى آخره اي آخر مفرده الف وتاء وشرط الجمع
التصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة ولا اي ولذلك المفرد مذكرا فان يكون مذكره
لا مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون فلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان
لم يكن له اي لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون الخ شرط صحة

صحة جميعه ان لا يكون مجردا عن التاء التأنيث كحايض فانه جمع بصفته
حايضات فلو قيل في جمع حايض حايضات ايضا لزم الاكتفاء والاعطف على
قوله ان كان صفة او ان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اي غير
اعتبار شرط مثل للحات وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان
هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة التي بتاء معتدة كناقة وشمس وبخو
من الاسماء التي ثانيتها غير حقيقي لا يجوز فيها الجمع بالالف والتاء بل سوغها جمع
كالسموات والكائنات وذلك لخفاء ذلك التأنيث لانه ليس
بحقيقي فلاظهار العلامة جمع لتكثير ما تغيره جهة تغير بناء واحده حيث
تغير امور الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينقض بجمع السلامة لتغير
بناء واحده بلوق الحروف الخارجة الزايدة وايضا المتبادر من تغيره تغير كون
اول الجمعية فلا ينقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد
حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون
من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزايدة كما يدل عليه
ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير تحقيقا
كرجال واقراس واعتباريا كفلك كما مر وجمع القلة وهو يطلق على ثلثة
وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن افعل كافلس وافلس
اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا الكتاب من الكتب
والغلمة رغفة جمع رغيف وغلمة كغلمة جمع غلام والجمع التصحيح مذكرا كان
كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انها اي

جمع السلامة لتعلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلح لهما وما عدا ذلك
المذكور من الاوزان والجمع التصحيح كمرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا
نهاية له وقد وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر والقلة كقوله
ثلثمائة فروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث بمعنى الحدث من غير
بقيد سواء صدر منه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر الخ
على المشهور والمراد بجريانه في عامة الفعل ان يتبع بعبارة تفارق الفعل
منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة
وجلسة قعدة العادية والعالية وويلا له ويحا له مما لم يشتق الفعل منه
لا يكون مصدرا وان كان الاخيران منصوبا مطلقا وعوامل المصدر
من الثلاثي المجرد سماعي اي سماعي ويرتقي عدده الى اثنين وثلثين كما بين
في كتب التصريف وفي غيره اي غير الثلاثي المجرد بمعنى الثلاثي المزيد فيه والرباعي
المجرد والمزيد فيه قياسي اي قياسي لكل فعل بان كان مأخوذا منه مما افعل فمصدر ما
افعال وكل ما بناؤه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرجه اخراجا
واخرجه استخراجا الا ما خرج ذلك عاملة في عامة التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع
عمل فعله المشتق منه حال كونه ناصبا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا او حال كونه مجرورا اي
مجرورا بمن مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو زيدا خالدا امس اكراما او الان
وذلك الفعل لمناسبة الاشتقاق بينهما باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كالم
الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا بمعنى عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروطا
بان لا يكون مفعولا مطلقا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فسيجيء حكمه ولا



ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه كونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في خبر ان
لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا اضرب زيدا ولا اعجبني اضرب زيدا عمرا ويجوز ان الظرف متسع
ما لم يقم قرينة على الظرفية كما في الشيء والمجرور حيث يقام الواحد فيلزم اجتماع التنوين
والجمعان تقديرا اي المصدر والفاعل وما كان في تثنية الفعل وجمعه واجبين في الحقيقة الى الافعال
وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فلا يلزم فيها المحذور بخلاف المصدر
فان له في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضافة فيه يستلزم اشتمال زمانه اذا كان
بارزا لم يكن مضافا فيه بل مضافا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستمرار على حدة ليجري
مثل ضربي زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مضافا ولا مضمرا نحو اعجبني
ضرب زيد الان النسبة الى الفاعل غير مأخوذة في مفهومه فلا توقف لتصور
مفهومه عليه بخلاف الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و
يجوز اضافته الى الفاعل مع اعماله منونا او مع الاضافة اقوى مشابهة للفعل
كونه نكرة نحو قوله ﷺ طولا دفع الله اناس مع قد يضاف الى المصدر الى المفعول
سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له عاملا قليلا بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب
اللص الجلاد وضرب اليوم الجند وضرب التاديب واعماله اي عمال المصدر
ملتبسا باللام اي بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فحكما يلتبس
على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شيء وبين المقدر
به قيل لم يات في القرآن شيء من المصادر الموقتة باللام عاملا فاعل ومفعول
صرح بذلك جار الله في قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فان اي المصدر منصوبا
مطلقا صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للمصدر من غير تجويز ان يكون

لم يات ضرب على ان مع الفعل بتقدير ان الا ضرب فعل ما

للمصدر أن لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوى سواء كان الفعل مذكورا
نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا نحو مررت بزيد وان كان اى المصدر
منصوبا مطلقا واقعا بدلا منه اى من الفعل وسواء كان حذف فعله لازما نحو
سقيا له وشكرا له وحمدا له فوجهان اى فيجوز فيه وجهان على الفعل الاصالة
وعلى المصدر للنيابة وقيل على المصدر للمصدرية وعلة للبدلية ففى قوله فوجهان
وان فصل بين قسمى المصدر اعنى ما لم يكن منصوبا مطلقا وما كان اتيا على المعترضة لبيان
بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر فى القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين
توهم تعلقها بالقسمين على سواء اسم الفاعل ما اشتق اسم الفاعل اسم اشتق من فعل اى حدث موصوف
ذلك الاسم بمن قام به الفعل اى لذات ما قام بها الفعل ولو قال ما قام به الفعل كان اولى
لان ما جهل امره او نكر لفظا او لعله قصد التغليب بعنى الحدوث يعنى بالحدوث تجدد وجوده
او قيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال الشارح قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه
الحدوث وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله يعنى
الحدوث يخرج الصفة المشبهة لانها وضعها على ان يدل على معنى ثابت والظاهر
ان اسم التفضيل داخل فى الجميع الذى حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق فى ذلك ان للتبادر
من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به قام
المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان عليه فخرج بما الاصل منه آخر كان زيادة
فيه او وضع له ولهم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل
مع زيادة فتبصر لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة
على اصل الفعل وخالف اكثر النحاة للنص واسند واخراج اسم التفضيل الى قوله

و قوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة صح





قوله يعنى الحدوث كما اسند واخراج الصفة المشبهة اليه ظاهر منهم ان الاشتقاق
متضمن معنى الوضع كما علمت فليس لهم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق
متضمن معنى الوضع موضوع لمن قام به بل لهم ان الزيادة وبخه شاه صيغة المبالغة
على هذا التقدير بحرفا من التعريف لا بعد اذ لا يلتزم ذلك ويدل عليه حصر صيغة
اسم الفاعل بما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفى ترجمة التوشيح
بما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثى المجرد على فاعل كضارب وفاعل كشاعل
وآكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثى لمن قام به لا على صيغة فهو ليس باسم فاعل
بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن وضراب
وصيغة اى صيغة اسم من الثلاثى المجرد على وزن فاعل وكل غيره ثلاثيا
مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اى مع
ميم مضمومة موضوعة فى موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة
مضمومة او لا ومع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما يقابل آخر المضارع
كمستفعل وتفاعل وتفعلل نحو مدحرج فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المفتوحة
ومستغفر فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم مقام
مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع فى آخر المضارع ايضا مذكورا
فحلما يكون لكل من قسمى الميم مثال يكون لكل من قسمى الكسر ايضا مثال ويعمل

عمل فعل فان كان فعل لازما يكون موافقا لازما ويعمل عمل فعله
اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون موافقا متعديا
الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كاعلم يقينا كذلك

وكان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه
وسائر الفضلات كزيد يتعدى هوايها بشرط معنى الحال والاستقبال اى يعمل اسم
الفاعل حال كونه ملتبسا بشرط ما اى شئ يشترط علمه بمعنى معنى زمان الحال او
الاستقبال فالاضافتان بيانيتان واغا اشترط احدهما لان علم شبهه المضاف
فيلزم ان لا يخالف فى الزمان نحو زيد ضارب عمرا الان او غدا او المراد بالحال
والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقولك وكلهم باسط ذراعيه
الوصيد فان لو باسط معهما وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال وسنا ما
ان يقدر المتكلم باسم الفاعل معنى الذى كانه موجود فى ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان
كانه موجود الآن وبشرط الاعتماد اى اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اى على المقتضى
وهو المبتدا او الموصوف او ذو الحال ليتقوى فيه جهة الفعل ان
كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاءنى رجل
ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية و
نحو ما من الالفاظ الاستفهامية او الآتية ونحو ما من حروف النفى كلا وان لان
الاستفهام والنفى بالفعل اولى فاذا وجد ما شبهه للفعل نحو اقايم زيد
وما قايم الزيدان وما قايم زيد وما قايم الزيدان فان كان اسم الفاعل المستوى
للماضى اى للزمان الماضى بالاستقلال او فى ضمن الاستمرار وارید ذكر مفعوله
وجب الاضافة اى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اى اضافة معنوية
لغوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا
للكسائى فانه ذهب الى عدم وجوب اضافة لأنه يعمل عنده سواء كان بمعنى

بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير
اضافته ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها و
تمسك الكسائى بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد اجاب
عنه فان كان لزاى لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فيعمل
مستدلا اى فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطى عمرو درهما امس
فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه قيل معطى عمرو قبيل اعطى فقبل درهما اى
اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى جميع الازمنة فتقول
مررت بالضارب لابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب لابوه زيدا
الان او غدا لانه نقل بالجمع حال عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكن بعضهم
ادخال اللام عليه وضع منه اى من اسم الفاعل تغيير صيغة الى اخرى بحيث يخرج عن حد
اسم الفاعل لصيغة المبالغة التى فعل المشتق منه كضراب ومضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب
وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثلا اى اسم الفاعل فى العمل والاشتقاق ما باشتراط
به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة مجازا عن حد اسم الفاعل واما اذا
كانت داخلة فيه فمعنى عبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثلا اى
مثل اسم الفاعل ذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الان او غدا
ومررت بزيد الضراب عمرا الان او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة نائب
مناب ما فات من الشابهة اللفظية والمشتق من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة
وكذا الجامد منهما مصحح كان او مكسرا مثلا اى مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا
فى العمل والشرط لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة من حيث ذاتها بخلاف
علامتى التثنية والجمع نحو الزيدان ضاربان او الزيدون الضاربون عمرا الان
او غدا او امس ويجوز حذف النون اى نون المثنى والمجموع مع العمل فى معموله نصبا

على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فانه حذفها واجب مع التعريف تحقيقا
مفعوله للحذف اى يجوز حذفها لوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف
لطول الصلة بها كقراءة من قرأ المقيمى الصلوة على المفعولية واما على تقدير
التنكير مثل قوله لا لذا يقوا الغداة بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يتم
صلة الام والقراءة عليه اعتمد على اسم المفعول المشتق من فعل اى حدث موضوع
لمن وقع عليه اى الشيء لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فضرب موضوع لذات
ما وقع عليه الضرب واعتبرنا قيد من مقام ما مر فى اسم الفاعل فقولنا مشتق من فعل شامل
لجميع الامور المشتقة من المصدر وقولنا لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدث كاسم الفاعل و
الصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضل افعال او تفضيل المفعول فانه مشتق
من فعل لموضوع بزيادة على الغير فاذا لفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع
عليه الفعل فقط وصيغة من الذى الحق على زنة مفعول كمضروب ومن غيره
اى غير الثلاثى المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لحقه فتحة وكسرة
المفعول كمستخرج بفتح الراء واسره اشارة وحالة اعتمد اى عمل الرفع او النصب
والاشتراط اى اشتراط عملها باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما
كاسم الفاعل اى شبهه وحاز اذكاه مقترنا باللام يعمل عمل الماضى ايضا فهو فرع
ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر ينتفع على نصبه كعمرو
معطى غلام درهما الان او غدا او معطى غلامه درهما الان او غدا واما
الصفة المشبهة باسم الفاعل صاحبت انها يفتح ويجمع ويذكر ويؤنث ما اشتق من
فعل لازم احترز عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين لمن اى لذات
من قام به بحيث الثبوت لا بمعنى الحدوث احترز عن نحو قائم قايم
وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام بجميع الحدوث فانه لم ان على الصفة مشبهة والا فاسم







والازم المشتق منه اعم من ان يكون لازما ابدا او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق
من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فهو بحال رحيم الا من رحم بضم الحاء اى
صار الرحم طبيعة له كالكريم بمعنى ان الكرم صار طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت
انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانها بحسب اصل
الوضع للحدوث عوض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة
المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل اى لصيغة الفاعل الذى هو ميزان
اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا يجئ صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع
اى كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال عن المستكن
فى مخالفة او صفة لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها
لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص
لها باسم الفاعل كونها شبهة به ويكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب ونظيره
ويعمل على عملها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا يشترط
ازمان فيها واشتهر اشتراط الاعتماد فيعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى
فيها لان اللام الداخلة عليها موصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها اى
جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم مسئلة لانه سئل عن حكمه وبحث عنه
ان يكون الصفة نائبة باللام ومجردة عنها اى عن اللام والاضافة فمن ضرب
ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة فى
كل واحد منها اى من حالتى الاضافة الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة
ومجرور اخرى على هذا الصار اقسام مسائلها غانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام

الصفة

الثالثة التي للعمول من جهة الاعراب في الاقسام الستة الحاصلة من قبل قرائن في العمول الصفة

او مجرورة بها او مضاف او مضاف اليه العمول

اي على فاعلية للصفة او النصب على التشبيه اي على تشبيه معمول الصفة بالمفعول

في العمول المعرفة وعلى التمييز اي جعل معمول الصفة تمييزا في المعمول النكرة هذا عند البصريين

وقال الكوفيون بل على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال النحاة على التشبيه بالمفعول

في الجميع قال الشارح والاولى التفصيل والجر في المعمول على الاصالة اي اضافة الصفة اليه وتفصيلها

اي تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ونصب

الوجه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب

ثلثة اي ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة وكررها للتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول

الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اي مثل هذا التركيب في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه

بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة

امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع ما بعدها على البدلية او نصبه على التشبيه

او جره بالاضافة وانما عبر بالاسلوب بتركيب العطف اشارة الى ان شروع في قسم آخر

من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه

الصفة ذات لام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما

قدم الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم

الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب وتفصيلها لان اقسام الصفة

المجردة اثنا عشر لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف

اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام ممتنعان

احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة



بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه على عدم افادة الاضافة تخفيف

خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او التنوين كحسن وجه

بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او عما اضيف اليه الفاعل او استتاره

في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه اللام او يخفف فيهما معا ولا خفة فيه بواحد منهما وثانيهما

ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها مجردا عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام

لان اضافة الحسن الى وجه وان افادة التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الكنهم

لم يجوزا لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في

الصورة تشبه عكس المقصود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها

مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه

فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون

يجوزونها بلا قبح في السعة ووجه الاستقباح انها اذا كيسو الاضافة لقصد

التخفيف فيقتضي الحال ان تبلغ الاقصى بان فيه ويقبح ان يقتصر على دون التخفيف

اعني حذف التنوين ولا تعوض لما عللها مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه

باستكان في الصفة والذي اجازها بلا قبح النظر الى حصول شيء من التخفيف بالجملة

وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام

الثلثة المذكورة وهي ستة عشر قسما لما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما

في الصفة وهو بسبة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه

وحسن الوجه بجره والحسن وجهها وحسن وجهها بجره وانما في المعمول مثل الحسن وجهه و

حسن وجهه بجره فيهما قسمان والمجموع ستة عشر لان الضمير فيه بتقدير الحاجة الى غير

زيادة ولا نقصان وما كان فيه خير أن منها احدهما في الصفة والآخر في المعمول مثل حسن
وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو تمييز لكن لا شتمال في الضم المتاخر اليه غير الاسم
على خبر زايد على قدر الحاجة وما لا خير فيه منهما وهو اربعة اقسام الحسن الوجه والحسن وجه
وحسن وجه برفعه فيهما صحيح لعدم الرابط بالموصوف لفظاً ولما كان وجود الضمير
في الصفة مثل فلان هو في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعلامته فقال فمتى رفعت
معمول الصفة بها فلا خير فيها اي في الصفة لان معمولها فاعل لها فلو كان فيها خبر لزم
تعدد الفاعل فحينئذ في تلك الصفة الحقيقة كالفعل لكان الفعل لا يثنى ولا يجمع تثنية
فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع تثنية معمولها وجمعه والا اي وان
لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر بقيهما خير للموصوف ليكون فاعلاً لها فتثنى
انث الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجهاً وحسنة وجهاً وتثنى اي
الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجهاً وحسنان وجهاً وتجمع ايضاً
الصفة اذا كان للموصوف جمعاً مثل الزيدون حسنون وجهاً واسما الفاعل
والمفعول وغير المتعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول واسم المفعول
الغير المتعدي الا مفعول كما شتقا قد من الفعل المتعدي الى مفعول واحداً فاذا
بني اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول مثل الصفة
المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من اقسام الثانية عشر فيرفعان الفاعل والمفعول
ما لم يتم فاعله وينصبانهما ما دام يضافان اليهما تقول زيد قايم الاب ومضروب
الاب يرفع الاب وشبهه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما
ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلت مثلاً زيد ضارب اباه وزيد معطى



معطى اباه علم ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب وفاعل المعطى وشبهها بالمفعول
وفي المثال الثاني انه مفعول ثان للمعطى ومفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيهاً بالمفعول
والمفعول الثاني محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوبة تقول زيد عمي
الاب مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً اسم التفضيل هو اي اسم اشتق من فعل
اي حدث لموصوف قام ذلك الفعل او وقع عليه او فيه لقصد شيوعه في اسم التفضيل
اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة ما تغيره في اصل ذلك الفعل والباء في قوله
بزيادة اما ظرف لقوله اشتق اي اشتق بسبب زيادة او متعلق بمحذوف حال
من فعل اي حال كونه ملتبساً بزيادة وقوله اشتق يخرج اسم الزمان والمكان والآلة
لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة يخرج الاسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغة افعل كاكرم
وفعلى كحبلى وان كان حينئذ اصلاً فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخبر واشر فحذفت
الهمزة لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه اي اسم التفضيل
ان يبنى من فعل ثلاثي مجرد لا زيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه
اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان
هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلاثة احرف ومع اسقاط بعضها يلزم
الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان بنى من
الحروف الثلاثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي
مجرد كلها اصول او يكون حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده
او مختلفا منها فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتبين المعنى نعم يكون اي من الثلاثي المجرد ليس

بلون ولا عيب ظاهري لان منها اشتق افعل للبراءة من اسم التفضيل كاحمر واعور فلو
اشتق اسم التفضيل ايضا منها لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زاد الحمرة
او العور وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بادة على افعل التفضيل
وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة
على الاخرى في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الكاتبين فان
افضل اشتق من الثاني المجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان معناه غير
الثلاثي المجرد بان يراد به ما يدل على ان لاحد زيادة وفضيلة على غيره توصل اليها
غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال
اللون وعمى مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو اجهل واليد ولكن يرد انه مع
هذا التقدير اشتق واحق هما من الحمق والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو
من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق خرز اقراط وعظام وخيوط
على عنقه وهو ذو بحبة طويل فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي لانا اصلنا وتقلدنا
ليلا اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا ففيه شابة من حمق ابن هبنقة
فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من احمق لا يكون هذا الظهور قياسا وان يكون
اشتقاق اجهل واليد لمن يكون اثر جهل وبلادة ظاهرة على سبيل التذوذ
ولا يقول بذلك عاقل وان رح هذا احمق من جميل بلد حيث قال وينبغي ان يجامع الا
والعيوب الظاهرة فانه ابطنه بني منها افعل التفضيل كقولك هذا البلد من فلان
احمق وقياسا اي فيما لم الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفعل للمفعول فانه لو اشتق

لو ان

اشتق لكل منها قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشهر وقد جاء
لا مفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر من لم اشد معذورية والوم من لم
اشد ملومية وعلى هذا القياس اشغل واكسر واعرف ويستعمل اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه
وهي استعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا يذكر احد منها الا في
موضع لتفضيل الشيء على غيره فلا يذكر فيه من ذكر المفضل عليه وذكر معه من والاضافة
ظاهرة واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهر ولانه يشار باللام الى معين بتعيين المفضل
عليه كونه قيد لفظا او حكما اذا طلب شخص افضل من زيد فلما قيل عمرو الافضل اي الشخص الذي
قلنا انه شخص افضل من زيد فعلم هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل
اما مضافا نحو زيد افضل الكتاب او من نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد
الافضل ولا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو والا يلزم ان يكون
ذكر اللام ومن لغوا او ما قوله وليست بالاكثر منهم خصوصا انما العزة للكاثر فقيل بيا
فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي ليست من بينهم بالاكثر خصي لا يجوز خلوه من الكل ايضا لغو الغرض
نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال فيشمل ان المحذوف هو المضاف
اليه اي اكبر كل شيء او انه مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله
معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اي احدهما فاذا زيد موصوفة المقصود
به على من اضيف اليه اي ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحقق في ضمن بعضهم والا يلزم
تفضيل الشيء على نفسه واعلم ان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل التفضيل الشيء على غيره
فالاولى في ذكر المفضل عليه ان يشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفة ببعضهم الا لهم
يجب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا النوع

واعلم ان المفضل الكائن في المفضل عليه اما حقيقي
نحو زيد افضل من عمرو واما ادعائي نحو زيد
افقه من نجاد واعلم من جداد

موصوفة علامات تشاركهم في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من مشاكليه
في هذا النوع فلا يجوز زيد المنطلق غلام عمرو يوسف احسن اخوة لكم وجوه عشرة اي الاخوة
باضافتهم اليه والثاني ان يقصد به زيادة مطلقة اي ثابتي معنيه زيادة تفضله
مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل
الى ما اضيف لاتوضيح لاتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو
مصارع مصر احسن القوم ما لا تفضيل فيه فلا شبهة في كون بعض المضاف اليه يجوز بهذا
المعنى ان تضيفه الى جملة هو داخل فيهم كقولك بنو آدم افضل قريش اي افضل الناس
من بني قريش وان تضيفه الى جملة من جنسه وداخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته
فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جملة نحو فلان اعلم بغداد
اي اعلم من سواه وهو بعيد لانها مشافهة او مكتبة ويجوز في النوع الاول من
النوعين اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه افرادا اي
فرادا اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه
مؤنثا نحو زيدان او افضلا زيدون او فضلا او الهندان او الهندات
افضل الناس وهذا لا يذهب به ذهن الى ان غير الافراد والتذكير في كون
المفضل عليه مذكورا مع وجوب المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا لان مثنى اسم التفضيل صفة لنحو الزيدان افضل الناس الزيدون افضلهم
وهند فضلى النساء والهندان فضليا حي والهندات فضليات حي لشبهة
ما في الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو
الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا يذهب فيهما الى المطابقة

المطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتناعه عن التفضيلية لفظا
او معنى لعدم ذكر المفضل الذي عليه بعدها واسم التفضيل الذي استعمل بمن معرفة من
الغير المعود المذكر كما هو حكم اخواتهم لحوق اداة التثنية والجمع وتانيث المحققة بالغير بالمعنى
حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب اجر فكانها
تمام الكلمة ولا عمل لاسم التفضيل في اسم مظهر ارفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص
المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العامل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج
الى قوة العامل وانما خص الفاعل لانه لا يجب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا
بل وجد بعده يعلم ذلك فاعمل دال على الفعل فانصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل
عن سبيله اي اعلم من كل واحد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها كثيرا
لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز
نسبته يخلو عن الفعل ليفيد نحو علي زيتا وانما لم يعمل ارفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة
انما هو عمل الفعل وهو انما يعمل عمل الفعل لا يساويه فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه انما
كان فيه معنى الاصل فيه وهو استعارة من لا شيء ولا يجمع ولا يؤنث بعد شابهته على اسم الفاعل
فلا يعمل شبهة ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا سببيا هو في اللفظ
تابع معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا او صلة لسبب مشترك بين
ذلك الشيء الذي اعتمد عليه بان غير بفضل ذلك السبب باعتبار الاول اي باعتبار تقييده
بذلك الشيء اعني او لا تكون بالاعتبار الاول معتمدا عليه سببيا بعد خبر لكان او حال من اسم
او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا سببيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد

حالة

ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الا اذا اجتمع فيه خمسة شروط الاول والثاني ان يكون مفضلا على نفسه باعتبار غير ذلك الاول والثاني ان لا يكون اسم تفضيل
الاول والثاني ان يكون مفضلا على نفسه باعتبار غير ذلك الاول والثاني ان لا يكون اسم تفضيل
وجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن صفة رجل وهي سببية لفظ
حيث المعنى وذلك لانه متعلق اعني كحل مفضلا باعتبار الشيء الاول وهو كون الكحل
اعني زينا والحال ان افعل التفضيل بهذه الحيثية خبر عن شيء هو ما اثبت له ما

٧ مفعلا وابناءه ج

فرجلاً هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل المشترك بين عين الرجل
وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد واما اشترط ان يكون في اللفظ
ما يدل على شيء وفي المعنى مسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك
الصاحب حتى تتسلط عليه فيه كالصفة المشبهة لانخطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل
فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد
ضارب عمرو انما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركاً مفضلاً من وجه ومفضلاً
عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج نحو مثل قولك ما رأيت رجلاً احسن كحل
عيناً من كحل عيني زيد فانهما مختلفتان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقاً المقيد تارة
بهذا وتارة بذاك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار وليبقى عمل ما هو الاصل
في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل
اخراجه عن اللفظ التفضيلي بالنفي كما سيتضح فائدة واما اشترط ان يكون اسم
التفضيل منفياً اذ عند كونه منفياً يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله واما قلنا ان عند كونه
منفياً بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى وكذا اكحل افعل في المواد الاخر
بمعنى فعل وهذه العبارة يحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلاً بعد النفي
بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو
الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عيني رجل زايداً على حسن كحل عيني زيد فيبقى اصل حسن
كحل عيني رجل مقيساً الى حسن زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمراد
بانها مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عيني كل احد الكحل دون حسنه في عيني زيد
فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسليط النفي عليه



عليه مجرداً عن الزيادة عرفاً لان نفي الزيادة لا يلايم المدح فبقي اصل الحسن وتوجه النفي
الى حسن رجل مقيساً الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والمقياس يكون
دونه لان المقام اقتضى رجوع المعنى الى ما رأيت رجلاً حسن في عينيه الكحل حسنه في عيني زيد
فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي
المساواة نفي الزيادة ايضاً لان الزيادة على شيء ما يساويه مع زيادة فيصح
ان يقصد به عرفاً نفي المساواة مطلقاً ولو في ضمن الزايد فانتفى الزايد ايضاً فيحصل
من جميع ذلك ان حسن كحل عيني رجل دون حسن كحل عيني زيد وذلك كمال التمدح فان
قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر
ينبغي ان يكون عمر في مثل ما رأيت رجلاً افضل ابوه من زيد جايزاً كما جاز للمثال المذكور
قلت فرق بين الثاني فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات
والاصل في اسم التفضيل ان يكون للمفضل والمفضل عليه مختلفين بالذات فنفي صورة
الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال النفي زالت بالكلية ولم يبق لقوة ان يعود حكمه بعد
الزوال بخلاف ما رأيت رجلاً افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه مختلفان
بالذات فلا ضعف في معنى التفضيلي فيه قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز
عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالجرية والكحل بالابتداء فصلوا بين حسن وبين
معموله اي ما عمل فيه احسن من حيث ان اسم التفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله
منه في عيني زيد اجنبي وهو الكحل اذ ليس من متعلقات احسن فلا يخرج عن كونه
اجنبية ما عرض له معنى ان تبعية العامل في المبتدا والجار والعامل المخفوض في
الابتداء كاسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبياً فانه

اجنبي لما بين هذه الاجنبية وبين
مخالله بينه وبين معموله
من هذه الجهة تدبر

من معموله من حيث ان اسم التفضيل ولو تقدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل
بين الحسن ومعموله من حيث ان اسم التفضيل والكحل في معنى متعلقه كما ذكرنا وكذا
لو قيل بهذه العبارة ما رأيت رجلا احسن من الكحل في عينه منه اي الكحل في عيني زيد لا
يخ عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انها ليست من قبيل العبارة المشهورة الواردة في
اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها وفي رشاقة الكحل وبهائه ايظهر وما عبرنا
عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان يبينه علما ان التعبير عنها
عنها غير منحصرة فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة احصر منه وغير مرتبة والنقل بهذا
التقريب الى الناشد يسيوه واشتهد به في اثبات من المسئلة وتطبيق
بعض من التصورة عليه فقال ولك المنة اي تقول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل
من عيني زيد ما جاءته من بيان زيد مقام منه في عين زيد وهو احصر منه بمقدار ضمنه وكلمة
في ورفع لقطا العين من البيان واكتفى من زيد كما في احصر مع ظهور المعنى المقصود وبما التقرر
فالمعنى ما كان عليه قبل هذا التغير لان اصله من الكحل عين زيد والمعنى ما حذف فانه لو
كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل شيء على نفسه اذ ليس الكحل حينئذ من اسم التفضيل ذكر
العين الذي كان الكحل فيها فضلا على غيره كما ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما
رأيت عينا احسن فيها الكحل من عين زيد فحذف ذكر عين زيد مقدما عليه واستغنى عن ذكرها ثانيا
وتقدير ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد وتقول معنا
ما رأيت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا اعلى ابلغ وجه ان للكحل في
عين زيد حسنا ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لوقوعه بعد
بالابتداء لانها فرع الاولى ولان التفضيلية مع مجرور بها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل قوله



ولا اري منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رأيت كعين زيد اي قولا مماثل
قول الشاعر وانما ركب صدر البيت ليكون مبتدأ بما هو مبتدأ لمماثلة وترك موصوفه حسن
في المثال وان كانت المماثلة الكلامية في ذكره موفى مقابلة قوله واديا وهو مذكور وانما
كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه مرت على
وادي السباع ولا اري كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب ولا اجوف
الا ما وفى الله سارياكان اصله لا اري واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم
وادي السباع واستغني عن ذكره ثانيا لتركب منهم لمجانبة الركبان وهو مخصوص بركب
الابل والثانية من ابى اذا كاليحمة من حبى اوحى وهو المكث والتاني وسار يأتي
وهو السير في الليل فقوله اري اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول
واديا مفعول له وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله
الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف للتشبيه
المستفاد من الكاف واللام في ولا اري اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا
والجار في به متعلق باقل والمجرور عايد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اقل صفة
له وتاية تمييز عن نسبة اقل الى ركب ومنصوب على المصدرية اي اتيان تاية واجوف
عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم
بوادي السباع واجوف منه ومما في ما في مصدرية وسار يأتي راكبا سار يا
وفي والمستثنى مفرغ اي واديا اقل واجوف في كل وقت الا في وقت وتاية الا
سار يا تقول مررت على وادي منسوب الى السباع لكثرتها فيها واحالاني للاري
مثل وادي السباع حين احاط به الظلام واديا يكون توقف اركب اقل من توقفهم بواد

السباع ويكفيك ذلك الوادي الخوف من الوادي السباع في كل وقت الا وقت وقاه
الله سبحانه زاجرا ساريا ساير آبا تبيل فيه عن الافاضة الخافات ولو عبرت
بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى وادي اقل به ركب اتوه تاية من وادي السباع
ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى وادي اقل به ركب اتوه تاية من وادي السباع
وقد تقسم الكلم الاقسام ثلثة على وجه علم من دليل الانحصار حتى كل واحد منها ولم يكتف
بذلك التقريب صدر مبحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك
تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال الفعل ما دل على كلمة دلت على معنى كاين في نفسه اي في بعض
ما دل عليه الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليه لا استقلالا
بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى وح يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية
فرح كون المعنى في نفسه كونه في نفس الكلمة الدالة واحد وسوا استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما
ذكرنا وجه الحمل ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث
الذي هو مفهوم المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى الفاعل ولا شك ان النسبة الى الفاعل
ما خوذ في حواله الملاحظة حال فيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بكون المعنى في نفسه كونه وصفا وذلك
ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد بكون الحدث قائما بالمسمى بالمعنى المطابق
بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن المتضمن فخرج بهذا القيد الحرف فانه ليس مستقلا بالمفهومية
معتبرا وضعا باحد الامور الثلثة او المفهوم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة بليغ
يخرج به الاسم عن حد الفعل ويكون وضعا يخرج به اسماء الافعال فان جميعها منقولة
عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المسلوبة عن الزمان كعسى وكاد ولا اقتران
معنا بحسب الوضع ويصدق على المضارع اذا اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد او لا



في الاثنين والثلثة مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من
قصد واضع الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل وحول قد لانها انما استعمل للتقريب
الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشبه ذلك مما لا يتحقق الا في الفعل وحرف
السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال
البعيد وخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر والنهي
عنه كلما النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا تتحقق
الا في الفعل لحوق تا التانيث عطف على دخول قد واختص لحوق تا التانيث
لانها تدل على تانيث الفاعل ولا يلحق الا بالة فاعل والصفات استغنت عنها بكونها
من الة المذكر الدالة على تانيث فاعلها فلما جرم اختص بالفعل تاكيدا
حال عن تا التانيث احتراز عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق فعلت اراد بنحو
تا فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل تا فعلت ايضا وذلك لان
ضمير الفاعل لا يلحق الا بالة فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وحقا فروعه عنه بمنع
احد نوعي التميم تحرزا عن لزوم تساوي الفرع الاضعف وحق ابراز بالمنع لان المتمكن
اخف واحضر فهو بالتعميم اليق واجدر الماضي ما دل على فعل وان بحسب اصل الوضع لما
المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك اي حاضر الذي انت فيه قبلية قوانيه
يكون بان اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب
آنات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون لكل زمان زمان فقوله ما دل على زمان
شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالمراد حصول الفعل
فلا ينتقض منع الجد بمثل امس فانه بالدلالة ما دل بحسب الوضع فلا ينتقض منعه

بالم يضرب وجوبا ان ضربت مبنى على الفتح خبر لمبتدا محذوف اى هو يعنى الماضى مبنى على الفتح
لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى واما البناء على الحركة دون السكون الذى هو الاصل
فى المبنى فلمشابهة المضارع فى وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب موضع ضارب وشذ جاجرا
يقول ان ضربتنى ضربتك فى موضع ان تضربنى اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات
مع عدم الموجب لغير الفتحة فانه مبنى على السكون معه نحو ضربن الا ضربنا كراهة اجتماع
اربع متحركات فيما هى كالكلمة الواحدة لاتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع
بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبنى على الفتح مع خروج الواو وفانه يضم معهما
لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه اى فعل اشبه الاسم باحد حروف ناثبة
اتيت اى حال كونه ملتبسا باحد حروف اتين فى اوله يعنى الحروف التى جمعتها كلمة
نايت وحذفت بهة انما تكون لوقوعه اى لوقوع ذلك الفعل مشتركا بين زمانى الحال
والاستقبال هم الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعانى المتعددة كذلك كعين
وتخصيصه بالحرف عطف على وقوعه اى وذلك الشبه بهة انما يكون لوقوع الفعل مشتركا
وتخصيصه بواحد من زمانى الحال والاستقبال يعنى الاستقبال بالسين فانه للاستقبال
القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما مر فكان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة
القرائن وانما يعرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم فاعله مضارعا الا لهذا
اذ معنى المضارعة فى اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضع
من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فاشبهت من تلك الحروف الاربعة المتكلم
مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له اى للمتكلم ان كان معه غيره
واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب كانها ماخوذان من انا ونحن والالف كما



فى غير القسمين المذكورين صح

قال ... واما كان او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا وتثنوت الواحد وتوئين ية اى حال كون المتكلم والمؤنثين
غايبات او ذوات غيبة والتاء للتانيث فيهما اى غير القسمين المذكورين وهما واو تثنوت وشذ قوله غير ياجر
على البدلية من الغايبات لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة كذا خرجت بهاتين النكارة الصرفة فهو فى قوة
النكرة او موصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة السابق وحروف المضارعة مضمومة فى الرباعى
اى فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج اولا يخرج ومضمومة فيما سواه اى فيما سوى ما ماضيه
على اربعة احرف مثل يتدحرج ويستخرج ويخرج ولا يوجب بمن الفعل غيره اى غير المضارع بعدم ملاقاة الآخر
فيه وان كان هذا الكلام فى قوة قولنا وانما يوجب المضارع صحة ان يتعلق به قوله اذا لم تتصل به نون كيدة تقبله
كانت خفيفة ولا نون جمع مؤنث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد شديدة والاتصال
بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله فى وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على
كلمة اخرى حصله ولا نون جمع المؤنث فى المضارع تقتضى ان يكون ما قبلها ساكنا بناء بتها فى جمع المؤنث
فى الماضى فلا تقبل الاعراب والمراد برفع ونصب يشاركان الاسم فيهما وجر يجتمعان مع الاسم فيهما الصحيح منه ومعتل
غير الناقص ما لم يكن حرف العلة آخر حرف كلمة المجرد لفظ الغير بارز مرفوع متصل بالمثنى مذكرا او مؤنثا مثل يضربان وتضربان
والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب للمؤنث مثل تضربين فهن اربع
صيغ يضرب فى الواحد الغايب المذكر وتضرب فى الموضعين فى الواحد الغايب المؤنث والواحد المذكر المخاطب
واضرب فى المتكلم الواحد ونضرب فى المتكلم مع الغير بالضمة فى حال الرفع والفتحة فى حال النصب لفظا اى
حال كون الضمة والفتحة لفظيتين والسكون فى حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والضمائر المتصلة
بذلك الغير البارز المرفوع وذلك فى حالة مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها اى حذف النون حالتى
الجزم والنصب فان النصب فيها تابع للجزم كما ان فى الكلمات تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون و
تضربون وتضربين ولم يغيرا ولن يغيرا فى آخرها والضمائر المتصلة بالمعتل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديرا فى حال
الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة لتوالى بدعو ويرمى والكسرة اى بحذف الواو والياء فى حال الجزم لان

لفظا فى حالة النصب صح
نحو لن يدعوا لن يرمى صح

الجازم لما لم يحذف حركة اسقط الحرف المناسب لها كلم يزد ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف
بالفتحة والصحيح تقديرا لاخراج الالف لانها لا تقبل الحركة تقول لم يرضى ولن يرضى والحذف في الجزم
الجزم تقول لم يرض ولم يرم تقع المضارع المجرد عن الناصب الجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل
فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من العبارة وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه
موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب او رأيت رجلا يضرب وانما تقع موقع
موقع الاسم لانها اذا لم تكون كالاسم فاعطى السبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وهذا
مذهب البصريين وارد عليها انها تقع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي
يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كان نحو كان زيد يقوم وفي نحو قوم الزيدان
واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب ملوعلا
على ان ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا قاما الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان
الاعراب مع تقديره اسبق من اعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع ما بعده
واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كجزء الكلمة وسوف في حكم السين ومن نحو
كان زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لامر ما كما في باب افعال المقاربة انتهى والله
وينتصب المضارع بان مضمرة ولن قال الفراء اصله لا فابدل الالف نونا وقد قال الخليل
اصله لاان فعقصر كما يقال في اما شئت وقال سيبويه انحرف برأسه وادغم حيل اصله اذا فخفف
وقيل اصله اذ الظرفية نونت عوضا عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة حتى نحو سرت حتى ادخلها
وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة الزايدة في خبر كان المنفي
نحو ما كان الله ليعذبهم لان ملء السلة جوازا فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعل مصدرا بتقدير
ان المصدرية وبعد اللام نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن
او لا تعطني حتى فان انا، والواو عاطفتان واقعتان بعد ان نهي وقد امتنع عطف

عطف الجزء على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من
ذلك الانشاء فيكون المعنى في ذرني فاكرمك ليكن منك زيارة فاكرام مني
اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب
اللبن معه فان اتى بينتصب المضارع مثل زيد ان تحسن الي مثال النصب
بالفتحة ومثل ان تقسموا مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم
اذا لم تكن بمعنى الظن هي ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فتناسب
العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا تناسبه وليست اي ان الواقعة بعد
العلم هذا اي ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن
فيهما الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلايم ان المخففة
الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلايم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيها
او ان التي بعد ما الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعنا ما اي معنى لن نفي المستقبل
نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم ان يكون في قوله تعالى ولن ابرح الارض حتى
ياذن لي ابي تناقض لان ان تقتضي التابيد وحتى ياذن الانتهاء واذن التي
ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا
لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب لانها لضعفها لا تقدر
ان يعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه تسبقها ما وكان عطف على لم
يعتمد اي لم ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان
الفعل المذكور بعد ما مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وما لا يمكن ان تقع
في سوف يقبال فان فقد احد الشرطين كنا اذن اجيئك وكقولك لمن

بحدك اذن اظنك كاذبا او كلاما كقولك لن يحدثك انا اذن اظنك
كاذبا وجب الرفع مثل قولك لن قال السلت اذن تدخل الجنة مثل بمثال لا يحتمل
الا الاستقبال فقوله اذن مبتدء وقوله اذا لم يعتمد ظرف لا تنتصب المخاطب
معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن مدخل الجنة خبر مبتدء فتمثيل اذن بهذا
المثال على طريق تمثيل اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا
بشرطين اشار اليهما بما بين المبتدء والخبر واذا وتعتاى كلها اذن بعد الواو والفاء
قالوهما جايزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف
لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكى التى ينتصب بها المضارع
مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها كسببية
لام دخول الجنة فى المثال المذكور وحتى التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير
ان اذا كان اى المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبله وان كان بالنظر الى زمان التكلم
ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كى اى حال كونه بمعنى كى للسببية او الى للانتهاء
الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كى ولاستقبال المضارع بالنظر
الى ما قبله والنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى
بمعنى كى او الى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم
فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى
ولاستقبال ما بعدها فان اردت بالفعل الذى دخل حتى الحال بمعنى زمان الحال تحقيقا
اى بطريق التحقيق بان يكون هو زمان التكلم بعينه وسيجئ مثاله او حكاية اى بطريق
الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل الان فى الموضع حكاية الحال

الحال الماضية كما تقول كنت فى زمان التدخل هيئات هذه العبارة وتحكيها فى زمان
التكلم على ما كنت هيئة وكان ما بعد حتى فى هذه العبارة مرفوعا فابقيته على
ما كان عليه وحكيته ففى زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن حينئذ تقدير ان
لانه علم الاستقبال كانت حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء الجارة ولا عاطفة
ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتداء بها كلام مستانف لا ان يقدر بعدها مبتداء
يكون الفعل خبره ليكون حتى داخلة على اسم كما توهمه بعضهم فيرتفع اى ما بعد حتى
لعدم النصب والجازم ويجب السببية اى كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل
الاتصال المعنوى وان فات الاتصال اللفظى مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن
مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفى الرجا فى زمان التكلم ومن هنا
اى من اجل هذين الامرين اى كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب
سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اى رفع ما بعد حتى فى
قولك كان سيرى حتى ادخلها اذ وقت حصول كان الناقصة فى هذا القول بان
يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لو كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما
قبلها فبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثانى فى
قولك سرت حتى ادخلها لانه حينئذ يكون ما بعد ما جر مستانفا منقطعا
بوقوعه وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام
فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب وهو لم وجاز فى
وقت حصول كان الناقصة كان سيرى حتى ادخلها فان معناه ثبت سيرى
فانا ادخل الآن ولا فساد فيه وجاز الامران سرت حتى ادخلها بالرفع لان

في هذا المقام محقق والشك تأمل في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون السبب متحقق الحصول
فقوله انهم عطف بتقدير جاز ما جاز في انه لانا كان السير حتى ادخلها لعدم صلاحية
تقييده بقوله في انه كما المعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان السري
حتى اخلها في انه اي جاز الترخيص في هذا التركيب في وقت حصول كان انه فعلى هذا
قولهم انهم سار عطف على كان السري دلاف دخيه ولام كي التي تنصب المضارع بعدها
بتقدير ان سلت لا دخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي تنتصب
بها المضارع ولام تاكيد للنفي بعد النفي كان لفظا مثل ما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن
ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر ان
المقدر فكيف يصح الحمل قيل على حذف مضاف من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم
او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم وعلى تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم
واما التي تنتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع بشروط
بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها ما بعدها لان الواو ولن الترخيص تنصب
للتخصيص السببية حيث يدل معمل التغيير اللفظي على تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا جاز
الا الدلالة عليها وان ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليصح تقدير
الان ان او ما في معناه من النفي للاستدعى جوابا فتوهم كون ما بعدها مجزوما
على الجزاء ان يقال امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او
نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني فيندرج فيها الدعاء
نحو اللهم اغفر لي فاعود ولا تؤاخذني فاملك او استفهام نحو هل عندكم
ماء فاشربه اي هل يكون منك ماء فشرب مني او نفي نحو ما تينا فتحدثنا اي ما

ان تنزل تصب

ليس لك اتيان فتحدثنا وينبغي ان يخرج عليه لولا انزل عليه ملك فيكون
معه نذيرا الاستفهام بمعنى النفي فينبغي ان يتنفي او التمني نحو ليت لي مالا فانفقه
اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني وتدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي كلعل
ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض
نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي الا يكون منك نزول فاصابة خير فحق جملة هذه
المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء ثان
مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو سائر كم ميزابي
بني تميم والحق بالمجاز فاستمر بجاد دون تقدير احد الاشياء الستة فهو على عكس
الشرط والواو التي ينتصب بعد ما المضارع بتقدير ان بعد ما شرط بشرطين
احدهما الجمعية اي مصاحبة ما بعد ما لما قبلها والا قالوا وبالجملة دائما كونا بينهما
ان يكون قبلها اي قبل الواو ومثل ذلك اي بما ذكر الواقع قبل الفاء كونه
احد الاشياء الستة المذكوع وامثلتها امثلة الفا بعينها بابدال الفاء
بالواو كما تقول مثلا ذرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل
السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا
القياس او التي ينتصب المضارع بعد ما بتقدير ان بشرط معنى الى ان
او الا ان اي بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعد ما
لا ان ان ايضا داخل في مفهومهما والا لزم من تقدير ان بعد ما تكرار نحو لالزمنك
او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي او الا ان تعطيني حقي فيجيء بتقدير ما بالا
بتقدير مضاف اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني حقي ونحوه بتقدير ما بالى بتقدير

ويل

مصدر مجرور بالتي بمعنى الى اى لازمنك الى وقت ان تعطيني حقي وغيره بعدها بالى
الى اعطائك حقي والعاطفة اى حروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف
المذكورة او لا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة التقدير
ان بعدها تنتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني
ضرب زيد اوشتم او ضربت ثم شتم فليست من الحروف المذكورة وتقديره
بعد الواو والفاء بما يشرط بالشروط المذكورة فيها قولهم والعاطفة اذا كانت مرفوعا
فهو معطوف على اول المذكورات المناسبة بتقدير ان اعني قولهم حتى اذا كان مستقبلا
او عاما آخرها ومواد بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قولهم
وبان مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا وان كان بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب
المعنى لانه على تقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل
ما لم يكن في الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواو نحو محصوصا
كما سبق من جريانه في ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكر ما مرتين مرة
في الاجمال مرة في التفصيل كما يرد ما ذكرنا ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك
لان تكرمني ومع ما الحق بها من اللام الزايدة نحو اردت لان تقوم ومع احد حروف العا طفة
نحو اعجبني ضربك وان تذنب لان مذهب الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك لاكرامك واعجبني
ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فيجوز ان يظهر معها ما تقلب الفعل الى اسم
صريح ومعنى ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر
بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى الى وهي بهذا المعنى لا تدخل على
اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب فيها التي يليها المضارع واما الواو

الواو والفاء واو فلما منها لما اقتضت نصب بعدها للتنصيص على السببية والجمعية
والانتهاء فصارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اظهار ان مع لا
الداخلة على المضارع المنصوب بها في سورة دخول اللام يعني كي عليها ان لا يسكنوا الا
المتوالين لام كي ولام لا نحو قوله لكيلا يعلم فقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه اي مع العلم
تقرر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل المضمر نحو قولهم خير من ان تراه او مع العلم
مع الشذوذ وكقوله الا اينهذا اللائمي احضر الوغى في رواية النصب وكذلك ليس
بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم المضارع بلم ولما ولام الامر
ولا المستعملة في معنى النهي احترازا عما استعمل في معنى النفي ومن الكلمات تجزم فعلا
واحدا وكلم الجازات اي وتجزم المضارع بكلم المجازات اي كلمات الشرط
والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم
والجزوم بها فعلان وهي اي كلم المجازات ان ومهما وحيثما واذما وحيثما واذ
يجزمان المضارع مع ما واما بدونها فلا واين ومتى وايها يجزمان المضارع
مطلقا سواء كان مع ما او لا وما ومن واي وان واما الجزم المضارع
مع كيفما واذا فقد لم يبق في كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان
معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اي حال
وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر استواء
قراءة قارئين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات
الشرط انما يجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة
للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اي ويجزم المضارع بان مقدرة

ماين ج ... اي على ان صح

تسمع بالمعيدي صح

وسيجئ بيانه فلم لتقلب المضارع ماضيا ونفيه اى نفى المضارع ولا يبعد جعل الضمير
الى ما هو اقرب اعنى ماضيا ولا منها اى مثل لم فى هذا القلب والنفى ويختص اى لما
بالاستغراق اى استغراق ازمنة الماضى من وقت الاسناد الى وقت التكلم بلما
تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اى عقيب ندمه ولا يستديم استمرارا انتفاء
منفى الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت
التكلم بها وجواز حذف الفعل اى ويختص ايضا بجواز حذف الفعل المنفى بها
ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اى ولما ادخلها ويختص ايضا بعدم
دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب
ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله ويختص
ايضا باستعمالها غالبا فى المتوقع اى يتوقع مترقب متوقع نحو لما يذق عذاب
ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل فى غير المتوقع ايضا كندم ولما ينفعه الندم
ولام الامر هى اللام المطلوب بها الفعل وتدخل فيها لام التعليل كقوله لينفق ذو سعة
هى مكسورة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى
لم يصلوا فليصلوا معك وثم لينقضوا ولا للنهى هى المطلوب بها الترك اى ترك
الفعل وفى بعض النسخ ولا النهى صدقا اى لا النهى التى ضد لام الامر وهى
التى يطلب بها ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع المبنى للفاعل والمفعول
مخاطبا او غائبا او متكلما وكل المجازات المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية
الفعل الاول وسببية الفعل الثانى اى لجعل الفعل الاول سببا والثانى مسببا
وفى شرح المفتاح وكل المجازات ما تدخل على شيئين يجعل الاول سببا للثانى ولا شك ان

ان كلام المجازات لا تجعل الشئ سببا للشئ والمراد بجعلها الشئ سببا ان المتكلم اعتبر
سببية شئ لشئ بل ملزومية شئ لشئ وجعل كلام المجازات دالة عليها ولا يلزم
ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثانى لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغى ان يعتبر
المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يرد صورة السبب والمسبب بل الملزوم و
اللازم كقولك ان تشتمنى اكرمك فان شتم ليس سببا حقيقيا والاكرام سببا حقيقيا
له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لكمال الاخلاق يعنى
انه منها بمكان يصير الشتم الذى هو سبب للاهانة عند الناس سببا للاكرام عنده وسببان
اى هذان الفعلان او لهما شرط تحقق الثانى وثانيهما جزاء من حيث
انه يبنى على الاول بناء الجزاء على الفعل فان كان اى الشرط والجزاء مضارعين نحو
ان تزرنى ازرك والاول فقط مضارعا نحو ان تزرنى فقد زرتنى فالجزم واجب
فى المضارع لدخول الجازم وحده او ما يقتضيها مع صلاحيته للمحل وان كان الثانى
مضارعا فالوجهان اى فى غيره الوجهان الجزم لتعلق الجازم ومعه ادوات الشرط و
الرفع لضعف التعلق كحيلولة الماضى والفصل بغير المعمول نحو ان اتانى زيد آته او آتيه
واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل للماضى نحو ان خرجت خرجت اى معنى نحو
خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اى لم يقترن بقد سواء كان ملفوظا
كقوله ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقوله
ان كان قميصه قد من دبر فصدقت اى فقد صدقت لم يجز الا فى الجزاء
لتحقق تأثير حرف الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابط كقولك
ان اكرمتنى اكرمتك وان لم اكرمك واما فى غير قد فيخرج عند الاضافى للتحقق الذى

لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لدخول الفاء
فيه وان كان اي الجزاء معارعا مثبتا او منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا بلم فانه مضارع
فيما سبق كقوله ما صنيعا معنى او من حيث ترتب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان
الآتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيبقى بانيا
واثرت في تغيير المعنى حيث خلصت للمعنى الاستقبالي فيتركان لقوة التاثير من وجه وان لم تكن قويا
كقوله ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومنا فيتقدم ثمنه والا اي وان لم يكن
الجزاء ماضيا او مضارعا المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء ح اما ماض بقد لفظا
كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول اكرمتني اليوم
فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كلا التقديرين لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج ح
رابط الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او
لم او لن او بشرذلك كما تقدم وفي جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط
في الجزاء فاحتاج الى الفاء وبحيث اذا التي لمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت
جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تبنى على حدوث امر
بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر واما اشترط بالجملة
الجزائية لاختصاصها بها لانها اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت حذف
بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا
هم يقنطون اي فهم يقنطون وان التي يجزم بها المضارع حال كونها
مقدرة اما لكانت مقدرة بعد الامر كقولك زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك ومثل
الشرط يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ما اشربه



اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني كقولك ليت لي مالا انفقه الا ان الفاء
ان يكن لي مال انفقه والعرض كقولك الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا واما
كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون سببا كما تقدم
وقصد السببية اي سببية ما تقدم له فح يقدر ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم
ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير ان بما بعد
هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب
عليه فايدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع
الواقع بعد ما تلك الفايدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها
قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعد ما جزاء فينجزم بها كقولك اسلم تدخل
الجنة فان المطلوب بالم هو الاسلام وهو المطلوب فايدة دخول الجنة فهو سبب
لها وقصد اذا لكلام السببية فقدر ان مع الفعل المأخوذ من اسلم وجعل
تدخل الجنة جزاء اي فليحصل ان تسلم تدخل الجنة وكقولك لا تكفر تدخل الجنة اي
ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع
لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمنع ذلك عنده
فامتناعه عند الجمهور لان القرينة مع ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو
ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف
ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذا الموضع قرينة الشرط المثبت وكون العرف
قرينة هذا اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا ان يجب
ان يرفع اما بالصفة ان كانت صالحا للوصفية كقولك ما فهمت لي من كتب

ويتأثر شئ فيمن قرأ امر فوعا اى وليا وارثا وبالحال كذلك نحو وله ما فذرهم
في طغيانهم يعمهون اى عميهين او بالكسيتأنف كقول الشاعر وقال رائدهم
أرسوا نزاولها فكل هتف امرئ يجرى بمقدار الامر هكذا في بعض النسخ
وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي
وامثلة المضارع ويريدون صيغها وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر لان الامر
كما هو شهرة هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد النص
على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا
ذكره المص في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا كان او في الباب
او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احترازا عن المجهول مطلقا فانه يطلب الفعل عن
المفعول لا من الفاعل المخاطب احترازا عن الغائب والمتكلم بحذف حرف
المضارعة احترازا عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب
وعن مثل صه ورويد وحكم آخره اى آخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف
والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان شابهته
للاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وهو في الصون حكم المجزوم اى حكم المضارع
المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحروف العلة لانه لما شابهه
ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطى حكمه بقول اضرب اضربا اضربوا واضربي
واضربن واضرب كما تقول لم تضرب لم تضربا لم تضربوا ولم تضربي ولم تضربن
ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان
بعده اى بعد حرف المضارعة او بعد ضرفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقي

بقي امر القول في تقدم او في تقارب ضاربت ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره
وان كان بعده حرف ساكن وسيس المضارع برباعي والمراد بالرباعي ههنا ما يكون
ما فيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما وجب الاتيان بالفعل الماضي زدت همزة وصل
على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون
تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اى بعد الساكن ضمة وفتحة ان كان بعده فتحة
المعلوم على تقدير الفتح تحرزا عن الخروج عن الكسر الى الضم على تقدير الكسرة
اذا قيل من قتل اقتل بفتح التاء البس بالواحد المتكلم المجهول بالماضي المجهول من الرباعي
اذا قيل من اكرم اكرم بضم التاء البس بالواحد المتكلم المعلوم بالماضي المعلوم من الرباعي
اكرمت او فتحة فانه ظهر في مثل اضرب البس بالماضي المجهول من الاضراب والوضع لا
البس بالماضي الرباعي كاحمر فعل مثال لا يكون بعده حرف المضارعة حرفا اصرب مثال
لا يكون بعده كسرة واعلم مثال ما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا مفتوحة
اى الهمزة مفتوحة لانها همزة اصل زيدت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين
في الكلام الواحد لا همزة وصل مفتوحة لذلك بعينه فعل مالم يسم فاعله اى فعل
المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف
اى فاعل فعل الواقع عليه ولا بد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله و
يكون اضافة الفعل اليه بيانية حتما احتراز فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر
هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله و
اقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل
آخره مثل ضرب ودحرج واعلم واخبر له هذا النوع من التغيير لان معناه ضرب

لا البس بالامر منه ولو ضم في اعلم
لا البس بالمضارع المجهول ولو فتح

معنى ما لم يسم فاعله

ما خبر له وزن غريب لم يوجد في الأوزان المحوّل الضمّة الى الكسرة ووزن
تفعل بالتوجّه من الكسرة الى الضمّة وان كان غريبا يدلّ على غرابة المعنى الذي
كمل الخروج من الكسرة الى الضمّة اثقل فلا ضرورة في اختياره بحسب
المقصود بما خفّ منه وضمّ ان لث مع همزة الوصل نحو انطلق وانزل
واستخرج ليلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك الباب وتضمّ الثاني مع التاء
مثل تعلّم وتجوهل وتدحرج ليلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت و
دحرجت نحو فالبس هذا علّة لقوله وبضمّ الثالث والثاني ومعتل العين اي
ما يكون عينه حرفا معتلا ليلايم ما عليه مثل طوى ودوى من اللفيف فانه لا يعلّ عينه لئلا
يقتضي الى اجتماع اعلالين في يدوى ويطوى قيل الأصوب ان يقال معتل العين المنقلبة
عينه الفا ليلايم ما عليه مثل عور وصدر واما حقّ معتل العين بالذكر لزيادة تخصيص
واختلاف في المبني للفاعل منه كما ذكرنا وبتبعيته ذكر معتل العين في المبني للمفعول وان
لم يكن فيه ما ذكرنا الصحيح فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقل الكسرة من العين الى ما
قبلها بعد حذف حركة فصار البيع وقول فابدل واو قول باء لسكونها وانكسار ما قبلها
فصار قيل وجاء الاشمام وهو ضمّ في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حصّه هذا الكلام
ان تحوّل كسرة فاء الفعل نحو الفضة فتميل الياء ان كانت بعدها الواو وهذا قليل اذ هي
تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقرّاء بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام
ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضمّ الشفتين فقط مع كسرة الفاء حالة الدرج هذا خلاف
المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتي ببضعة حالة الضمّة بعدها ياء ساكنة
وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضمّ

ضعف ح

الضمّ في واو بايع من الحروف وجاء الواو ايضا على قبيل قوله وبوع بالكسر ان
بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثلها في مثل باب الماضي
المجهول من معتل العين من الثلاثي المجرد وباب الماضي المجهول من معتل العين
من باب الافتعال نحو اختير واتقيد في مجيء الالفات الثلاث فيه اختير و
وقيد فيها مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس ذلك
مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلّة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير
واقوم بالياء، والواو لكونهما متحرّكين وانفتاح ما قبلهما ان نقل حركتهما
اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لئلا تجتمع واوان
اي الفعل اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا مجهولا وهو حرف
المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج وتيدحرج وضمّ ما قبل الواو
لخفة الضمّة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول تنقلب العين
فيه الفا ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار ويقاد ويستجار ويقام
لتحرّكها وانفتاح ما قبلها والمتعدّي وغير المتعدّي فالمتعدّي من الفعل
ما يتوقف فهم معناه على متعلّق اي امر غير الفاعل تعلّق الفاعل به وتوقف فهم عليه
فان كل فعل لا بدّ له من فاعل وفهم موقوف على فهم لكن نسبة الفعل الى الفاعل
بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل و
قايم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلّق به فان التعلّق نسبة
الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو
المتعدّي كضرب فان فهمه موقوف على تصوّر المضروب لا يمكن تعقّله الا بعد تعقّله

بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل وتعقله دون
تلك الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهم
غير الفاعل كقعد فانه وان كان لا تتعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية
وهيئة الفاعل لكون فهم مع الغفلة عن تلك المتعلقات جايزا وغير المتعدي يصير متعديا
اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو خرجت زيدا او بالف المفاعلة
نحو ماشيته او بتبين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد و
والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين
ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه نحو علم والى
مفاعيل ثلثة كاعلم وارى بمعنى اعلم وهما افعال في هذا القسم فانهما كانا قبل دخول
الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر فيقال للمفعول
الاول واما الافعال الآخر نحو انبا وبنا واخبر وخبر وحدث فليست
افعالا في التعدية الى ثلثة بل تعدتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام مفاعيل ج
وسدة الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت
في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا واكتفاء عن كقولك اعلمت عمرا منطلقا
والثاني والثالث من مفعوليها كمفعول علمت في وجوب ذكرهما احدهما عند ذكر
الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب كحسبت افعال الشك واليقين ايضا وكي تعم
اردوا بالشك الظن والا فكل شيء من هذه الافعال بحسب الشك المقتضي تساوي
الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن ورعمت وهي يكون تارة
للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اى



اى من الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما مضى اى تلك الجملة من حيث الاجمال والاشتمال
عرية من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا فاضلا فقولك علمت يبين ان ما انشات
من الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيدا نحو العلم واذا قلت
ظننت زيدا فاضلا فقولك ظننت لبيان ان منشاء الاخبار بهذه الجملة هو الظن و
كذلك بواقي الافعال فتنصب هذه الافعال الجزئين اى جزئي الجملة الاسمية المسند
والمسند اليه عما انهما مفعول بهما وسمي حصاهما مفعولا بهما على حقيقة وهي بالحقيقة
بالشيء ولا يوجد في غيره اى وسمي حصاهما بهذا الفعل الغلبة انه اذا ذكر احدهما
ذكر الآخر فلا يقتصر على احدهما وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتداء
وخبرا وحذف المبتدا والخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد
لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فحذف احدهما كان كحذف بعض
اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا قد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف
المفعول الاول فكما في قوله تعالى والذين يبخلون بما اتاهم الله
من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين
اى لا يحسبن بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول
واما مفعول الثاني فكما في قول الشاعر لا تحلمن على خراك انا الى ما قد
وشى بنا الاعداء اى لا تحلمن فيحذف جازمين الذي هو المفعول الثاني لجلا
باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الذ
من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذف احدهما كقو
فلان يعطي ويكسو اذا استغنى ومن مثله قولهم من يأت بابا على قلة يلج

باب علمت فانك لا تجد فيها شيئا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ
معنى المعلوم والمظنون لا يخلوا من علم وظن وانما مع قيام القرينة فلا بأس
بذكرها نحو من يسمع يخل اى يخل بسمعه صادقا ومنها اى من خصائص
افعال القلوب جواز الغاء اى ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها
نحو زيد ظننت قايم او تاخرت عنهما نحو زيد قايم ظننت وانما يجوز الغاء
على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتداء وخبرا
او مفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلها مبتداء وخبرا مع ضعف
عملها بالتوسط او التاخر وقد تقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد
قايم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها فى معنى الطرف
فمعنى زيد قايم ظننت زيد قايم فى ظنى وفى قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز
اعمالها ايضا على تقدير التوسط او التاخر وفى بعض الشروح اذا اعملت
او لا على تقدير التوسط وفى بعضها انهمت وبان والغاء او لا على تقدير التاخر
وقد تقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب
زيد وبين اسم الفعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معموليه ان نحو
ان زيدا احسب قايم وبين السوف ومعمولها نحو سوف احسب لقوم زيد
وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءنى زيد احسب وعمرو ولا شك
ان الغاءها فى هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه المبنى على جواز الاعمال
ايضا بقوله اذا توسطت بين معمولها او تاخرت عنهما وانما
خص هذه الالغاء الخاص بالذكر مع انه مطلقا ايضا من خصائصها



الخصائص الشيوع وكثرة وقوعه ومنها اى من خصائص افعال القلوب
انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا ومعنى بسبب وقوع
قبل معنى الاستفهام وبلا واسطة كما يجئ مثاله او بواسطة كما اذا كان
قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل
النفى الداخل على معمولها وقبل اللام اى ابتداء الداخلة على معمولها مثل علمت
ازيد عندك ام عمرو ومثال للتعليق بالاستفهام وبترك مثال اخويه بالتاخير فمثال النفى علمت ما زيد فى الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق
وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع فى صدر الجملة وضعا واقتضت
بناء صدرية الجملة وهذه الافعال توجب تغيير منصب جزئيها فوجب التوفيق بينهما
احدهما لفظا والآخر معنى من حيث اللفظ دون المعنى من حيث الاستفهام والنفى واللام الا
من حيث المعنى ودعيت هذه الافعال والتعليق ما خوذ من قولهم امرأة
معلقة اى معقودة الزوج يكون كالشئ المعلق لامع الزوج لفقدانه
عنها لا بلا زوج لتجويزنا وجوده فلا تقدر على التزويج فالفعل المعلق يمنع
من العمل لفظا عامل معنى وتقدير الان معنى علمت لزيد قايم علمت قيام زيد
كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة بحذفنا
على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قايم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق
من وجهين احدهما ان الالغاء جايز لا واجب والتعليق واجب والثانى الالغاء
ابطال العمل فى اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل فى اللفظ لا فى المعنى ومنها اى من
خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اى فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين

وشتمت نفسي

تصلان بشيء واحد وانا قلنا متصلين بالتقييد بكونهما مفعولا به يخرج نحو ازيدا ضربته وعمرا آخر ضربته اياك فظاهر مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يخفى انه لا فرق في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كما في التفاعل لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صارا كمتغايرين غيرة فلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس نوع الفاعل فاعلا ومفعولا به ومما اجرى مجرى افعال القلوب فقدني وعدمني لانهما نقيضا وجدني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجرى راى البصرية والكلمية مجرى راى القلبية فجوز فيها ما جوز فيه من كون فاعلها ومفعولها متغايرين بشيء واحد كقولك اخر وتدا رايتني للدماية وريتا من عينيّ نارة وامامي وقوله اي ارايني اعصر خمرا وبعضها اي بعض افعال القلوب ما علمت وخلت وزعمت معنى آخر فيجب من معانيها الاول وهي ما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا به لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان كل واحد منى آخر فان خلت جاء بمعنى حرت ذا خال وحسبت بمعنى حرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت يتعدى به اي بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اي اخذته مكان الوهم والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على

فانظر حه



على الغيب بظنين اي متهم وعلمت بمعنى عرفت تتعدى لواحد نحو علمت زيدا بمعنى عرفته ومعنى العلم نفس الشيء اي ادراكه على ما هو عليه وداية بمعنى البصرية ومعنى البصرية قريبة من معنى علمت بالكسر ومنه قوله تعالى الم تر الى ربك كيف مد الظل اي الم تعلم وجدت بمعنى اصبت تتعدى لواحد وجدت الضالة اي اصبتها وعلمتها بالكسر ومعناه واحد او المراد ان لها معنى آخر قريبا من معنى العلم والظن لم ينوسط العلم بمعنى صار مشعور النفس القلبي ولو جدت جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا اي استغنيت وغضبت وحزنت لانها سميت بهذه العلوم والظن الافعال التي تفيد اتصاف سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الباقية ما دام اي افعال وصفت لتقرير الفاعل على الصفة اي الحدث فما وصفت له هذه الافعال مقرر الفاعل على صفة والامسك عن هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو الحدث في الموضوع له لان ذلك في الوضع لتقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل ما ظهر فيها خارج عنها فخرج عن الحدث التي الافعال الناقصة موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير حدث فما وضعت له لا للتقرير وحده وانما جعلنا التقرير المركوز عليه في الموضوع له في الافعال الناقصة لاشتمالها على زمان زائد على الزمان من ذلك الحدث في الموضوع له لان الحدث كالضرب مثلا موضوع لتقرير الفاعل على الضرب بمعنى ايقاعه في الزمان الماضي وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل جزئي من الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال الناقصة منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا لاصالة الوضع وذلك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضع مجموعهما التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدنا فتدبر ثم اعلم ان هذا لا يحتاج الى قيد زائد لخروج الافعال التامة اصلا ومعنى الافعال الناقصة كان وصار واصبح واضحى وامسى فعل و

دامت وآمن وعاد وغدا وراح ومازال ومابرح ومافتئ وماانفك ومادام بالجر وليس ومازال ومادام وليس ثم قال وما كان نحو ما يتصرف من الفعل كاستغنى عن والظاهر انها غير محصورة وقد تضمن كثير من الأفعال الثلثة معنى الناقصة كما تقول تم العشرة بهذا العشرة اى تصير عشرة تامة وكمل زيد علما اى صار زيد عالما كاملا وقد جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضمير ها السهما وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير ما تقدم من الفارة ونحوها اى لم يكن عدة على قدر ما تحتاج اليه او الاستفهامية والضمير في جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما في من كانت امك ومعناه اية حاجة حصلت حاجتك وجاء ايضا فعد ناقصة في قولهم ارمك ثغرة ثحتى فعدت اى صارت الثغرة كانها ضربة اى رمح قصير قال الاندلسي لا يتجه ز جاء وقعد الموضع الذي استعملها العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحوها على الجملة الاسمية المركبة من المبتداء والخبر لاعطاء الخبر اى لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اى معنى هذه الأفعال بيان اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اى اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فتدخل على الجملة الاسمية اعني زيد غني وافاد معناه الذي هو الانتقال اعطى الخبر موفى اثره ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا اليه فترفع هذه الأفعال الجزء الاول وتنصب الجزء الثاني تشبيها بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان ناقصة كائنة بمعنى صار عطف على قوله بثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اى كائنا في الزمان الماضي وآيا من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق كزيد كان فاضلا او منقطعا كزيد كان غنيا فتفطن وبمعنى صار عطف على قوله

قوله لثبوت خبرها اى كان يكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر يهيمها في والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اى صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله بثبوت اى كان يكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسما لها وقوله الواقعة بعدها خبرها اعلم انك تقول اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت اصنع ويكون تارة عطف على قوله يكون ناقصة اى كان يكون تارة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع مثل قولهم كانت الكائنة وللقدر كان وكقوله لتكن فيكون ويكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا تأثير لها بالمعنى الآتي كقوله كيف نكلم من كان في المهد صبيا اى كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي واما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حضرة الى حضرة نحو صار الطين خزفا ويكون تارة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويجيء بمعنى مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال ان عزان العدلوة تحيل معودة وقال فجاك من نعمى تحول ابوسا واصبح واضحى واصبى اخوات كان

مصول الجملة اما وقوعها المدلول عليها بواو كما هو بين ما مثل اصبح زيد قائما واضحى زيد مسرورا واصبى زيد حزينا فكما مثل الاول يدل على ان قول المصنف

قوله تبيها الى التبها بفتح التاء والباء بعدها الف ثم هاء ثم الف مقصورة لان فيها المانى والمطى الناقة الخالة وضع الطبا والظفر الخالي والقطا نوع من الطير والحزن بفتح الحاء المهملة الارض الصلبة والبوص جمع فرخ وهو معروف والبيوض جمع البيضة والمعنى كنا نحن بفازة خالية كان المطي في تلك الفازة قطا بيوضها صارت فراخا يسرع المطي بسرعة القطا لكي ترجعها من فازة وحشة الى فازة مؤنسة

انكذا وما قيام زيد بوقت الصباح وبهذا الكليس المثال لان الآخر اذ ويكون بمعنى
صار نحو اصبح او امسى او امحى زيد غنيا اى صار وسيجئ المراد اذ صار فى الصباح او المساء
او المحى عاما من الصفة ويكون تامة بمعنى الدخول فى معنى الاوقات تقول اصبح
زيد اذا دخل فى الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد
ساهرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع نهاره واذا قلت بات زيد ساهرا فمعناه ثبت
له ذلك فى جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وتاجر وفقيرا اى صار وقد يجئ
هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت بمبنا طيبا لكن لا كان
مجيئهما تامتين فى غاية القلة جعله فى حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلها
عن الافعال الثلثة التى بعدها وآض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة
ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة فى قولك آض وعاد زيد من سفره اى رجع وغدا
اذا مشى فى وقت الغداة وراح اذا مشى فى وقت الرواح وسموا بعد الزوال
الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة من البينين فى مقام التفصيل
مع ذكرها فى مقام الاجمال وكان الوجه فى ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها
صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها عاد وآض وغدا وراح فاقتضى
من البين الاشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزال
لا من زال يزول فانه تامة وما برح اى زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما
فتئ ايضا بمعناه وما انفك اى ما انفصل استمر جزءا اى جزء تلك الافعال فعلا
قيل سمى اسمها فاعلا لتنبيهها على ان اسمها يقسم على صورة من المرفوعات كما
ان خبرها قسم على صورة من المنصوبات مثل قبل فاعلها خبرها

بمعناه

جزءا اى من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمر ما يتبين من
زمان قابلية وصلاحية للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفى ما جعل فى معانى
هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفى عليها كانت تمامها بمنزلة النفى ونفى النفى استمرار
الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اى هذه الافعال الاربعة
اذا اريد بها استمرار النفى الثبوت النفى بدخول اداته عليها لفظا وهو ظاهر
او تقديرا كقوله تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات
النفى عليها لم يلزم نفى النفى المستلزم للاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت
امر اى تعيينه بمدة تثبت خبرها لها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له
وذلك لان لفظة ما مصدرية فهى مع ما بعدها فى تاويل المصدر وتقدير المضاف
الزمان قبل المصادر كثيرا واذا قدر الزمان قبله فلا بد منك من حصول كلام يفيد
فايدة تامة وانما اشار بقوله وكذا الخ الى ان اجلا لتوقيت امر علة
ثبوت خبرها لها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة للاتحاد مع
اسمه وجزءه ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام
زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس زيد فادام لم يشفع بما دام باجلس
ولم يحصل من المجموع كلام يفيد فايدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف
النفى فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود
كلام وراءها وليس النفى مضمون الجملة حالا اى فى زمان الحال مثل ليس زيد قائما الآن
وهذا مذهب الجمهور وقيل هى لنفى مضمون الجملة مطلقا ولذلك يقيد تارة بزمان الحال
كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضى نحو ليس خلق الله مثله وما

كلام ح

ره

بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب
سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذا
ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامل فعل فان اريد بجواز التقديم
نفى الضرورة عن جانب وجوده وعدمه فينبغى ان يقيد بمثل قولنا مالم يعرض
ما يقتضى تقديمها عليها نحو كم كان مالك وناخيرها عنها نحو صار عدوى صديقى
وان اريد به نفى الضرورة عن جانب العدم واجبا فقط فينبغى ان يقيد بمثل قولنا اذا لم
يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجب كالنفى المذكور ومعنى الافعال
الناقصة فى تقديمها اى تقديم اخبارها عليها اى على الافعال واقعة تامة اتم
ثم يجوز تقديم اخبارها على اسمائها وهو ان كان اسمها راجح ومواجب شرعا فعلا
كقولنا افعالا وطواز تقديم المنصوب على المرفوع فى الافعال نفوتها وقسم
لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو ما عدا هذا القسم اى اول الكلمة ما فيما كانت
او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما فى حيز النفى لانه يقتضى التصدر
واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا
الحكم خلافا بينا لابن كيسان بالا يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لان من جانب
الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف فى غير ما دام
لان اداة النفى لما دخلت على الفعل الذى معناه النفى افادة الثبوت فصار
بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما فى حيز النفى بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف
من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضى لمشاركة
امرين فى اصل الفعل صريحا وهو اى القسم المختلف فيه كلما ليس فى للتبرد والتلو

معمول ح

وهو فيكون وابن السراج وابو جعفر النحاس على انه لا يجوز بناء على ان الفعل
وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين فى حكم هذا القسم معارضة
ومجادلة وبهذا الرفع قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما فى اوله ما النافية من
القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان اخوال المقاربة ما وضع اى
فعل وضع لدنو الخبر اى للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجا منصوب على المصدرية
بتقدير مضاف اى دنو رجاء بان ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر
له لا لجزمه به نفسه فى قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد
بسبب انك ترجو ذلك وتطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب
ثبوته للفاعل حصولا اى دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشتراك
الخبر فى حصوله للفاعل كما فى قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج
لزيد بقربك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل احداثية اى
دنو اخذ وشروع فى الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع
الفاعل فى الخبر المتعدى بما يفضى اليه فطفق فى قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب
حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضى اليه فالاول اى ما
وضع لدنو الخبر رجائى كعسى فانه يسبب به طمع واشفاق فالطمع للمحبوب
والاشفاق فى المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير
متصرف حيث لا يبنى منه مضارع ومجهول وامر ونهى الا غير ذلك من الاشياء وانما
لم يتصرف فى عسى لتضمنه ان، الطمع والرجاء كلعل والا ان، آت فى الاغلب
من معانى الحروف والحروف لا تتصرف فيها تقول على احد استعمالاته عسى زيد ان

بخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية ثقوية
[illegible] البرجي الذي يتوقع وجوده بعد في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل
النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى
حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم
وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم
صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد
ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المعونية
في صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه
بالمفعول عسى على هذا تامة وفاعل الكون فيه ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل
الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وابهاما ثم تفسيره ووقع لذلك الشيء
في النفس وقال الشارح الرضي والذي أرى ان هذا وجه قريب وتعول على الاعمال
الاول عسى ان يخرج زيد بان يذكر المرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الشمال
الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت
ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر
على المرفوع من غير قصد اقامة مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد
فهي تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج
ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى وهو ان يجعل ذلك من
باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان
يخرج خبره المقدر ما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى مستكنا فيه من ضمير زيد



زيد وخبره ان يخرج زيد فهو على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن
الفعل المضارع في الاستعمال الاول لتشبيهها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج
لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم عسى الغوير ابؤسا الذي اصله
فيه ان يكون وراء فرج قريب كان الاصل ان يقول ان يكون وراء فحذف ان دون
الاستعمال الشاذ لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج والثاني
ان وضع له نوا لخبر دنو حصول كاد نحو كاد زيد يبكي فتخبر عن دنو الخبر بكاد
باشارة على حصول الفعل في الحال فعاملة اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع
ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار اصله معنيه من غير ان له دلالة
الاستقبال المنافي للحال وقد يحمل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه
يحذف ان من خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم قد كان من طول البلى ان مصحا
فلما كان كل واحد منهما مشابها بالآخر اعطى كل واحد منهما حكم الآخر من وجه و
اذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال في افادة
ادوات النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل
نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي
فقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل
قوله فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس
الهوى من حبة يبرح بانه بدل على زوال رسيس الهوى ولتسليمه تخطئتهم
وتغييره قوله لم يكد بقوله لم أجد فلو لا نفي كاد للاثبات لما خطاوه
ولما غيره بتخطئتهم واجيب عن الاول ان قوله وما كادوا يفعلون يدل على

بفتح الصاد والحاء المهملة اي ذهب
كذا في الصحاح

انقضاء الزمخ وانقضاء القرب منه في وقت ما وقوله وقد يجوز ما هو قرينة يدل
على ثبوت الزمخ بعد انقضائه وانقضاء القرب منه ولا تناقض بين انقضاء الشيء
في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فالمخطئة بعض الفصحاء يخطئ
ذو الرمة في تسمية مخطئة روى عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة وانا عند ذو الرمة
علينا ابن شبرمة قال عنبسة حدثني ابي بذلك فقال خطاء ابن شبرمة
في انكاره عليه وذو الرمة حين عيره انما اراد ما كاد يراها وانما تم
يرها وقيل يكون اي النفي الداخل على ما كاد وما يشتق منه وهي الماضي للاثبات وفي
المستقبل كما لا فعال اي كثيرا لافعال في افادة النفي نفي معونة تمكن في الاخرى
الاولى بقوله لم يكد وما كاد وابفعلوا وقد عرفت وجه التمسك والجواب منه وفي
الثانية بقوله ذو الرمة اذا اخر السحر الحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح
حيث اراد بالنفي الداخل على كاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اي الزوال
فالنفي الداخل عليها كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت
مدعاه الكثير بمجرد ذلك ما لم يثبت بقواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه
عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب بثوبة للفاعل ونوا خذوا
شروع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا
وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب يقرب الرأي بمعنى قرب يقال كربت
الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع ومعنى هذه الافعال
الا دنية في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها للمضارع بغير ان تقول طفق زيد واخذ
او كرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع

ذو الرمة

فغيره

رسيس

اثر وثابت في نسخة

تضمنه ح

بحث فعل التعجب

التعجب انفعال النفس عند رؤية ما خفي سببه
يوضع له صيغ مخصوصة ليدل على وجوده في الذات
٢ مسودة

فعل تعجب ما ينبغي ان يعد من آيات التعجب لا جعل الفعل
امامبنية على فاعله او مفعوله او بالنسبة الى نفس الفعل
الى طرفيها لجواز حصول التعجب بالشيء من كل
هذه بسبب اعطاء الامير زيدا ما عظيما اذا قابل
ما انعم زيد بخيلا ان تعجب في لطف المعطى مع زيادة
المعطى له او تعجب من عظم المعطى او من الامرين معا
والثاني اولى لان الحامل على وقوع

ما احسن ح

اشرع عطف على طفق وجعل او شك مثل كاد في الاستعمال فقاربه يستعمل استعمال
عسى في وجهه نحو اوشك زيد ان يخرج او شك ان يخرج زيد وتارة يستعمل استعمال
كاد بدون ان نحو اوشك زيد يخرج فعل التعجب وضع لانشاء التعجب في بعض النسخ
افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فراعاة الفعل بالنظر الى ان التعريف
للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى التقدير فالتعريف
للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع تقريبا فهو ما وضع اي فعل وضع لان الكلام في فعل الافعال
فلا تنتقض الحد بمثل لله دره وذاك اله كما ينتقض الحد بقوله الله من شاعر ولا نشك عشره
فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة
للتعجب بل لاستعمالها لذلك بعد الوضع والمراد ما وضع لانشاء التعجب بحسب كيفية استعمال تخرج ما ذكر
من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء واورد الفعل تجنبا وما وضع لانشاء التعجب صيغتان
احديهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل واخريهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب
افعل به بشرط ان يكون على احد هذين التركيبين وهما اي فعل التعجب غير متصرفين
فلا تغير اي الى المضارع والمجهول والتأنيث وفي بعض النسخ ومعنى اي افعال التعجب
التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعل التعجب
الا مما يبنى منه افعل التفضيل بشرطه من حيث ان كلا منهما كالغة
والتأكيد وكذا لا يبنيان الا للمتعاقل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام
وما امقت الكذب وينوصل في الفعل الممتنع بناء صيغة التعجب منه ما في
اوثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشد
باستخراجه اي بتوصل بناؤهما من فعل لا يمتنع بناؤه منه وجعل الممتنع مفعولا

بالشدة

او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اى فى صيغتى التعجب بتقديم جار فيهما غير صيغتى
التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل وتاخيره اى تاخير جار
فيهما غير صيغتى التعجب كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم
التصرف فيهما من خواص صيغتى التعجب فان المقام يقتضى بيان الاحكام الخاصة
بهما فلا يقال ما زيدا احسن لانه بعد التنقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغير ان
كما لا يغير الامثال قبيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير
وبالعكس لان تقديم الشئ يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم
غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا
للتاسيس على ان كل واحد منهما وان لم يفصل عن الآخر بالوجود لكنه يفصل
عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بما يقاع فصل بين
العامل والمعمول نحو ما احسن فى الدار زيدا او اكرم اليوم بزيدا لجريهما مجرى
الامثال كما سبق واجاز المازنى الفصل بالظرف كما سمع من العرب قولهم
ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان
احسن زيدا ومعناه انه كان له فى الماضى حسن واقع دائم الآن لم تقتصل
بزمان المتكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء اى مبتدا على ان يكون المصدر بمعنى
اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفى بعض النسخ وما ابتدائية
ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شئ لان النكرات تناسب التعجب لانه ابهام يكون
سببه خفيا عنه سيبويه وما بعدها اى بعد ما الجر من باب شر اقبح ذا اباب
وموصولة اى ما موصولة عند الاخفش والجر محذوف اى الذى حسن زيدا اى جعله

---

ولا يزيد احسن ح

ما ماد

---

جعله ذا حسن شيئا عظيما فقال الفراء كما يستفهم وما بعدها جر تقديره على الذى حسن
موقوى من حيث المعنى لان حسن كان حسن حسنه كما يستفهم فيه وقد يستفاد من الاستفهام
معنى التعجب نحو ما اوردك يوم تدين واحسن بزيد فانه فعل صورته امر
ومعناه الماضى من افعل صفة صار وافعل كالحسن اى صار ذا الحسن وباء مجروره
فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه
ان مع صلتها نحو احسن ان تقول اى بان تقول على ما موكتيس فلا تجر عند
سيبويه فى افعل لان الفاعل واحد بس الا وباء مجرور ومفعول عند الاخفش
لاحسن بمعنى صيره ذا حسن على ان يكون همزة الفعل للصيرورة والباء للتعدية
الى المجعول الازم متعديا بالمعنى فى المعنى صيره ذا حسن او الباء زائدة على
ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كما فى
قضيه اى فى الفعل ضمير مفعول فاعله اى احسن انت بزيد او زيدا اى اجعله حسنا بعينى
صفة به وقال الفراء وتبعه الزمخشرى ان احسن امر للكل واحد بان يجعل
زيدا حسنا وانما جعله كذلك لانه يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن فوجب
ثبوت فاعل فيه من جهات الحسن كلها يمكن ان يكون فى شخص فعال المدح
والذم من بعض الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اى فعل وضع
لانشاء مدح او ذم فلم يكن شامل جنسه وذممه منها لازم يوضع لانشاء فمنها
نعم وبئس وهما فى الاصل فعلان ماضيان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد فى لغة
بنى تميم فى فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع كلمات احد بها فعال
بفتح الفاء وكسر العين وهو الاصل والثانية فعل بسكون العين

مع فتح النون وفيه لغات اسكان العين مع كسر النون واذا ابو بكر العين
اتباعاً للعين نحو كثرة فخذ في الفخذ بن معد بني تميم ولا يقصدونها المدح والذم
كسرة الفاء مع اسكان العين قال سيبويه وهذا بها عامة العرب لتكثير ما في لغة
بني تميم وشرطها اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفاً باللام للعهد الذهني و
هو لواحد غير معين انتهى وبغير معيناً بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد
الاجمال فيكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافاً الى المعرف بها اي
باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل ونعم وجه فرس س
غلام الرجل ونعم وجه غلام الرجل او يكون مضمراً مميزاً بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة
او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلاً او ضارب رجل زيد او حسن الوجه انت او مميزاً
بما بمعنى الشيء منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئاً هي وقال الفراء وابو علي هي موصوفة
بمعنى الذي فاعل نعم ويكون الصلة بالجملة في فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة اي نعم الذي
فعله هي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما فيه تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي
نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك اي بعد المخصوص
بالمدح والذم وبعدية اما هي بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المغني 2
وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله اي الجملة الواقعة قبله وخبره لم يحتج هذه الجملة الواقعة خبراً
الى ضمير المبتداء لقيام لام تعريف العهد مقامه وخبر مبتدأ محذوف هو مثل نعم الرجل زيد زيد
في هذا المثال اما مبتداء ونعم الرجل مقدماً عليه خبره واما خبر مبتداء محذوف على تقدير سؤال كانه
لما قيل نعم الرجل كان سائل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد
جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطها اي شرط المخصوص يعني شرط صحة وقوعه



وقوله مخصوصاً يطابق الفاعل اي مطابقته الفاعل ومطابقة الفاعل اياه في الحسن احياناً
حصولاً وتارة يطابق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه عبارة عن الفاعل
في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة هند و
بئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس
المرأة هند لانها ما في ما غير متعين فيشبهها الاسم في لحوق العلامة بها وقوله
ساء مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعني الذين
كذبوا جمعاً مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وتشبيه بما لا يطابق الفاعل المخصوص
مثلاً ولكن بتقدير مثل الذين كذبوا او جعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص
اي بئس مثل قوم المكذبين مثلهم قد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى
نعم العبد اي ايوب بقرينة ان ذلك في قصته وقوله فنعم الماهدون اي نحن وساء
مثل بئس ساء في الذم والاشتراط والاحكام منها اي من افعال المدح
والذم حب في حبذا وهو اي حبذا مركب من حب الشيء اذا صار محبوباً
ومن ذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا وفاعله ذا اما هو
بلفظه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعاً او مؤنثاً لجريانها مجرى
الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اي
بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين
المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوصه تمييزاً وحال على
وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتأنيث نحو حبذا رجلاً زيد وحبذا زيد رجلاً وحبذا
راكباً زيد وحبذا زيد راكباً وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين

او راكبين وجدا امرأة سندا وجدا امرأة والعامل فيه التمييز او الحال ما فيه جندا من الغلبة
وذو الحال هو الزيد الاول لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والكوكب
من تمامه فكان قائما راكب حال من القائم لا من المخصوص الجرمي ما دل على معنى في غيره
او راكبين وجدا امرأة سندا امرأة والعامل فيه التمييز او الحال ما فيه جندا من الغلبة
وذو الحال هو الزيد الاول لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والكوكب
من تمامه فكان قائما راكب حال من القائم لا من المخصوص الجرمي ما دل على معنى في غيره

بيان

مبنيات الافعال ثم سميت الحروف بذلك لانها تدل على معنى في غيرها اي كلمة ليست
في نفسها دالة على معنى مستقل بالمفهومية بحيث يصلح ان
يحكم عليه او به بل لابد له في ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن ثمة اي لاجل انه يدل على معنى
في غيره احتاج في جزئيته للكلام رفعا كالفاعل او غيره الى الاسم ليتعقل معناه بالنسبة اليه
نحو ان البصرة او نصبا كذلك نحو قد ضرب حرف جر ما وضع للافضاء بفعل اي ايصاله
فان معنى الافضاء والوصول وما عداها بالباء صاحبها لا يصال او معناه اي معنى
الفعل وهو كل شيء استنبط منه من الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر والظرف والجار والمجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا
نحو مررت بزيد وانا مارت بزيد او كان في تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت
عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف الاضافة ايضا لانها
تفضي الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال
الى ما يليه ولذا اثرنا الى ما يليه الجر وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي
وذكر بعض الحروف في سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها وهو
الباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما ولذلك ذكر الواو والكاف وانما
باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواو وتا والى الواحق تقدر
بعد رب وفي عدا ما من حروف الجر مع واو القسم وتا وهو وعن و



وعلى والكاف وهو وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاولى لا يكون الا حرفا
وتجيء التي للتعليل يكون حرفا واسما والبقية ان يكون حرفا وفعلا فمن للابتداء
الى الابتداء الغاية واريد بالغاية الصاقا لاسم الجر بما قبله الحق اخلاقا من لا يتعدى الغاية
وقيل شرا بل يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض المقصود فاريد بها تعدية الفعل لانه
غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما بين المكانين نحو سرت من البصرة الى
الكوفة او بين الزمانين نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد
الى او ما يفيد غايته تها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة وكذا اعوذ
بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ بالله التجئ اليه والتبيين بالجر مطلقا
على الابتداء اي تجئ من للتبيين ايضا اي للاظهار المقصود من امر مبهم وعلامة صحة
وضع الموصول في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا
الرجس الذي هو الوثن لاستقام المعنى والتبعيض اي وقد تجئ من للتبعيض وعلامة
وضع البعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وزايده عطف عام على خاص
للابتداء فانه مرفوع بالجرية وزيادتها لا يكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني
من احد جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها
في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقولهم
وقد كان من مطر وشبهه بما يتوهم منه زيادة من في الكلام الموجب متاول بكونها
للتبعيض او التبيين اي قد كان بعض مطر الشتي من مطر او هو وارد على الكناية
كان قائلا قال هل كان من مطر فاجابه بانه قد كان من مطر والى انتهاء
الى لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى

الشوق او الزمان نحو اتوا الصباح اما الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب
المخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق وهذا الميل ومعنى قليل كقوله تعالى ولا يأكلوا
اموالهم الى اموالكم اى مضمومة اليها وحينئذ كان اى مثل اما في كونها لا تتم
الفائدة بها وتحتاج مع كثرة ولم تنفك عن كونها بعضا مع تشبيها بما في كونها
لا تتم الفائدة به لتفاوت الواقعة بينهما بالقلة والكثرة ويختص اى حتى بالكلام
اى بالجنس الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر
لالتبس الجر الحرفي بالمضاف لجواز وقوعها بعدا اى بعدي فلا فالجر
فانه جوز وقوعها على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على قلة الندرة
والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوز ونه قياسا وفي للظرفية اى الظرفية
مدخولها شيء حقيقة نحو زيد في الدار او مجازا نحو النجاة في الصدق في
بعض ما قيل كقولك لا واصلتكم في جذوع النخل اى جاعلكم في جذوع النخل والباء
للالصاق اى لافادة لصوق امر ما بجرورها هو كما قرى في مررت
بزيد اى بمكان يقرب منه زيد والاستعانة اى استعانة الفاعل في صدور
الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه
اى مع سرجه سواء مصاحبة السرج واشتراه مع الفرس في الاشتراء
ولا يلزم ان يكون السرج حال الشراء الفرس ملصقا به فالالصاق يتمام
المصاحبة من غير عكس والمقابلة اى لافادة وقوع مجرورها في مقابلة شيء آخر
نحو بعت هذا بذاك والتعدية اى جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى
التصيير او دخال الباء على فاعل فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه

---

نسخة فلان في بعض النسخ

الاستعانة

نحو صح

والباء للتعدية تجيء لتعدية هذا المعنى المختص بالباء
والباء للتعدية تجيء لتعدية كل معنى لا يختص بالباء
الى مرة كلها فيها سواء الا فيما استثنى من حروف الظرفية نحو كتبت
بالسجل اى في السجل زيدة في الخبر الا فيما استثنى منها لا مطلقا نحو هل
زيد قائم فلا يقال ازيد قائم والنفي نحو ليس زيد بقائم ما كان زيد قائم
فهي تزاد في الخبر في هذه الصورة قياسا وفي غيره اى غير الخبر من المواضع التي
الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو حسبك زيد ومن الله
شهيدا او التي بعده اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا او التي قبله او
كان خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص
بملكية كقوله المال لزيد وبلا ملكية كقولك للفرس اللجام والتعليل اى بيان علة الشيء
وسببه نحو ضربت للتأديب وخارجا نحو ضربت لمن فنك وبعض من مع
التبعيض نحو قلت لزيد انا لم نفعل الشر اى قلت عنه وزائدة نحو ردف
لكم اى ردفكم وعن للمجاوزة وفي للظرفية حقيقة نحو الماء في الاناء
مجازا نحو الله لقد كان لكم في يوسف وقد للتحقيق ان كان فعلا ماضيا
في الامور العظام كالله لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة وربت للتقليل اى
لأن التقليل قد يجب لها صدر الكلام كما انكم وجب لها صدر
الكلام كونها لانشاء والكثير محققة نكرة لعدم احتياجها الى المعرفة
موصوفة ليتحقق التقليل الذي هو مدلولها لانه اذا
وصف الشيء صار اخص واقل تمام يوصف وشرطا كونها موصوفة
انما هو على المذهب الاصح وهذا المذهب الى علي ومن يوافقه وقيل لا

ای فصل القسم فلا یقال اقسمت والله وذکر بعضهم استعمالها فی القسم فی اکثر
استعمالا من اصلها ای بغیر السؤال بخلاف الباء والواو فی السؤال
فلا یقال وما اخبرنی کما یقال بالله اخبرنی خطأ للواو وعن درجة ابن مکتفة
بالظاهر یعنی الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء کان الاسم الظاهر اسم الله او غیره
فلا یقال وک لافعلن مثلا بل یقال والله وربت الکعبة وذا اختصاص
ایضا یحط رتبته عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصیصه بأحد القسمین و
خص الظاهر لاصالته والتاء مثلها ای مثل الواو فی اشتراطها بخ الفعل
وکونها بغیر السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة خطأ مرتبتها عن
مرتبة اصلها الذی هو الواو بتخصیصها ببعض المظهر وخص منه ما هو صلة فی با
القسم وهو اسم الله لک والباء اعم منهما ای من الواو والتاء فی الجمیع
ای جمیع ما ذکر من حذف وکونها لغیر السؤال الدخول علی المظهر مطلقا او تاما
الله خاصة فهی کما یکون عند حذف الفعل یکون عند ذکره نحو بالله وتالله
وکما یکون لغیر السؤال یکون السؤال ایضا نحو بالله لافعلن وبالله اجلس
وکما تدخل علی المظهر تدخل علی المضمر نحو بالله لافعلن وبک لافعلن وبالدخول علی
المظهر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافها فانها تختص ببعض
هذه الامور کما عرفت فالمراد بالجمیع جمیع ما ذکر من الامور المتعددة لا الاختصاص بلا
یرد انه لا یصح ان یقال انها یوجد مع الاختصاص وبدونه لکان التنافی ویتلقی
ای جواب القسم الذی لغیر السؤال باللام وان وحرف النفی ما او لا فاللام فی الموجبة
المستقبلة نحو والله لزید قائم او فعلیة نحو والله لافعلن کذا وان فیها ای فی الاسمیة

یجب ذلک فی الفعلیة لعدم الفرق الموجود فی هذا الذی ذکر من التقلیل اصلها
ثم استعمل فی نفی الکثیر کما فی هذه الآیة والتقلیل کما فی الخبر الآتی
وتعلیلها ای فعل رب الذی یتعلق به رب تعلیل لما قبلها للتقلیل بحسب
ولا یتصور ذلک الا فی الماضی نحو رب رجل کریم لقیته او رب رجل کریم لم اقاربه
ونحو رب ذلک الفعل ماض اذ فی غالب الاستعمالات لوجود القرائن
کون رب رجل کریم لقیته ومزید علی رب فلا یجر بها الا نکرة
مفصولة بها غیر المجرور وان کان المجرور مثنی او مجموعا مذکرا او ان
المجرور مؤنثا نحو رب رجلا او رجلین او رجالا او امرأة او امرأتین او
نساء خلافا للکوفیین فی مطابقة المجرور فی الافراد والتثنیة والجمع و
التذکیر فانهم یقولون ربتهما رجلین ورجلهم رجالا ورجلها امرأة و
ربتهما امرأتین ورجلهن نساء وما تلحقها ای رب ما الکافة
ای الکافة لها عن العمل فتدخل بعد لحوق ما لها الجمل کقوله تعالی ربما یود الذین کفروا
وقد یکون ما زائدة فتدخل الاسم وبجرها نحو ربما ضربت لیف
صفدوا ونحو ای وا ورب فی حکمها یدخل علی ما نکرة موصوفة نحو
وبلدة لیس بها انیس الا الیعافیر وقد یحذف الموصوف نحو وما منا الا له مقام
وسیأتی بجارة فان لم یکن فی اول الکلام فکونها للعطف ظاهر وان کانت
فی اوله فیقدر لها معطوف علیه وهذا کقولهم انها حرف عطف ثم صارت
فائدة مقامها رب جارة بنفسها لصیرورتها بمعنی رب فلا یقولوه
لها معطوفا علیه لانه قد یکون فی اول تقسم وانما یکون فی الفعلیة ای

على ان بين الاسم بتمامه بين ان يكون فى آخر زيد انه دخلته ثم ما جمع بينهما اي بين اسمها
وخبرها فيكون في زيد لقائم جمع حرفي تأكيد واما جعل دخول اللام بعد ان لتسهيل لان حقها ان تقع في اول
الكلام لكونها للتأكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وحيث كره مواقعهما كراهة اجتماع حرفي التاكيد
ان دخلت اللام تزحلق للخبر بل بالاسم اذا فصل وبدخول اللام في لكن على اسمها وخبرها او على
ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لا يوافق اللام شيء لان في معناه الذي
هو التأكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخفف
ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام 2
يجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها
مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل
ولهذا لم يذكر شرطي واللام على كلا التقديرين لازم لها اما على الالغاء فللفرق بين المخففة
والنافية في ان زيد قايم وان زيداً لقايم واما على الاعمال فللطرد ولان كثيراً
من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي لكون اعرابه تقديرياً او لكونه مبنياً وهذا خلاف
مذهب سيبويه وساير النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق
بالعمل ويجوز دخولها اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتداء اي من افعال التي هي
من دواخل المبتداء والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما
فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتداء والخبر رعاية للاصل
بحسب الامكان نحو كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافاً للكوفيين
في تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتداء والخبر لان اصل الدخول على الفعل
فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير دواخلها.

الذي ... اسمها بتمامه ... عليه

167

دواخلها نحو ان يمسك لتقول ان قتلت لمسلماً وجبت عليك
عقوبة المتعمد ونحو ... وتخفف المفتوحة كالمكسورة
فتعمل عند التخفيف في ضمير شان محذوف والسبب في ذلك ان
مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة لما تحقق في اعمال المكسورة بعد
تخفيفها في سعة الكلام وذلك كقوله تعالى وان كلاً لما ليوفينهم ربك واعمال
المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام وقد لزم منه بحسب الظاهر ترجيح
الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقد واشير ان بالمضمر لئلا يكون عاملاً
في المبتداء والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملاً بخلاف المكسورة فانها قد
يتمحض عاملاً وقد لا تعمل والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر
لكن دوام العمل في المقدر فيها وعدم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم م
ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجمل الصالحة لان يكون
مفسرة لضمير الشان مطلقاً سواء كانت اسمية او فعلية ودواخلها على
المبتداء والخبر او غيره داخل وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي غير ضمير الشان
ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المظهر في السعة نحو قولهم ظننت انك قايم
واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء
في المظهر فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت
صديق ويلزمها اي المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اي الفعل
المتصرف بخلاف غير المتصرف فانه لا يلزم فيه الا ما ليس وان عسى ان يكون
قد اقترب اجلهم نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم

... بعد تخفيفها ... والمكسورة بعد تخفيف ان ...

بين المخففة وهو

فالفارق بينهما

وان خرجت من حكم الجارة والى ردة صح

ويجوز ان يقال يكون غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة صح

فعلم انه لا بد ان سوف يأتي كلما قدر او قد نحو ليعلم ان قد ليقوم بالآية
رجم وانما لزم هذه الامور لانه لا بد للكلمة من ان المصدرية الناصبة وليكون
كما يعوض عن النون المحذوفة او حرف النفي نحو او لا يزدن ان لا يوضع الهمز
وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كما يعوض عن النون المحذوفة فانه لا يصح تجرد
الفرق بين المخففة والمصدرية فانهما تجتمعان من حيث المعنى لانه ان عنى به
الاستقبال هي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل
المنفي متصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة ولكان للتشبيه كما انه وهي حرف
برأسه على الصحيح خلافا لمن اخواتها ولان الاصل عدم التركيب وذهب الخليل انها مركبة من
الكاف وان الكسرة والفتحة كما في زيدا الكذاب زيدا الى الكذاب قدمت الكاف ليعلم انها شاذ
التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة انما دخلت على المفرد
فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وانه كما المنع على الكسر وتخفف اي كانه قيل في العلم
على الاستعمال الاصح الخ وجه من المشابهة بقوات فتحة الاخر كقول ان عمرو
كخير مشرق اللون كان ثغر باره حقان فانه لما حملتها قلت كان تذيه كنه على
الاستعمال الغير الافصح كما عرفت واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر
عندهم كما في انه المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون
هي مركبة من لا وان الكسورة المصدرة بالكاف الزايدة واصله لكان
فثقلت كسرة الهمزة الا الكاف حذفت للهمزة فلم يلتقيا فانه ما بعدها ليس
كما قبلها بد على مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعده لكن
ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من كلام متقدم فاذا قلت جاءني زيد

في النفي صريحا صح

صريحا صح

المستحيل بيانه

فكانه قيل صح

زيد فانه يوهم انه عمرا ايضا جاءك بينهما في اللفظة فرفعت ذلك الوهم بقولك
لكن عمرا لم يجيء لتوسط لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى لا تغايرا
معنويا والضروري هو المعنوي وبهذا اقتصر عليه فالنقطي قد يكون نحو جاءني
زيد لكن عمرا لم يجيء وقد لا يكون نحو ما جاءني زيد لكن عمرا غاب وتخفف
لكن فتلتقي عن العمل لضعفها وهو جائز من المشابهة واشتهت العاطفة لفظا ومعنى
فاجريت مجريها بخلاف ان واي المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه
وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشار الى ما جاء من يونس والاخفش
انه من يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الرضي لا اعرف
له شاهدا ويجوز معها مشددة او مخففة الواو وهي ان العطف لجملة على جملة
واما الاستئنافية وجعل الرضي الاخير اظهر وليت للتمني اي لانشائية
فيدخل على الممكن نحو ليت زيد قايم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء
ليت زيدا قايما بنصب المعطوفين نظرا على ان ليت للتمني اتمنى زيدا قايما اي
اتمناه كائنا على صفة القيام فالجزء ان منصوبان على المفعولية لمتمنى ليت و
اجاز الكسائي نصب الجزء الاخير بتقدير كان متمكا بتقول ان اخر يا ليت
ايام الصبى رواجعا فالقراء يقول معناه اتمنى ايام الصبى رواجعا و
يقول اي ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على انه رواجعا
منصوب على الحال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام
الصبى ثابتة حال كونها راجعة وتعلق للتمني اي لانشائية ولا يدخل على
المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله صلى الله عليه وسلم لعلكم تلقون

مع او بنى اذ عطف شيء على آخر وكذا ان يتصور ثبوت المعطوف عليه بانما نحو جاءني
اما زيد او عمرو ولكن لا يكون نحو جاءني زيد او عمرو وبين بعض النحاة ان اما
ليست من الحروف العاطفة والا لم يخل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو
العاطفة ولو كانت عاطفة ايضا للعطف بها ايراد عاطفين معا وليس احدهما تفصيلا
والجواب عن الاول ان اما اتت بقصد العطف على المعطوف عليه وليست للعطف بل للتبيين
على التكرار اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو انما دخلت هنا اما اشعارا بانها
على اثر الاولى وايذانا ان ثانيه لعطف ما بعدها على ما بعد الاولى لا الاولى فلكل منهما فائدة
اخرى فلا لغو ولا يرد ولكن هذه الحروف الثلثة لا حدها معينا اى بنسبة الحكم الى احد
من الامرين المعطوف والمعطوف عليه اما التعيين فحكم لا تتوقف الحكم ان ثبت للمعطوف
عليه من المعطوف فالحكم بهما للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو
فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات تصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف
نحو جاءني زيد بل عمرو واى بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف
عليه عكس لا والمعطوف عليه وحكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه
والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه بكلمة بل واما كلمة
بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل تصرف
حكم النفي من المعطوف عليه الى المعطوف فاذا جاءني عمرو والمعطوف عليه
فحكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت للحكم المنفي عن المعطوف عليه
للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه اذ الحكم منفي عنه او
المجيء منفي عنه ولكن لازمه للنفي اى غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف

ما جاءني زيد بل عمرو
فنفي المجيء عن زيد
بل جاءني في عمرو وزيد اما في
حكم المسكوت عنه او



مفرد فهو نفي ذلك المفرد وحده لا يكون ما بعدها منفيا من الاول فيكون الاثبات
فيه حكم على الاول نحو ما قام زيد بل عمرو اى قام عمرو وان كانت في عطف
الجملة على الجملة فهي تتضمن بل ومجيء بعدها بعد النفي والاثبات فيفيد النفي والاثبات كلا
على ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو وقد جاء فعل
كل تقدير غير مستعملة بدون النفي حرف التنبيه الا واما وها يدخلان
على الكلام كما يغفل المخاطب عن الشيء فما يفيد اهتمام المتكلم بالتنبيه وتنبيه المخاطب
حروف التنبيه نحو الا ان زيدا قائم واما ان زيدا قائم وها ان زيد قائم وقد تدخل ما خاصة
من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا
يتغير معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهاؤلاء وهؤلاء وحروف النداء
يا اعلم استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واى
بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكاثة اراد بها القرب ما عدا البعيد
فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القرب ينقسم الى قريب متصف بأصل
القرب من غير زيادة وله كلمة اى والى اقرب متصف بزيادة القرب
وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له حرف تنبيه فالقريب بالمعنى المقابل
للاقرب هو المتوسط بين كمال البعيد وكمال القريب وحروف الايجاب
نعم وبلى واى بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة
وفتح النون المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف بتبيين وجه تسميتها
بالحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اى متحققة لمضمونها استفهاما
كان او خبرا فهو في جواب اقام زيد وفي جواب الم يقم زيد لم يقم زيد وبلى في جواب
ما قام زيد

جير لافعان
او حقا

بعد ما يدل نحو اما ي كلمة فلا تزاد مع النواصب الخافضة تقول ما جاءني لئلا
ولا تزاد معها في غير هذا الموضع عليهم ذلك الضابطين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله
ما منعك الا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلت زيادة لما قبل القسم نحو لا والله
الشمس زيادتها التنبيه على جلالة المقسم به كما يستغنى عن القسم
بخبر عند ذلك تنبيها على تفخيم القسم وشدت زيادتها مع المضاف كقوله في بيت
لاحور ومشعشعا اي في بيت حور والحور جمع حوراء اي مالك من حار اي هلك ومن و
الباء واللام تقدم ذكرها مشتركا اعاد ذكرها مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها
حرفا التفسير اي هي في تفسير كل مبهم من الفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة
كالمفرد نحو قطع رزقه اي مات وان وهي اي ان مختصة بما في معنى القول اي بفعل
متقرر في معنى القول تقرر المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا يقع بعد
صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا معمولا لمقدر
للفظ غير صريح القول مؤد معناه نحو قولك ناديناه ان يا ابراهيم تفسير لمفعول
ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك كتبت اليه ان
ائت اي كتبت اليه شيئا هو ائت فان حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول
المقدر ككتبت وحوله كما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان
اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرتني معنى القول وليس تفسيرا لما في قوله ما امرتني
لانه مفعول صريح القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى اليك ما
يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا
حروف المصدر هاوان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فالاول ان ما



اعلم ان الفعلية اي للجملة الفعلية اي تدخلان على الجملة الفعلية
فيجعلانها في تأويل المصدر نحو قولك سرني ان قمت وخفت عليه ان مات اي سرني قيامك وخفت موته
الراء وموالسته ونحو قولك اعجبني ان خرجت اي خروجك فخصصت المصدر بالفعلية
وانما هو عند سيبويه وجوز غيره بعد الكسرية قال الله تعالى والارض فرشناها فنعم الماهدون
وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة تقول في الدنيا ما الدنيا باقية وان للفتوحة
المشددة كالمكسورة اي للجملة الكسرية خاصة الا انها كفت بما فيجوز بعدها الكسرية
والفعلية ومعنى كونها للكسرية انها تعمل في خبرها وتجعلها في تأويل المفرد الذي هو مصدر
خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك وما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة
زيد فان تقدر قدرت تكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا احرف
التخصيص هلا والامشددتين ولولا ولوما وبها صدر الكلام لدلالتها
على احد انواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع و
يلزمها الفعل وفي بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا والا
تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته والا زيدا تضربه فمعناه اذا دخلت
على الماضي التوبيخ والتوم على ترك الفعل ومعناه في المضارع الحض على الفعل
والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التخصيص في الماضي الذي قد فات
الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على ترك في الماضي شائعا يمكن تداركه في
المستقبل فكانها من حيث المعنى للتخصيص على فعل مثل ما فات شرف الموضع و
التقريب وسميت بهما لاجلها فان هذه الحروف اذا دخلت على الماضي او
المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا

فقد وقع مثل ضرب فيه ايضا قد تستعمل كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولائمة مؤمنة
خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لولا لانتفاء الثاني لانتفاء
الاول وهذا لازم معنا بانها موضوعة لتعليق حصول امر بالنسبة بحصول
امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم
لاجل انتفاء الثاني انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لولا حاتم لاكرمتك فقد علقت
حصول الاكرام في الماضي بحصول حاتم مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون
انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لولا بهذا المعنى هو
الكثير المتعارف وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل
به على انتفاء الملزوم كقولك لو كان فيها آلهة الا الله لفسدتا فان لولا ههنا
تدل على لزوم الفساد للتعدد فعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال
توهم المصنف ان لولا لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وحطا عليه للشهور
ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم
على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين
معلوم للآخر بحسب الواقع فلا تتصور هناك استدلال فاذا قلت
لولا حاتم لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء مجيء من انتفاء الاكرام
كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام
مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث وهو ان تقصد بيان استمرار
شيء غير مرتبط ذلك الشيء بما بعد النفيضين عنه كقولك لو احسنت الي لاكرمتك
لبيان استمرار وجود الاكرام عند استمرار الاحسان فكيف لا



انتفاء وجود الآلهة وعدمها

لم يتعين ان يكون الشرط الواقع بعدها ماضيا لفظا او معنى ليكون علما وجها لتعلق فيه

يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اى لفوقيتا مطلقا غير مقيد بكال تجيء تقديم الخبر
عالفاء وعدم تجويز تقدمه اذهب سيبويه فعل ماضية جوازا تقديم ما يتسع
تقديمه مطلقا وقيل خلافا للمبرد يجوز بين ما وبين فاء ما يعمل الشرط
المحذوف عملا مطلقا اى معاملة مطلقة غير مقيدة بحال فيجوز التقدم وعدمه
مثل ما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقدم على المذهب الاول مهما يكن من شئ
فزيد منطلق يوم الجمعة بحذف فعل الشرط الذى هو كون من شئ واقيم اما مقامها
ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالى حرفى الشرط والجزاء فصار اما يوم
الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما المذهب الثانى فتقديره مهما يكن من شئ يوم الجمعة
فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة
فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل اما خاصية جواز التقدم اصلا وقيل القائل
الما زنى ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جاز التقدم على الفاء مع قطع النظر
عن الفاء كما ان المذكور من قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزاء الجزاء المقدم
على الفاء والا اى وان لم يكن جاز التقدم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع
آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما فى حيز ان لا يعمل فيما قبلها من
قبيل القسم الثانى وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل مبين
ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فعل اما قوة ترفع حكم الامتناع عن الاول
دون الثانى هذا الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما
زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى الذهب الثانى مهما يكن زيد فمنطلق
اى فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل

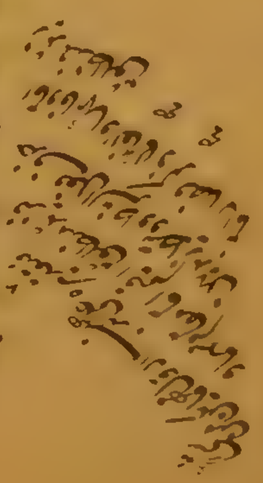

فاعل المحذوف الذى هو تقديره على نحو ما تقدم ذكره فهو منطلق بتقدير الفعل
الناصب ليوم الجمعة على ان يكون زيد مرفوعا بالفعل المحذوف وفى تقديره على تقدير النصب
بمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المبنى للمفعول على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه
مفعول به للفعل المحذوف فوجه غير ظاهر مع انه يصح جوازا ما زيد فمنطلق بالنصب
بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المبنى للفاعل جوازا ما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم
بتقدير يذكر على صيغة المجهول للغائب مع عدم جوازها بلا خلاف اما مثل المصنف بما
يكون الوسط بين اما وفائها منصوبة للشهرة مثلا كونها مرفوعة كثيرا حذف
الروع كلا الروع مع الزجر والمنع تقول لشخص فلان يغضبك فتقول كلا ردعا له
اى لا تذكر كما تقول وقد يجئ بعد الطلب لنفى اجابته اى لا يكون كما تقول كما فى قال كلا
افعل كذا كلا اى لا يجاب الى ذلك وقد جاء اى كلا بمعنى حقا والمقصود منه
تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا
جاز ان يقال انه اسم بنى لكون لفظه كلفظ كلا الذى هو حرف ولمناسبته معنى
معناه لانك تدرى الخ تعليل لقوله تحقيقا لصدره لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان
بمعنى حقا ايضا مما فهم من ان المقصود بتحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان
فلم يجز به ذلك ان الحرفية تاء التانيث الساكنة للتحرك لانها محتضنة بالالف
ما يحق الفعل الماضى ان يكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه عاملا كان او
مفعولا لم يسم فاعله واما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم
لان الاصل فى الاسم اعراب واصل البناء الفعل فبنيت من اول الامر بكون هذه
على بناء ما حقه ذلك على اعراب ما وليت لانها كالحرف لا خير عما يليها نه

فان اى المسند اليه اسما كان غير مؤنث حقيقى فمخبر اى فاتيه مخبر بن الحاق تاء
التانيث به بين عدمه او فهو اى الحاق تاء التانيث مخبر فيه على الحذف والايصال
وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث
وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية
والجمعين اى جمعى المذكر والمؤنث فى مثل جاءنى الزيدان وقاموا الزيدون وفى
الباب فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه
الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او لفظيا وعلامة التثنية
والجمع غالبا كانت لغاية الظهور واذا الحقت علامة ضعفها فليست بغاية بل لازم
الاضمار جعل الذكر من فائدة بل هى حروف اتى بها للدلالة من اول الامر على احوال
الفاعل وفى شرح الرضى هذا ما قاله النحاة ولا مانع من جعل هذه الحروف
ضمائر وابدال الظاهر منها والفائدة فى مثل هذا ابدال ما ترى بدلا كل من الكل
او يكون الجملة خبر المبتدإ المؤخر والغرض كون الخبر مهما التنوين فى الاصل
مصدر نونته اى ادخلته نونا فسمى ما يتبع الشئ اعنى النون تنوينا اشعارا
بحدوثه وعروضه لانى المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه حدثانا
وهى فى الاصطلاح نون ساكنة اى بدا تها فلا يغيرها الحركة العارضة مثل
عادا الاولى وهى شاملة نون من ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجها بقوله
تتبع حركة العارض الآخر اى اخر الكلمة فان منع او آخر تلك الكلمات لانوا
حركات واخرا واتما تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر
من متابعتها الآخر لحوقها به من غير تخلل الشئ وبهذا الحركة متخللة بين آخر

قال صه

بع

آخر الكلمة والتنوين فان قلت فآخر الكلمة هى الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة
قلت الباء فى من الآخر للملابسة فالمعنى تتبع الحركة التى هى آخر الكلمة ليشمل نحو
الرجل فى النصب لان فتحة اللام فتحة آخر الكلمة فخرج نون ان كنه الكفة ولا ينقض
التعريف بالتنوين فى نحو يا رجل اطلق فان المراد بتغير حركة الآخر
تطقها فى الوجوه تقطل العوامل والعروض وليس نون اطلق تابعا
لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اى التنوين للتمكن وهو ما يدل على ان الكلمة
الكذا اى كون الاسم مشبه الفعل او جامدا من المعربات فى منع الصرف وقوع ثانيهما
معنا ما فى غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على
ان مدلوله غير مشتق نحو صه اى اسكت سكوتا ما فى وقت ما واما صه
بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين فى نحو احمد ولم اضرب
فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الرضى واما لا ارى منعا عن ان يكون
تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين فى رجيل غير التنكير ايضا فاذا
جعلته علما تحمل للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه
لتعاقبها على آخر الكلمة كيومئذ اى يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ
واذ الى الجملة التى كانت بعده ما فلما حذفت الجملة لتضعيف الحق بها التنوين
عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ
وجعلنا بعضهم فوق بعض اى فوق بعضهم ومررت بكل قائما اى بكل واحد و
امثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون جمع المذكر ان لم تكسر فان الالف
والتاء فيه علامة الجمع كما ان الواو وعلامته فى جمع المذكر السالم ولم يوجد فيه ما

يقابل

تنوين في ذلك فزيد للتنوين في آخره ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وليس كذلك
لانه اذا سميت بسمائة مثلا لم يثبت فيه التنوين ولو كان للتمكن لثبت
للعلمين العلمية والتانيث وقد علمت انه لمجرد تنوين التنكير لوجوده فيما كان
علما كعوفات ولا تنوين العوض لفقدان معنى العوض ولا تنوين الترنم
لوجوده في غير ابيات والمصاريع فتعين انه تنوين المقابلة لانها مختصة
بمناسب دخول التنوين عليه والترنم وهو ملحق آخر الابيات والمصاريع
لتحسين الاثر لانه حرف يسهل بمد ترديد الصوت في الجشوم وذلك
الترديد من اسباب تحسين الغناء وانما اعتبروا ما لحق اواخر الابيات والمصاريع وان
كانت الحروف والكلمات الواقعة في اثنائها جايزا بل واقعا كما شاهد
من اصحاب الغناء لان محل التغني به انما الآخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله
بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعنى وهو اما ملحق القافية
المطلق وهو ما كان رويها محركا مستتبعا باشباع حركة واحد من الالف
والواو والياء وسميت هذه الحروف لاطلاق الصوت
بامتداده ولحوق التنون بهذه القافية انما يكون بابدال حرف الاطلاق
كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد
اصابن فروي هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها الالف وخرج عن
الالف عند التغني نون التنوين واما ملحق القافية المقيدة فهي ما كان
رويها وقفا سكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت هذه مقيدة لتقييد الصوت
بها وامتناع امتداده لانه ليس بعدها حركة تحصل من اشباعها حرف الاطلاق



اطلاق التقييد امتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترق
مشتبه الاعلام لماع الخفق خاوي الفؤادي الغافية فوق هذا البيت الغايب
الباء كتنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركتها الفتح او الكسر و
الحق بهما النون فقيل المخترقن والخفقن وسيتي حكم هذه القسمة التنوين
الغالي لان المغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين
عن حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول اعم تخصيص و
واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضو ع
لغرض الترنم لا ان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوع لغرض التركيب
لا بازاء معنى من المعاني فقد تنوين الترنم عن اقسام الحروف التي هي من اقسام
الكلمة المعتبرة فيها الوضع تساهل وتسامح واما تنوينات الاخر فقد اعتبر
الوضع في بعضها ايضا نائل ويحذف في التنوين وجوبا من العلم حال كونه
موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو
وذلك لكثرة استعمال ابن بين احد هما موصوف به والآخر مضاف اليه
ارتكب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن ولذلك
قولهم هذا ابن فلان فانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم
او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم يحذف التنوين
من اللفظ والف ابن من الخط لقلة استعمالها ويعلم من قوله موصوفا انه لا
يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو علم ان يكون ابن عمرو خبرا عن
زيد وحكم الابنة في جميع ما ذكرنا الا حذف همزتها فانها لا تحذف حيثما كانت لئلا

بالتنوين أصل جيد لتمذبذبة غاية شدة بعد الواو ان التأكيد فان تحقيقه سكاكة
لأنها مبنية والأصل في المبنى السكون ومشدودة خففوه لثقلها وخفة
الفتحة مع عوامل الأسماء اجر الالف لتثنية نحو الضربان وألف الجمع الى ألف
الفاعل يأس لون جمع الموت وسكون الشدة نحو اجر بنات فانها كاسر
تنهاهما شبهة هو ان تهيئة تختص بالفعل لكن كيد بالفعل المستقبل كان
ناصب الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهي لا تضربن والا لكان
نحو هل تضربن نحو تضربن والنهي نحو لا تضربن والعوض نحو الا تنزلن بنا
فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الأمثلة
وانما اختص بعده النون بهذه المذكورات لانه على الطلب دون الحال والماضي
لأنه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت اي نون التأكيد في النفي فلا يقال
زيد ما يقومن الا قليلا حكوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي
ولزمت اي نون التأكيد في مثبت القسم اي في جوابه المثبت لان القسم محل
التأكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بأمر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه
بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة الى زيادة
نون التأكيد وفيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جايز وكثرت اي نون التأكيد
في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصدوا
تأكيد الفعل ايضا لئلا ينقض المقصود من غيره وما قبلها اي ما قبل نون التأكيد
حتما كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو المضموم يدل على الواو
المحذوفة لالتقاء الساكنين اذا شرط في التقاء الساكنين على حده



حتمية وان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون الشديدة كلمة اخرى
او المثقل الواو بعد الفتح وقبل النون الشديدة الف لم يشترط في التقاء
الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسورا ليدل على الياء المحذوفة
لالتقاء الساكنين او ثقيل الياء بعد الكسرة وقبل النون الشديدة وما بعدها
فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر
او مخاطبا والمؤنث الغايبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور
يشمل التثنية والجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقوله وتقول في التثنية
والجمع المؤنث اضربان اضربان بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في التثنية اضربان
باثبات الالف تلا يشتبه بالواحد واضربان في جمع المؤنث بزيادة الالف
بعد نون جمع المؤنث وقبل نون التأكيد لئلا يجتمع ثلث نونات بتوالي اربع
ولا تدخلهما اي التثنية والجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء
الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجيز التقاء الساكنين على غير حده
ويجعله مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اي النون
الثقيلة والخفيفة في غير هما اي غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز
اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب
ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة في حذف
الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال
المعتلة الاواخر عند الحاق النون لها وعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى
وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما غير ان ما مع ضمير بارز وهو شبان جمع المذكر

نحو اغزوا وارموا واخشوا والواصل الموقف نحو اغزي وارمي واخشي وما بعد ضمير
مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش فالنون مع الضمير البارز
كالكلمة المنفصلة فتقول اغزن وارمن يا قوم بحذف الواو كما حذفت
في نحو اغز الكفار وارموا الغرض وكما اغزين وارمن يا امراة بحذف الياء كما حذفت
في نحو اغزي الجيش وارمي الهدف وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضممتها مع
المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصل
نحو اخشين كاخشي الرجل فانهم يكسرون ي الضمير البارز وهو في الواحدة المذكر
نحو اغزو وارم واخش مع المتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة ويعني به الف التثنية
تقول اغزوان وارميان واخشيان بمد الالفات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا
واخشيا ومن ثم اي لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز
كالمنفصل قيل هل ترين في هل ترى كما قال تعالى ان هذا لهو القصص الحق الذي
تحرك لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل ترون في هل ترون باسقاط نون
الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو وكسرها في لم تروا القوم هذا مثال ما فيه بارز
بضم لاجل النون وهل ترين في مثل هل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال لم ترني
الناس هذا مثال ما فيه بارز يكسر لاجل النون واغزون عطف على هل ترين
لا على ترين اي ومن ثم قيل اغزون برد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية في
اغزوا واغزن في اغز والجزف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغز والقوم و
هذه الامثلة وقعت على ترتيب يقيم لبعضها الواقع في كتب التصريف بعضها لما هو
التضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه والنون

باسقاط النون الواحدة
وضمه

والنون المخففة تحذف لملاقاة ساكن اي لالتقائها ساكنا كما مر في المشددة بعد ما وفي بعض
النسخ لملاقاة ساكن اي لالتقائها ساكنا كقولك لم تغزن زيدا بتنوين الفتح على ان
تركيب يوما والله هو قدر فيه اني لا اتهيأ في الفتح حذف نون المخففة لالتقائها ساكنا
ان كنت بعدها واو او ياء ساكنتين حذفتهما لدل عليهما والا كان الواجب ان يقال
لا تهين وهم يجرون ما لا يجرون التنوين فرقا بينه وبين ما لا ينصرف تشبيها
بدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم اصلا وهو الجر فرقا وتحذف
ايضا المخففة في حال الوقف على ما الحقت به تخفيفا او الضم او كسرا فيها كما
يحذف التنوين لذلك فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة بقولك اغزوا
واغزي وقلت اغزن واغزن بحذف الواو والياء فاذا وقفت عليهما وجب ان
ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد اذا حذف
لانه لان التنوين لازم في الاصل والمخففة ليست بلازمة فجعل للازم مزية
بابقاء اثره على ما ليس بلازم والمخففة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في
اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا و
اذا انضم او انكسر تحذف كقولك اصابني خير واصابني خير واخشن لخير ان
اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تخش بنا من تبعة شرورا ضيرا واجعل نونات
تقايضنا خفيفة كانت او ثقيلة في مواقف الندامة مقلبة الفا اذا اجبت
عبودبتك على نهج الاستقامة وصل على من كملت شفاعته في محوة اقدام
الضلالة كافية وعن مضرة اسقام الجهالات شافية وعلى اله واصحابه
وعلى من تبعهم من زمرة احبابه قد استراح من كد الانتهاض لنقل هذا الشرح من

السواد الى البياض العبد الفقير عبد الرحمن الجامي وفقه الله سبحانه في
وظايف عبوديته للاغراض عن مطالبة الاعواض والاغراض
ضحوة السبت الحادي عشر من شهر
منظم في سلك شهور سنة
سبع وتسعين و
ثمانمائة
والحمد لله
وحده

اقتضای نصب مفعولین ایدر ردائما
ولکن اون اوچنجی نوعه کلدی افعال قلوب
هم علمت هم رأیت هم وجدت خات در هم ظننت هم حسبت هم زعمت قائلا

اسم رفع ایدر و مادون فعل مدح و ذم اولور نعم و بئس درای جان دخی سار جذا

ناقصه کبی در افعال مقاربه اول دخی اوشبک کاد کرب بوسی دخی عسی

فعل ناقص نوع عاشر در کم اون اوچ فعلدر
کان صار اصبح امسی واضحی ظل بات
مابرح مازال فتم بونلردن الشتقاق
قدنح بولسکا هر بیرین بوحکم اولوانده روا

رافع و ناصب در انلرنه کم مالیله
مافتی مادامه ماانفک ولیس ای شرط

من بنی مهما و این حیثما اذما و ما ای انّا جزم ایدرشرط ایچون اولوب دائما

العامل
لفظی
معنویة
عامل فی المبتدا
وعامل فی الضارع
فیاسی
السماعی
الفعل
والمصدر
والفاعل
والمفعول
والصفة
واسم الفاعل
واسم المفعول
وهو علی ثلاثة اقسام
عامل من الحروف وهی
عاملة فی الفعل
فی الاسم
فی المفرد
فی الجملة
قبل المنصوب او منصوبها
قبل المرفوع
الاول منه اوحرف
نصب الاسم وترفع الخبر
الثانی وهی
ما ولا المشبهتان
بلیس
الاول
وهی ستة
ناصب وجازم وهی
ناصب وهی
الاول من الحروف المشبهة بالفعل
الاول من الحروف المشبهة بالفعل